مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

كراسات استراتيجية

263

المعضلة اليمنية... سيناريوهات ما بعد الحرب

أبوبكر أحمد باذيب

العدد - 263 المجلد الخامس والعشرون - أبريل 2016

كراسات استراتيجية

263

المعضلة اليمنية...
سيناريوهات ما بعد الحرب

أبو بكر أحمد باذيب

رئيس مجلس الإدارة
أحمد السيد النجار

مدير المركز
ضياء رشوان

المحرر
د. محمد فايز فرحات

مستشارو التحرير
الأستاذ/ السيد يسين
لواء/ أحمد عبد الحليم
د. أحمد يوسف أحمد
الأستاذ/ جميل مطر
د. حازم الببلاوى
د. عبد المنعم سعيد
د. على الدين هلال
د. محمد السيد سليم

المستشار الفنى
السيد عزمى

الإخراج الفنى
مصطفى علوان

العدد 263
المجلد الخامس والعشرون - أبريل 2016

«كراسات إستراتيجية» سلسلة شهرية تهدف إلى تقديم قراءة تحليلية متعمقة للقضايا والتحديات الإستراتيجية التى تواجه مصر، والعالم العربى، والشرق الأوسط، ومحاولة طرح رؤى وسياسات بديلة للتعامل معها. وتتوجه السلسلة إلى صانعي القرار والنخبة ذات الاهتمام والجمهور العام.

يخضع النشر في «كراسات إستراتيجية» للتحكيم العلمي، وتعبر الآراء التي تتضمنها عن وجهة نظر المؤلف، ولا تعبر عن رأى مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

e-mail: kurasat@ahram.org.eg
Tel. (202) 25786037 / Fax. (202) 27703229

مقدمة*

شهدت الجمهورية اليمنية تحولات سياسية كبيرة عقب قيام ما عُرف بـ«الثورة الشبابية الشعبية» في فبراير 2011، أثرت بشكل مباشر في سير الأحداث على حاضر ومستقبل اليمن. فالتسوية السياسية التي أُقِرَّت لحل المشكلة اليمنية، والمتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي أُبرمت برعاية دول مجلس التعاون الخليجي في 23 نوفمبر 2011، وبإشراف الأمم المتحدة؛ أسهمت في تغيير خارطة التحالفات الراسخة في اليمن منذ أكثر من ثلاثة عقود، وانتهت بإقصاء الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح من المشهد السياسي، ومنحه الحصانة، كما أفسحت الطريق لانتخاب رئيس توافقي، وإجراء حوار شامل بمشاركة كل القوى السياسية اليمنية.

وكادت التسوية السياسية والمرحلة الانتقالية تصل إلى غايتها عقب استكمال مؤتمر الحوار الوطني (يناير 2014)، والوصول إلى وثيقة مخرجات توافقت عليها جميع القوى السياسية والاجتماعية في اليمن، والتي أقرت الدولة الاتحادية، وانتهت من صياغة مسودة الدستور. وكاد الحراك السياسي الإيجابي يشكل نموذجا عربيا في تسوية الصراعات السياسية والعسكرية في المنطقة، إلا أن حسابات المصالح دفعت الرئيس اليمني السابق لاستغلال تأثيره على معظم وحدات الجيش القائمة على الولاء الشخصي والمناطقي والقبلي، ومستفيدا من تقاطع المصالح مع الحركة الحوثية في تصعيد المشهد السياسي للانتقام من الخصوم، والمزايدة على الأوضاع الاقتصادية لإفشال التسوية السياسية، من خلال السيطرة على المحافظات والمعسكرات بالقوة المسلحة، وصولا إلى إسقاط العاصمة في سبتمبر 2014، والانقلاب على الدولة في يناير 2015.

* يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، الذي كان لمناقشته وملاحظاته على الدراسة إضافة علمية ومنهجية. كما يتقدم بالشكر أيضا للدكتورة إيمان رجب، الباحثة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

لقد شكل هذا التطور غير المتوقع للأحداث مرحلة فاصلة أثرت بشكل مباشر على شكل الدولة اليمنية وكيانها ونسيجها الاجتماعي، وشكل خطرا على الأمن القومي العربي، مما دفع عددا من الدول العربية إلى تشكيل تحالف عربي غير مسبوق بقيادة المملكة العربية السعودية في 26 مارس 2015 بدافع الحفاظ على كيان الدولة اليمنية وشرعيتها، وحماية الأمن القومي العربي، وإيقاف تدخل القوى الإقليمية في الشأن الداخلي اليمني.

في هذا الإطار تحاول هذه الدراسة تقديم قراءة لتطور الأوضاع السياسية والأمنية في الجمهورية اليمنية، وتأثيراتها المختلفة على الأمن القومي العربي، وطرح عدد من السيناريوهات المحتملة لمستقبل الدولة اليمنية.

وتركز الدراسة على الفترة الزمنية من فبراير 2015 إلى أبريل 2016، وهي الفترة التي أعقبت انقلاب الحوثيين على الدولة، وسادتها تغيرات وتطور متسارع في الأحداث، مع الأخذ في الاعتبار التطورات الممتدة في الفترة السابقة على ذلك ومنذ فبراير 2011 وهو تاريخ اشتعال الثورة اليمنية.

أولا: الأبعاد الداخلية والخارجية للأزمة اليمنية.. مرحلة ما بعد المبادرة الخليجية

كان لتداعيات الثورة في الجمهورية اليمنية تأثير كبير ومباشر، في المحيطين الإقليمي والدولي، استدعى -بالضرورة- اتخاذ إجراءات أكثر حزما تجاه التطورات المتسارعة في الشأنين السياسي والعسكري؛ للحد من تفاقم تلك الأوضاع، وتأثيراتها في الأمن القومي العربي. فقد دفعت تلك التطورات دول مجلس التعاون -وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية- إلى مراقبة تداعيات تطورات الوضع اليمني، باعتبارها الأكثر تضررا في حالة انفجار الوضع. وكان ذلك كفيلا بأن ترعى دول مجلس التعاون المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

وأعطت المبادرة الخليجية مجالا أكبر للعمل السياسي والتسوية السلمية التي أفضت إلى تنحي الرئيس اليمني السابق ومنحه الحصانة، وانتقال الحكم إلى نائبه عبدربه منصور هادي، وتشكيل حكومة توافق، والإعداد لمؤتمر حوار تشارك فيه جميع القوى السياسية، وتفاصيل أخرى تتعلق بالجيش والعدالة الانتقالية والإطار الزمني للمرحلة الانتقالية.

وكانت ثورة فبراير 2011 قد أفرزت تحولات على جميع المشاهد السياسية والعسكرية والاجتماعية، أسهمت في تغيير خريطة التحالفات السياسية والصراعات المسلحة، ووفرت بيئة خصبة ومناسبة للتدخلات الخارجية في الشأن الداخلي اليمني، الأمر الذي أوجد بيئة كان لها تأثيرها الكبير في تعقيد المشهد السياسي والأمني.

1 - الدور السياسي للحوثيين في تنفيذ المبادرة الخليجية

انضم الحوثيون إلى الثورة اليمنية منذ بدايتها، بهدف إسقاط نظام علي عبد الله صالح. وكانت أول تظاهرة لهم في محافظة صعدة في 20 فبراير 2011[1]، حيث أعلن زعيم الحوثيين عبدالملك الحوثي انضمام أنصاره إلى الثورة رسميا، واعتبر أن خروج المواطنين للتظاهر في كافة المحافظات اليمنية تحت شعار وهدف واحد سيحرر الشعب اليمني من الهيمنة والظلم، وسيعزز دوره في صناعة مستقبله وتحمل مسئوليته[2]. وفي هذا السياق، حرص الحوثيون على استغلال الثورة والحضور بقوة في ميادين وساحات التغيير.

1- أحمد الشجاع، **إيران والحوثيون بعد الثورة اليمنية** (الرياض: مركز البحوث والدراسات، 1434هـ)، ص95.
2- فؤاد الصلاحي وآخرون، **الثورة اليمنية.. الخلفية والآفاق** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012)، ص434.

كما حرصوا على تشكيل تكتلات شبابية تضم أتباعهم، كان أشهرها تكتل «شباب الصمود»(3) الذي تمكن من بناء علاقات وتحالفات مع قوى سياسية مختلفة(4).

كذلك حرص الحوثيون منذ بداية مشاركتهم في الثورة اليمنية، على عدم القبول بأي تسوية سياسية، مع نظام على عبد الله صالح من منطلق ضرورة تحقيق الهدف من الثورة المتمثل في إسقاط النظام الذي أسهم في إفساد الحياة السياسية والعامة، ونهب ثروات البلاد بكل أركانه -بحسب طرحهم- ولاعتبارات تتمثل في أن المبادرة الخليجية هي من صنع النظام الذي خرجت الجماهير لإسقاطه، وتحت رعاية الدول الكبرى التي يرى فيها الحوثيون عدوا لهم، حسب شعاراتهم.

واستند رفض الحوثيين للمبادرة الخليجية إلى أنها حوَّلت الثورة إلى أزمة، وأنها لم تأتِ من خلال التفاوض مع القوى اليمنية كافةً، بل اقتصرت على أطراف سياسية معينة، تقاسمت السلطة فيما بينها. وهذا ما دفع الحوثيين لاحقًا إلى المطالبة بإدخال تعديلات على المبادرة الخليجية لتلبي أهداف الثورة والمطالب الشعبية، على حد وصفهم. وفي هذا السياق، كان طبيعيا أن يتهم الحوثيون قوى الثورة المنخرطة في العملية السياسية الناتجة عن المبادرة بالعمالة(5).

وفي الوقت الذي كانت فيه تصريحات الحوثيين تسير باتجاه التصعيد لترضي أنصارها، كان تحركهم سياسيا عكس ذلك باتجاه تحقيق مكاسب أكبر على مستوى التسويات السياسية اللاحقة عقب توقيع المبادرة الخليجية(6)، بالتوازي مع تحقيق المكاسب العسكرية التي سنتناولها بالتفصيل لاحقا. وتمثل ذلك في مشاركة الحوثيين في الاجتماعات واللقاءات المتواصلة مع الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي الذي لم يعترفوا بشرعيته؛ لكونه جاء نتاجا للمبادرة الخليجية وبحضور القوى السياسية وتحت رعاية الأمم المتحدة عبر ممثلها جمال بنعمر(7).

وخلُصت تلك الاجتماعات واللقاءات إلى عدد من الاتفاقات التي بموجبها قَبِل الحوثيون المشاركة في العملية السياسية، عبر سلسلة من الشروط المسبقة للموافقة على دخول مؤتمر الحوار الوطني الذي نصت عليه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية -وهو البند الأهم في مسار المرحلة الانتقالية للعملية السياسية. وقد تنوعت مطالب الحوثيين بين مطالب معنوية ورمزية؛ كالمطالبة بتقديم اعتذار رسمي من الدولة عن الحروب التي خاضتها ضدهم، وأخرى سياسية؛ كالمطالبة بعدالة تمثيلهم في مؤتمر الحوار، وأن تُتخذ القرارات بالتوافق، وأن يجري الحوار تحت رعاية الأمم المتحدة، تحايلا منهم على رعاية دول مجلس التعاون الخليجي(8).

ولعب المبعوث الأممي إلى اليمن، جمال بنعمر، دورا في إقناع الحوثيين بالمشاركة في الحوار(9)، وفي اللجان الفنية التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني(10). وهذا ما اعتُبر اعترافا ضمنيا منهم بالمبادرة الخليجية وكل ما يترتب عليها من استحقاقات سياسية. وبناء على ذلك حصل الحوثيون فيما بعد على نسبة تمثيل تفوق عمليا واقع تمثيلهم الحقيقي داخل المجتمع؛ فقد حصلوا وفقا لنسب التمثيل التي

3- أحمد أمين الشجاع، مرجع سابق، ص95.
4- فؤاد الصلاحي وآخرون ، مرجع سابق، ص 436.
5- حوار تليفزيوني للمتحدث الرسمي باسم الحوثيين محمد عبدالسلام، قناة **المسيرة** التابعة للحوثيين، 17 نوفمبر 2011.
6- تم عقد لقاء تشاوري في ألمانيا في مارس 2012، بمشاركة أبرز القوى السياسية المؤثرة على الساحة اليمنية، وخرج بوثيقة مرجعية للحوار الوطني.
7- جمال بنعمر هو دبلوماسي مغربي كلف مبعوثًا خاصا للأمم المتحدة الى اليمن.
8- صحيفة **الجمهورية** اليمنية، 28 مارس 2012.
9- شكّل الرئيس اليمني لجنة الاتصال في 6 مايو 2012، بتوصية من الأمم المتحدة بغرض التواصل مع جميع القوى السياسية وإشراكها في الحوار.
10- تم إنشاء اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني، بعضوية 25 عضوا يمثلون جميع القوى السياسية المقرر مشاركتها في الحوار.

أقرتها اللجنة الفنية للإعداد والتحضير للحوار الوطني على خمسة وثلاثين مقعدا من إجمالي مقاعد المؤتمر البالغ عددها 565 مقعدا.

مر مؤتمر الحوار الذي بدأ في 18 مارس 2013 بمخاض عسير، إلى أن اختتم أعماله في 25 يناير 2014 برسم خارطة طريق لمرحلة ما بعد المبادرة الخليجية، فيما استغل الحوثيون انشغال الدولة في استكمال العملية السياسية، وسعوا إلى استمرار توسيع سيطرتهم الجغرافية من خلال المواجهات المسلحة، بفرض الأمر الواقع أمام القوى الداخلية والخارجية، وليشكلوا القوة الأولى في اليمن، وليكونوا قادرين على إدارة المناطق التي تحت سيطرتهم، وهذا ما حدث بالفعل.

2 – الصدام بين الدولة والحوثيين

بذل المتحاورون في مؤتمر الحوار جهودا سياسية شاقة للوصول إلى توافق مُرْضٍ لجميع الأطراف، إلا أن المواجهات المسلحة وحوادث الاغتيالات كادت تُفشل اللحظات الأخيرة من مؤتمر الحوار، وكان أبرزها المواجهات بين الحوثيين وسلفيي ما يعرف بدار الحديث في منطقة «دماج»، وسط محافظة صعدة معقل الحوثيين، والتي فُسِّرت حينها برغبة الحوثيين في الضغط السياسي على نتائج مخرجات الحوار الوطني من خلال توسيع مواجهاتهم في المحيط الجغرافي المحاذي لمعقلهم «صعدة».

لقد أفضى قلق الحوثيين من إعادة رموز النظام اليمني السابق إلى الواجهة، وتحديدا أولئك الذين انشقوا عن الرئيس السابق، وهم من القيادات التي واجهتهم في الحروب الستة التي خاضتها الدولة ضدهم (2004–2010)، إلى إسقاطهم لمحافظة صعدة وإدارتها في إطار حكم ذاتي، وتنصيب محافظ جديد دون قرار رئيس الجمهورية. ثم اتجهت أنظار الحوثيين إلى محافظة الجوف المجاورة، التي خاضوا فيها مواجهات عسكرية مع القبائل الموالية للدولة ولحزب الإصلاح (الإخوان المسلمين)، قبل أن تتوقف المواجهات بوساطة قبلية. واستغل الحوثيون بعد ذلك انشغال القوى الرئيسة بالصراع فيما بينها، فحاولوا توسيع المواجهات المسلحة إلى محافظات عمران، وحجة، والمحويت، وهي المحافظات المحاذية لصعدة[11].

وسعى الحوثيون بتوسعهم المستمر إلى إقصاء كل ما يمكن أن يشكل خطرا على مشروعهم، أو يختلف معهم في الدين أو المذهب. وفي المقابل، اكتفت الدولة الضعيفة بلعب دور المحايد في تشكيل لجان الوساطة بين الأطراف المتصارعة، والاحتكام الى الوساطات القبلية.

وقد كان للأوضاع السياسية والعسكرية على الأوضاع الاقتصادية تأثيره الواضح؛ مما أدى إلى عجز الحكومة اليمنية عن الالتزام بمسئولياتها؛ ما اضطرها إلى إجراء معالجات في تصحيح أوضاع المشتقات النفطية ورفع الدعم عنها، في إطار السياسات الاقتصادية. فقد كشف تقرير حكومي، أن الحكومة أنفقت خلال الفترة (–2004 2014) اثنين وعشرين مليار دولار لدعم المشتقات النفطية. وأظهر التقرير أن إجمالي ما أنفقته الدولة خلال النصف الأول من عام 2014، بلغ نحو ثلاثة مليارات دولار، ليصبح رفع الدعم عن المشتقات النفطية بصورة عاجلة ضرورة حتمية لتلافي الوصول إلى حالة الانهيار الاقتصادي[12].

وعمدت الحكومة إلى اتخاذ أصعب قراراتها برفع الدعم عن أسعار المشتقات في 30 يوليو 2014، بهدف تصحيح الاختلال في الموازنة العامة. ولم يكن اختيارها للوقت مناسبا على المستوى الشعبي؛ حيث كانت معاناة المواطنين في أوج صعوبتها؛ ما دفع الحوثيين إلى استغلال الغضب الشعبي بسبب رفع الدعم عن المشتقات النفطية، بتصعيد حدة أعمال العنف ضد الدولة،

11– أحمد أمين الشجاع، مرجع سابق، ص88.
12– للاطلاع على نص التقرير الحكومي انظر: موقع وكالة الأنباء اليمنية الرسمية، 30 يوليو 2014 (www.sabanews.net)

والاعتصام المسلح في محيط مداخل العاصمة، واستحداث نقاط للتفتيش، واعتلاء التباب والمرتفعات المحيطة بصنعاء، والسيطرة على طريق المطار الحيوي ومؤسسات الدولة الكائنة فيه[13].

ولم تُجدِ المفاوضات التي خاضتها لجان الوساطة الرئاسية مع الحوثيين بهدف الوصول إلى إبرام اتفاق سياسي، وذلك على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من طرفها للحد من التداعيات التصحيحية لأسعار المشتقات على المواطنين. وتمكّن الحوثيون في 21 سبتمبر 2014 من السيطرة بسهولة نسبية على العاصمة وسائر المؤسسات السياسية والأمنية والعسكرية، في إشارة إلى تواطؤ قيادات عسكرية لا تزال تدين بالولاء للرئيس السابق، وانحياز أخرى إلى الحوثيين؛ لتضرُّر مصالحهم، بالإضافة إلى ضعف الرئيس هادي، وعدم تماسك حكومته، وتوزع ولاءاتها السياسية، وتردي الأوضاع الاقتصادية[14].

وأتاحت التطورات التي أعقبت سيطرة الحوثيين على العاصمة فرضَ الحوثيين لشروطهم فيما عُرف بـ«اتفاق السلم والشراكة» الذي جاء بناء على اتفاق المبعوث الأممي جمال بنعمر مع الحوثيين، ووُقع مساء يوم 21 سبتمبر 2014، عقب سيطرتهم على العاصمة صنعاء، وانصاعت فيه القوى السياسية دون إبداء الرفض أو الامتناع. وحرص الحوثيون -بعد التوقيع على الاتفاق- على سيطرة لجانهم الثورية على جميع وزارات ومؤسسات الدولة، ومن ثم التوجه للسيطرة على باقي المحافظات اليمنية.

ودفع تصعيد الحوثيين أعمالَ العنف، مجلس الأمن الدولي إلى إصدار بيان أعرب فيه عن قلقه من تدهور الأوضاع الأمنية في اليمن؛ بسبب حملة الحوثيين التصعيدية لتقويض عملية الانتقال السياسي. وأعلنت لجنة العقوبات الأممية الخاصة باليمن[15] المُنشَأة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2140 لسنة 2014؛ استعدادها للنظر في مقترحات لاتخاذ العقوبات التي تستهدف الأفراد أو الكيانات[16]. كما دفعت تلك التطورات الخارجية الأمريكية إلى إصدار بيان حذرت فيه الحوثيين من تقويض العملية السياسية وتهديد استقرار اليمن. وفي الاتجاه ذاته، دعت جامعة دول العربية الحوثيين إلى الالتزام بالاتفاقات الموقعة، فيما أعلنت المملكة العربية السعودية رفضها القاطع للأعمال التي ينفّذها الحوثيون ومن يدعمونهم لتقويض عملية الانتقال السياسي، كما رفضت التدخل الخارجي الرامي إلى إثارة النزاعات وزعزعة الاستقرار في اليمن.

دخلت اليمن مرحلة جديدة من التسويات القائمة على اتفاق الأمر الواقع. وبدأت الخلافات على شخص رئيس الوزراء الذي اشترط «اتفاق السلم والشراكة» أن يكون شخصية محايدة وغير حزبية، ويحظى بدعم سياسي واسع من القوى اليمنية. وأعاق هذا النص الرئيس اليمني من التفرد باختيار رئيس الوزراء. وظهر ذلك جليا عقب صدور تكليفه أحمد عوض بن مبارك، الذي كان يشغل منصب مدير مكتب الرئاسة، بتشكيل الحكومة في 7 أكتوبر 2014. فقد اعترض الحوثيون، وطالبوا بتغييره. وفُسر هذا الاعتراض بسعي الحوثيين إلى تعطيل تشكيل الحكومة؛ ما اضطر بن مبارك إلى تقديم اعتذاره عن تشكيل الحكومة الجديدة، حرصا على وحدة الصف الوطني. واستقر الاختيار لاحقا، في 13 أكتوبر 2014، على خالد محفوظ بحاح، المندوب الدائم لليمن في الأمم المتحدة آنذاك، لتشكيل الحكومة.

13- عبده عايش، «هل تتراجع حكومة اليمن عن رفع أسعار الوقود؟»، الجزيرة نت، 1 سبتمبر 2014.

14- «ماذا يعني سقوط صنعاء بيد الحوثيين؟»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 27 سبتمبر 2014.

15- نص بيان لجنة العقوبات، 17 سبتمبر 2014، متاح على الرابط التالي: (www.sabanews.net/ar/news368533.htm)

16- نص بيان مجلس الأمن، 29 أغسطس 2014، متاح على الرابط التالي: (www.sabanews.net/ar/news366084.htm)

3 - الانقلاب على الدولة

دفعت الضغوط التي مارسها الحوثيون على الرئيس هادي، إلى التوهم بأنهم قادرون على إدارة المشهد اليمني وفق سياسة قوة الأمر الواقع، في ظل حالة من الرضوخ من جميع القوى السياسية والحكومة، تحت مبرر الشراكة السياسية، ما جعل حكومة بحاح تمارس مهامها منزوعة الصلاحيات والسيادة على الدولة.

واستمر الحوثيون في الضغط على الرئيس اليمني، إلى حد مطالبته بتعيين نائب له من القيادات الحوثية، وتعيين نواب لجميع الوزراء، واستيعاب الآلاف من عناصرهم في الجيش. ومع رفض الرئيس لذلك، تصاعدت حدة المواجهات المسلحة، وصولا إلى اختطاف الحوثيين مدير مكتب الرئاسة في 17 يناير 2015، وإعلانهم مسئوليتهم عن ذلك، بمبرر أنها خطوة اضطرارية لقطع الطريق أمام أي محاولة انقلاب على اتفاق السلم والشراكة. واستمر اختطاف بن مبارك عشرة أيام، وأفرج عنه عقب وساطة قبلية[17].

وفي 19 يناير 2015 استهدف الحوثيون دار الرئاسة ومنزل الرئيس اليمني، ودارت اشتباكات عنيفة مع قوات الحماية الرئاسية، أسفرت عن قتل ثمانية أشخاص وإصابة واحد وثلاثين آخرين من قوات الحماية الرئاسية، وسيطر الحوثيين على مقر دار الرئاسة ومحيط منزل الرئيس، الذي اضطر إلى عقد اجتماع مع اللجنة الأمنية العليا بحضور الحوثيين لمعاجلة التطورات الجارية في العاصمة. وتم الاتفاق حينها على القبول بإجراء تعديلات على مسودة الدستور، بناء على توافق المكونات السياسية، على أن يلتزم الحوثيون بإطلاق سراح مدير مكتب الرئاسة، وسحب عناصرهم المسلحة من جميع المواقع المطلة على منزل الرئيس اليمني، والانسحاب من دار الرئاسة ومقر سكن رئيس الوزراء، وتطبيع الأوضاع الأمنية في العاصمة.

ومع ذلك، لم تتوقف المواجهات واستمر الحوثيون في الضغط السياسي والمسلح على الرئيس والحكومة؛ ما دفع رئيس الوزراء -الذي لم يكن قد أكمل شهره الثالث- إلى تقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية مساء الخميس الموافق 21 يناير 2015، تلاه تقديم رئيس الجمهورية استقالته للبرلمان اليمني. وفرض الحوثيون الإقامة الجبرية على الرئيس ورئيس الوزراء ومسئولي الدولة في شكل متكامل للانقلاب.

الموقف الدولي كان أيضا مواكبا لتطورات الموقف في اليمن؛ حيث عبرت الأمم المتحدة، في بيان أصدرته في 20 يناير 2015، عن قلقها البالغ وإدانتها الهجوم على دار الرئاسة. وأكد أعضاء مجلس الأمن الدولي، في 21 يناير 2015، أهمية تنفيذ جميع بنود اتفاق السلم والشراكة، بما في ذلك الملحق الأمني. ودعا البيان كل الأطراف إلى الحفاظ على مسار الاستقرار والأمن، ومعالجة الخلافات عبر الحوار والتشاور[18].

وقاد المبعوث الأممي جمال بنعمر محاولات لإقناع الرئيس بالتراجع عن استقالته، والمضي في المباحثات مع المكونات السياسية؛ للوصول إلى توافق يعيد العمل السياسي إلى مساره، إلا أن الرئيس هادي كان مصرا على استقالته؛ ما فرض على بنعمر تغيير إستراتيجية التفاوض، حيث دعا ممثلي المكونات السياسية للجلوس على طاولة الحوار لبحث مرحلة ما بعد هادي، والوصول إلى تسوية سياسية تُفضي إلى الخروج من الفراغ الدستوري الذي سببته الاستقالة.

17- نص بيان جماعة الحوثيين عقب اختطاف مدير مكتب الرئاسة، 17 يناير 2015

18- نص بيان مجلس الأمن، متاح على موقع وكالة الأنباء اليمنية، 20 يناير 2015، (www.sabanews.net/ar/news385289.htm)

وخاضت القوى السياسية، على مدى شهر كامل، شوطا طويلا من اللقاءات والمفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة. ولم يُفْضِ ذلك إلى توافق المتحاورين، باستثناء توافقات شكلية حول تشكيل «مجلس الشعب الانتقالي» بحيث يضم المكونات غير الممثلة في البرلمان، ويكون له صلاحيات إقرار التشريعات الرئيسة لإنجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية.

ولم تتفق القوى على شكل المجلس الرئاسي وآليات عمله؛ ما دفع الحوثيين إلى حسم خيارات التفاوض المتاحة بإطلاق ما سمي «الإعلان الدستوري»[19] في فبراير 2015 الذي لاقى رفضا شعبيا وسياسيا كبيرا داخليا، وعلى المستويين الإقليمي والدولي، واعتُبر مقوضا لعملية الحوار التي كانت تجرى بين الأطراف السياسية برعاية أممية، والتي كانت على وشك الانتهاء إلى توافق لحل أزمة الفراغ الدستوري.

شكّل هروب الرئيس اليمني من الإقامة الجبرية التي فُرضت عليه هو ورئيس الوزراء منذ استقالتهما؛ تحولا جديدا في مجريات الأحداث؛ حيث اتجه هادي إلى عدن في 21 فبراير 2015، ومنها تراجع عن استقالته، وأعلن من عدن أن الحوثيين انقلبوا على الشرعية، وأن صنعاء أصبحت عاصمة محتلة، وأن جميع القرارات التي اتُّخذت منذ 21 سبتمبر باطلة ولا شرعية لها. كما أعلن عدن عاصمة مؤقتة تدار منها شئون الدولة[20].

قُوبل تراجع هادي عن استقالته برفض الحوثيين والرئيس السابق علي عبدالله صالح، واللذان اتهما هادي بجر الوطن إلى الانهيار لخدمة قوى أجنبية، فيما رحّبت جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية بقرار التراجع عن الاستقالة، وأبدت دعمها المطلق للشرعية اليمنية المتمثلة في الرئيس عبدربه منصور هادي. في المقابل، أفرج الحوثيون عن رئيس الوزراء خالد بحاح في مارس 2014 باتفاق سياسي، وغادر العاصمة صنعاء متجها إلى مسقط رأسه حضرموت، ومنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، قبل أن يعود إلى الرياض ليشغل منصب نائب رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى مهام رئاسة الوزراء (في أبريل 2015). وقد سبب ذلك قلقا متصاعدا لدى هادي من حضور النائب الجديد، مما أفضى إلى إقالته بعد أقل من عام (في أبريل 2016). ولم تكن هذه الإقالة مفاجئة بالنظر إلى تصاعد الخلاف بينه وبين الرئيس هادي، فالأخير أدرك منذ اليوم الأول لعدول بحاح عن استقالته وعودته كرئيس للحكومة وتعيينه نائبا للرئيس أنه يُعد لخلافته، وعمل مبكرا على إفشال هذا الخيار.

وبدا ذلك الخلاف أكثر وضوحا مع محاولات هادي للضغط على القوى السياسية اليمنية والدول الإقليمية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة لإقناعهم بفشل نائبه ورئيس وزرائه في إدارة كافة الملفات الموكلة إلى حكومته.

ويرى مؤلف هذه الدراسة أن الرئيس اليمني سعى بهدوء لسحب بساط الصلاحيات من نائبه بشكل إجرائي واضح منذ التعديل الوزاري في ديسمبر 2015، والذي عين بمقتضاه ثلاثة نواب لرئيس الوزراء، الأول عبد الملك المخلافي والذي عُين نائبا لرئيس الوزراء وزيرا للخارجية وأوكل إليه إدارة مهام الملف السياسي الخارجي وهو الملف الأهم في الفترة التالية للعمليات العسكرية، كما عُين اللواء حسين محمد عرب نائبا لرئيس الوزراء وزيرا للداخلية، وسعى هادي بذلك إلى سحب الملف الأمني في المحافظات المحررة من بحاح. أما النائب الثالث فهو عبدالعزيز جباري الذي عينه نائبا لرئيس الوزراء وزيرا للخدمة المدنية والتأمينات، وأوكلت إليه مهام الملفات الحكومية الإدارية والفنية وشئون المحليات في المحافظات. ووصفت هذه التعيينات حينها بأنها المسمار

19- نص الإعلان الدستوري، **موقع وكالة الأنباء اليمنية**، 6 فبراير 2015م (www.sabanews.net/ar/news387152.htm)

20- نص بيان صادر عن مكتب الرئيس اليمني، **موقع وكالة الأنباء اليمنية**، 21 فبراير 2015م، (www.sabanew.net)

الأخير في نعش خالد بحاح الذي بادر بالتحفظ على القرارات عبر مصادر مقربة منه دون أي موقف صريح اتخذه حيال تلك القرارات التي لم يعلم بها بحاح إلا من وسائل الإعلام.

ودفعت المواقف، الداخلية والإقليمية، المؤيدة للتعيينات والإجراءات المتخذة من قبل الرئيس اليمني لاتخاذ خطوته قبل الأخيرة لإقالة نائبه ورئيس الحكومة، وتمثل ذلك في تعيين اللواء الركن علي محسن الأحمر في منصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وترقيته إلى رتبة فريق، وذلك في فبراير 2016. وقد مهدت هذه الإجراءات التي اتخذها هادي إلى تهيئة الأجواء السياسية داخل البيت اليمني، وعلى المستوى الإقليمي والدولي، لقرار إقالة خالد بحاح في 3 أبريل 2016. وعلى ما يبدو أن هادي استعجل هذا القرار قبيل بدء جولة الكويت لمباحثات السلام اليمنية في 18 أبريل 2016، حتى يتسنى للأطراف اليمنية تعديل خريطة أي قراءات لواقع التسويات السياسية المستقبلية.

وجاء الرئيس اليمني بشخصيتين كانتا قريبتين من الرئيس السابق علي عبد الله صالح، الأول عسكري، وهو الفريق علي محسن الأحمر والذي عينه نائبا للرئيس، والثاني سياسي، وهو الدكتور أحمد عبيد بن دغر والذي عينه رئيسا للوزراء. وقد أحدث القرار ردود فعل متفاوتة في الشارع اليمني بين من رأى أنه ينسف كل الجسور المؤدية إلى تسوية سياسية، ويبرهن على يأس الرئيس اليمني من إمكانية أن يظل جزءا من أي تسوية سياسية مقبلة، وسعيه لإطالة أمد الصراع بوضع المزيد من العراقيل أمام أي جهد سلمي لإنهاء الحرب وإحلال السلام، وبين من رأى أن قرار هادي كان خطوة ضرورية لتماسك سلطته ومعالجة «إخفاقات» حكومته ولتعزيز المركز التفاوضي لسلطة هادي عسكريا وسياسيا([21]).

وجاء في ديباجة قرار إقالة نائب الرئيس ورئيس الوزراء «إن قرار إقالة خالد بحاح من رئاسة الوزراء كان نتيجة للإخفاق الذي رافق أداء الحكومة، وتعثر جهودها في تخفيف معاناة اليمنيين وحل مشاكلهم وتوفير احتياجاتهم، بالإضافة الى عدم توافر الإدارة الحكومية الرشيدة للدعم الذي قدمه التحالف العربي، وعدم تحقيق ما يصبو إليه اليمنيون من استعادة الدولة واستتباب الأمن والاستقرار والمصلحة الوطنية». وقد أثارت هذه الديباجة تحفظ الكثيرين، خاصة أن إخفاقات الحكومة تعد مسئولية تضامنية لأعضاء الحكومة، وليست مسئولية فردية محدودة.

وكان من شأن هذه التغيرات، والشكل الجديد لهرم السلطة في اليمن ما بين الرئيس ونائبه، ورئيس الحكومة، أن يعمل على تناغم الأداء السياسي للدولة اليمنية على مستوى السياسيات وعلى مستوى التصريحات، وأن يخلق تحالفات جديدة ومختلفة، وذلك لتأثير الفريق على محسن الأحمر النسبي على قادة الجيش الموالي للرئيس السابق، وتأثيره أيضا على رجال وشيوخ القبائل في شمال اليمن، بالإضافة الى علاقاته القديمة والمتجددة مع السعودية والتي توفر له دعما سياسيا واجتماعية وعسكريا قد يكون أكثر تأثيرا ونفوذا وحضورا في مناطق شمال اليمن التي يسيطر عليها الحوثيون والقوات الموالية للرئيس على عبد الله صالح.

عندما تراجع الرئيس اليمني عن الاستقالة طالب الجميع بالتعاون معه لإنقاذ اليمن وإعادة بناء الأوضاع الأمنية والاقتصادية، وإنجاز مخرجات مؤتمر الحوار الوطني. وبدأ هادي حينها في عقد لقاءات واجتماعات سياسية واجتماعية وعسكرية مع القيادات المحلية في المحافظات التي أكدت جميعها وقوفها مع الشرعية. ودفع هذا الحراك بالحوثيين إلى إصدار بيان حذروا فيه من التعامل أو

21– اليمن: قراءة في قرار هادي إقالة بحاح وتعيين الأحمر، أنور العنسي، «بي بي سي»، 4أبريل 2016
yemen_hadi_decisions_an_analysis_160404/04/http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016

تلقي الأوامر من هادي، واعتبروه فاقدا للشرعية، ومُخلا بالمسئولية، ومطلوبا للعدالة. كما حذروا المسئولين والبعثات الدبلوماسية من التعامل معه بصفته رئيس الدولة[22].

وعلى المستوى الإقليمي، كانت التحركات السياسية حثيثة؛ حيث أكدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ضرورة عدم التقاعس في اتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة لوضع حد للإجراءات غير الشرعية التي اتخذها الحوثيون. ودعت دول مجلس التعاون الخليجي مجلس الأمن إلى إصدار قرار بموجب الفصل السابع يجيز استخدام القوة ضد من يعرقل عملية الانتقال السلمي للسلطة. وفي 25 فبراير2015 أعلنت كل من السعودية والإمارات والكويت وقطر استئناف أعمال سفاراتها من عدن، دعما للشرعية والمسار السياسي. وتزامن ذلك مع زيارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي إلى عدن ولقائه الرئيس هادي، كخطوة أكدت من خلالها دول الخليج دعمها الشرعية في مواجهة الحوثيين.

وفي الاتجاه ذاته، أعاد مجلس الأمن الدولي الاعتبار والاعتراف بشرعية الرئيس هادي، وهو ما عبر عنه القرار رقم 2201 الصادر بالإجماع في 24 فبراير 2015، والذي نص على تمديد العقوبات الأممية على من يعرقلون العملية السياسية لمدة عام آخر (شمل هؤلاء الرئيس السابق صالح واثنين من قيادات الحوثيين). كما شدد القرار على ضرورة استكمال عملية الانتقال السلمي للسلطة.

في المقابل، هدد الحوثيون باقتحام مدينة عدن إذا استمر الرئيس عبدربه منصور هادي في مزاولة نشاطه كرئيس للبلاد. وهذا ما جعل الرئيس اليمني يدرك أن الخطر لا يزال يحدق به وبنظامه، فعمد إلى المطالبة بنقل جلسات الحوار بين القوى اليمنية من العاصمة صنعاء إلى العاصمة السعودية الرياض، وأن يكون مجلس التعاون لدول الخليج العربي راعيا للحوار، وتحت إشراف مبعوث الأمم المتحدة، وهذا ما رفضه الرئيس السابق علي عبدالله صالح والحوثيون.

وفي هذا السياق، تصاعدت حدة التصريحات السياسية بين إيران والسعودية، فقد اتهمت الأخيرة إيران بتهديد الأمن والسلم الإقليمي، بتدخلها في الشأن اليمني ودعم ميليشيات مسلحة، فيما أكدت إيران أن العمق الإستراتيجي لها يمتد من البحرين والعراق حتى اليمن ولبنان وشواطئ البحر المتوسط وحتى أمريكا اللاتينية، في إشارة إلى أهمية اليمن بالنسبة لإيران[23].

وعلى المستوى المحلي، دشن الحوثيون أولى الرحلات الجوية للطيران الإيراني "ماهن إير" في 1مارس 2015 من طهران إلى صنعاء، بواقع أربع عشرة رحلة أسبوعيا؛ دون ضرورة حقيقية لتسيير هذا العدد من الرحلات. وصرحت طهران بأن الطائرات تحمل على متنها مساعدات طبية، فيما اتهمتها الحكومة الشرعية بأن الطائرات تنقل أسلحة وذخيرة وخبراء إيرانيين[24].

لم يَكْتَفِ الحوثيون بذلك، بل نظموا في 12 مارس 2015 زيارة رسمية إلى طهران ضمت القيادات اليمنية داخل المؤسسات الحكومية في صنعاء والمحسوبة على الحوثيين، دامت قرابة أسبوعين، في إطار ما سمي حينها "تعزيز علاقة التعاون بين صنعاء وطهران"[25].

22- راجع نص بيان الحوثيين بملاحقة الرئيس اليمني، **موقع وكالة الأنباء اليمنية**، 22فبراير 2015م، (www.sabanews.net/ar/)

23- تصريح مندوب مرشد الجمهورية الإيراني علي خامنئي، **موقع العربية نت**، 23 نوفمبر2015. www.alarabiya.net

24- نص اتفاق الحوثيين مع الايرانيين، **وكالة الأنباء اليمنية**، 12 مارس 2015، www.sabanews.net/ar/news389824.htm

25- البيان الصحفي لزيارة الحوثيين إلى طهران، **وكالة الأنباء اليمنية**، 12 مارس 2015

www.sabanews.net/ar/news391110.htm

وفي 14 مارس 2015، هدد الحوثيون الأمن القومي للسعودية، بتنفيذ مناورة عسكرية مشتركة مع عناصر من الجيش اليمني الموالي للرئيس السابق وخبراء من الجيش الإيراني، في منطقة وادي آل أبو جبارة بمحافظة صعدة الحدودية مع السعودية؛ وذلك بالتزامن مع انعقاد اجتماع لوزراء خارجية دول مجلس التعاون بالرياض لمناقشة تداعيات الأزمة اليمنية، واستخدمت المناورة مختلف أنواع الأسلحة. ونشرت حينها صحيفة لبنانية مقربة من النظام الإيراني، أن المناورة العسكرية تحمل رسالة إلى القوى الداخلية؛ أن من يحاول إقلاق الأمن والاستقرار سيتم التصدي له بقوة، ورسالة إلى الخارج؛ أنه لن يُسمَح بأي خطر يهدد أمن واستقرار البلاد أو انتهاك السيادة، وستتحرك قوات الجيش والأمن واللجان الشعبية التي باتت في صف واحد، ضد أي خطر خارجي- حسب الصحيفة[26].

استمر الحوثيون في التقدم نحو عدن. وشكل ذلك خطورة مباشرة على حياة الرئيس اليمني، بعد سيطرة الحوثيين على مطار تعز الذي يبعد 180 كيلومترا عن عدن، واستخدامه في وصول تعزيزات عسكرية من القوات الخاصة الموالية للرئيس السابق، والتحرك نحو عدن لمساندة القوات المتمردة على الرئيس عبدربه منصور هادي.

وبدأ الحوثيون والقوات الموالية للرئيس السابق في 19 مارس 2015 يسيطرون على المناطق المحاذية لمدينة عدن، والوصول إلى مطارها الدولي الذي شهد مواجهات مسلحة بين القوات الموالية لصالح والحوثيين، وبين قوات الجيش بقيادة وزير الدفاع اللواء محمود الصبيحي -الذي كان قد تمكن من الفرار من قبضة الحوثيين في 8 مارس 2015 قبل أن يعاد أسره في مواجهات عدن- ومعهم اللجان الشعبية الموالية للشرعية، وأسفرت عن سقوط المطار لاحقا في قبضة الحوثيين. كما استهدف الطيران الحربي الموالي للرئيس السابق القصر الرئاسي، مقر إقامة الرئيس هادي بعدن، في 19مارس 2015، وحلقت طائرات استطلاع أخرى فوق المقر، في محاولة لإرهاب هادي ودفعه إلى الاستسلام؛ ما دعا الرئيس اليمني إلى الهروب من جديد باتجاه الحدود العمانية، ومنها إلى العاصمة السعودية الرياض[27].

ثانياً: التدخل العسكري في اليمن: الحوثيون في مواجهة التحالف العربي

سعى الحوثيون والقوات الموالية للرئيس السابق إلى سرعة السيطرة على عدن، ودفعهم ذلك إلى إرسال تعزيزات عسكرية جديدة لتصعيد مواجهاتهم؛ لتحقيق انتصار سريع. ووقعت في هذا الإطار اشتباكات عنيفة في محيط محافظة عدن، أسفرت عن أسر وزير الدفاع اليمني اللواء محمود الصبيحي وعدد من القيادات العسكرية.

ودفعت هذه التطورات الرئيس اليمني إلى طلب التدخل العسكري الإقليمي والدولي، وطالب مجلس الأمن الدولي، في 24 مارس 2015، بالتدخل العسكري السريع لفرض منطقة حظر طيران على المواقع والمطارات التي يسيطر عليها الحوثيون .. كما دعا هادي دول مجلس التعاون الخليجي إلى إرسال قوات درع الجزيرة؛ لوقف التمدد الحوثي المسنود من إيران -حسب رسالة هادي- وحماية المصالح الحيوية، قبل أن يتمدد الحوثيون ويسقطوا كل اليمن، ويهددوا السلام والاستقرار في الخليج ومضيق باب المندب.

وجاء رد دول مجلس التعاون الخليجي سريعا ومتناغما مع الطلب اليمني بالتدخل العسكري؛ لكونه يلامس حاجة إستراتيجية لدول الخليج؛ حيث أعلن البيان الصادر مساء 26 مارس 2015 عن دول الخليج (ما عدا سلطنة عُمان) الاستجابة لطلب الرئيس

26- «مناورة لـ أنصار الله على الحدود السعودية: لا تجرّبونا»!، **الأخبار اللبنانية**، 13 مارس 2015.
27- «طائرات حربية تقصف مقر إقامة الرئيس اليمني بعدن»، **قناة سكاي نيوز عربية**، 19مارس 2015.

اليمني بالتدخل العسكري وردع عدوان ميليشيا الحوثي وتنظيمي "القاعدة" و"داعش" على البلاد. وشدد البيان على خطورة انقلاب ميليشيا الحوثي على أمن المنطقة، بعد فشل كل الجهود التي بُذلت لاستعادة الأمن عبر العملية السياسية، وأن التدخل العسكري الخليجي في اليمن يأتي ردا على استخدام قوى إقليمية لميليشيا الحوثي بهدف تحويل اليمن قاعدة نفوذ لها، فضلا عن كونه تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي(28).

ولم يستند التحالف إلى شرعية طلب الرئيس اليمني فقط، بل اعتمد على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تعطي الدول الحقَّ الطبيعي في الدفاع عن نفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة؛ وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين.

دفع ذلك المملكة العربية السعودية لتشكيل التحالف العربي، واتخاذ قرارها بالتدخل العسكري المباشر في اليمن. في المقابل سعى الحوثيون، بالتنسيق مع القوات الموالية للرئيس السابق، للسيطرة على المحافظات اليمنية الأخرى، بعد سيطرتهم على صنعاء، وسعوا وبشكل متسارع -وباسم الدولة اليمنية- إلى فتح أبواب البلاد للنفوذ الإيراني العلني بأشكال مختلفة. وكانت الولايات المتحدة (الحليف التقليدي للسعودية) قد أخبرت الرياض بوضوح أنه ليس لديها خطة للتدخل في الشأن اليمني(29).

1 - تشكيل التحالف العربي والمواقف الإقليمية والدولية

أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء سلطنة عُمان، تشكيل تحالفها لدعم الشرعية في اليمن، وردع عدوان ميليشيا الحوثي، الذي شُكل في لحظاته الأولى من خمس دول خليجية فقط؛ هي: السعودية، والإمارات، والكويت، والبحرين، وقطر. وجاء امتناع سلطنة عمان منسجما مع توجهاتها في إدارة علاقاتها الخارجية وفي تعاملها مع الأزمات الإقليمية، وبهدف تفادي الدخول في مواجهة مع إيران بالنظر إلى تقاسمهما مضيق هرمز(30). كذلك فإن صدور بيان بدء عاصفة الحزم، بأسماء الدول الخمس يشير إلى أن بدء تلك العملية لم يأت باسم مجلس التعاون -بوصفه منظمة إقليمية- بقدر ما جاء باسم الدول التي تعتبر نفسها تشترك في اعتبار التمدد الإيراني خطرا على أمنها.

وجاءت المواقف الإقليمية متفاوتة في تأييد العمليات العسكرية؛ حيث أصدرت رئاسة الجمهورية المصرية، عقب بدء تلك العمليات، بيانا أكدت فيها دعمها الموقف الذي اتخذته الدول الخمس بدعم الشرعية في اليمن، بمشاركة عناصر من القوات المسلحة المصرية من القوات البحرية والجوية، بعد استيفاء الإجراءات الدستورية، وأن مصر تأمل أن تؤدي هذه الإجراءات العسكرية إلى استعادة أمن واستقرار اليمن. وأضاف البيان المصري أن مشاركة مصر تأتي تكريسا لدورها في محيطها العربي والإقليمي، وقناعة بأن عدم الاستقرار في اليمن، يمثل تهديدا خطيرا على أمنها القومي وعلى الأمن القومي العربي، وعلى الملاحة في قناة السويس ومضيق باب المندب والملاحة في البحر الأحمر، التي تعد أولوية للأمن القومي المصري(31). وفي الاتجاه ذاته، أعلنت كل من المملكة الأردنية الهاشمية، ومملكة المغرب، والسودان، مشاركتها ضمن التحالف لإعادة الشرعية في اليمن، و وأبدت تونس تأييدها وتفهمها للعمليات العسكرية.

28- نص بيان دول مجلس التعاون الخليجي، **قناة العربية**، 27 مارس 2015.

29- «عاصفة الحزم.. إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية»، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 2 أبريل ٢٠١٥.

30- «عاصفة الحزم.. الحسابات والمآلات»، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 26 مارس 2015

31- الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستعلامات، «المشاركة المصرية في عملية عاصفة الحزم»، http://www.sis.gov.eg/A

على المستوى الدولي، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن مشاوراتها مع السعودية جرت على أعلى مستوى بشأن العملية العسكرية. وقالت الخارجية الأمريكية إن السعوديين لديهم أسباب محقة ليكونوا قلقين من تأثيرات أحداث اليمن على أمنهم، وإن الإدارة الأمريكية تتفهم حق السعودية في اتخاذ إجراءات احترازية لضمان حدودها(32). وانطلق الموقف الأمريكي والدعم اللوجستي والاستخباري الذي قدمته لعملية عاصفة الحزم، من حسابات المصالح الأمريكية المتعلقة بضرورة مساندة السعودية باعتبارها حليفا إستراتيجيا(33). وفي الاتجاه ذاته، أعلنت جامعة الدول العربية أن "التحالف العسكري ضد الحوثيين في اليمن، الهدف منه دعم الشرعية التي يمثلها الرئيس اليمني، والذي طلب من الجامعة دعما للشرعية بقوة عسكرية"(34).

أما الموقف الروسي فقد كان مختلفا؛ حيث شددت الخارجية الروسية على أهمية وقف أطراف النزاع، وحلفائهم الخارجيين، لجميع العمليات القتالية فورا، والتخلي عن محاولات تحقيق أهدافهم بالسلاح، وضرورة استئناف العملية التفاوضية بهدف التسوية السلمية للأزمة(35). فيما اتسم الموقف التركي بالتأخر والحذر، وهو ما عبر عنه بيان وزارة الخارجية التركية، الذي أعلن عن دعم تركيا "السياسي" للعمليات العسكرية لمواجهة التمدد الحوثي في اليمن. وبدا أن القصد من ذلك هو استيضاح نمط المواقف الإقليمية والدولية من العملية العسكرية(36).

وينطبق الأمر ذاته على الموقف الباكستاني الذي اتسم هو الآخر بدرجة كبيرة من الحذر رغم وجود مصلحة باكستانية في تطويق النفوذ الإيراني في المنطقة، وهو ما اتضح من تصريحات المسئولين الباكستانيين بأن طلب السعودية مشاركة باكستان في عاصفة الحزم "قيد الدراسة"، وانتهى الأمر بتصويت البرلمان الباكستاني بعد أسبوعين من بدء العمليات برفض مشاركة بلاده، واكتفت بإصدار بيان سياسي أكدت فيه أن أي تهديد لوحدة وسيادة المملكة العربية السعودية سيثير ردا قويا من باكستان(37).

ومن جانبها أكدت إيران ضرورة بدء حوار يمني- يمني برعاية الأمم المتحدة، وإنهاء ما سمته العدوان السعودي الغاشم على اليمن. ولم يكن غريبا معارضة طهران الشديدة للعمليات العسكرية كون تراجعها عن دعم الحوثيين في اليمن يعطي مؤشرا سلبيا في المناطق الأخرى التي توغل فيها النفوذ الإيراني(38).

أما مجلس الأمن فقد انتظر حتى 14 أبريل 2015 ليبحث تداعيات الأوضاع في اليمن في ضوء العمليات العسكرية، حيث صدر القرار رقم 2216، بإجماع أربعة عشر عضوا وامتناع روسيا، والذي تضمن فرض عقوبات وتجميد أرصدة وحظر سفر إلى الخارج طالت زعيم الحوثيين عبدالملك الحوثي، وأحمد علي عبدالله صالح نجل الرئيس السابق، المتهمَيْن بتقويض السلام والأمن والاستقرار، وحظر توريد الأسلحة والعتاد ووسائل النقل العسكرية إلى عدد من الشخصيات المتورطة في الانقلاب على الشرعية، في إشارة إلى أنصار حركة الحوثيين والقوات الموالية لصالح.

32- بيان الخارجية الأمريكية حول عمليات عاصفة الحزم، **سي إن إن عربية**، 26 مارس 2015 (http://arabic.cnn.com//2015/03/26/).

33- حسام إبراهيم، «أهداف متشابكة.. أبعاد الموقف الأمريكي من العمليات العسكرية في اليمن»، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 28 مارس 2015.

34- انظر بيان جامعة الدول العربية حول عمليات عاصفة الحزم، 27 مارس 2015. متاح على الرابط التالي:
http://www.lasportal.org/Pages/Welcome.aspx

35- انظر نص البيان الروسي حول عمليات عاصفة الحزم، **موقع وكالة الأنباء اليمنية**، 28 مارس 2015

36- محمد عبدالقادر، «الاستجابة المتأخرة.. الحسابات التركية إزاء عملية عاصفة الحزم»، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 28 مارس 2015.

37- محمد عبدالله، «الانخراط الحذر.. حدود المشاركة الباكستانية في عملية عاصفة الحزم»، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 28 مارس 2015

38- مصطفى عبدالعزيز مرسي، «عاصفة الحزم.. ضروراتها، أهدافها، آفاقها، وتداعياتها»، مجلة **شئون عربية**، صادرة عن جامعة الدول العربية، العدد (162)، صيف 2015، ص 23.

وطالب القرار الحوثيين بوقف القتال وسحب قواتهم من المناطق التي فرضوا سيطرتهم عليها، بما في ذلك صنعاء، والكف عن استخدام العنف، والتخلي عن جميع الأسلحة التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، والتوقف عن جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية، والامتناع عن الإتيان بأي استفزازات أو تهديدات للدول المجاورة.

كما دعا القرار جميع الأطراف اليمنية إلى الالتزام بالمبادرة الخليجية ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن، وتسريع المفاوضات للتوصل إلى حل توافقي والتنفيذ الكامل للاتفاقات المبرمة. وفي ٢٥ أبريل ٢٠١٥ كلف الأمين العام للأمم المتحدة الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد خلفا للمغربي جمال بنعمر الذي تقدم باستقالته.

وقد مثلت القوات السعودية والإماراتية عماد قوات التحالف العربي، حيث ركزت القوات السعودية بشكل رئيسي على إحكام السيطرة على الأجواء والسواحل والمياه الإقليمية اليمنية وفرض الحصار العسكري عليها، تحوفا من تسرب السلاح والإمدادات إلى الحوثيين وقوات صالح. وبلغ حجم المساهمة السعودية في قوات التحالف بأكثر من مائة مقاتلة، بالإضافة إلى طائرات الهليكوبتر والفرقاطات البحرية، في حين تشير المعلومات إلى أن القوات البرية السعودية لا تتعدى 2000 جندي من قوات النخبة، وتتركز بشكل رئيسي في محافظة مأرب، ضمن القوات اليمنية الشرعية والقوات الإماراتية والسودانية(39).

أما القوات الإماراتية فقد بلغت حوالي 4000 جندي، لكنها كانت قد قامت بإعادة بعض تشكيلاتها إلى أبوظبي واستبدالها بأخرى، في إطار ما فسر على أنه توجه نحو اكتساب خبرات قتالية متعددة ضمن بيئة قتالية صعبة مثل اليمن. ولم يُعلن رسميا عن عدد القوات العائدة أو الدفعات الجديدة. وتتوزع هذه التشكيلات ما بين محافظة عدن التي يتواجد فيها الرئيس اليمني والحكومة، وتتركز في معسكر صلاح الدين والقصر الرئاسي في عدن، بالإضافة إلى قاعدة العند الإستراتيجية في محافظة لحج، وبعض المعسكرات المحررة في محافظة مأرب. كما تتضمن المساهمة الإماراتية ثلاثين مقاتلة، كثاني أكبر قوات جوية تشارك في التحالف(40).

وجاءت المساهمات العربية الأخرى في ترتيب تالٍ للمساهمة السعودية والإماراتية، وعلى سبيل المثال، ساهمت السودان بنحو 2000 جندي من قوات النخبة السودانية المدربة على خوض الحروب الجبلية. وكان من المتوقع أن ترسل قرابة ستة آلاف جندي، وأن تشارك في تحرير محافظتي تعز وإب نظرا لطبيعتهما الجبلية الوعرة، إلا أن هذا لم يتم. كذلك ساهمت كل من قطر والكويت والبحرين بمئات الجنود في شكل قوات رمزية توزع معظمها على الحدود اليمنية- السعودية.

وتشير المعلومات إلى أن مشاركة معظم القوات العربية جاءت في إطار مهام قتالية بالمشاركة مع الجيش الوطني الموالي للحكومة الشرعية، بينما انحصر دور بعض القيادات والقوات في مهام تدريبية للقوات اليمنية واستيعاب المقاومة الشعبية ضمن قوامه. وفي هذا الإطار، أوكل للقوات الإماراتية حراسة الرئيس اليمني، والمسئولين الحكوميين، والإشراف على تأمين المؤسسات السيادية في عدن (القصر الرئاسي، ومبنى المحافظة، والميناء، والمطار الدولي)، بالإضافة إلى تدريب مجاميع من المقاومة الشعبية، بالتعاون مع القوات السودانية في قاعدة العند الإستراتيجية، وذلك بهدف تقليل الحاجة إلى الدفع بقوات برية عربية لتجنب الخسائر، وتأهيل قوات يمنية مدربة وقادرة على إدارة المناطق المحررة والتعامل مع الطبيعة الجغرافية الوعرة الجبلية، وهذا ما تم بالفعل في مناطق مثل عدن ومأرب وتعز وصنعاء.

39- إحصائيات تقديرية حصل عليها الباحث من خلال لقاءات مع بعض المسئولين اليمنيين.

40- تصريحات على لسان لواء إماراتي متقاعد علي سيف الكعبي، ووسائل إعلام.

٢- الأهداف العسكرية والسياسية للتحالف

أعلنت قوات التحالف، بعد ساعات من بدء «عاصفة الحزم»، أن العمليات العسكرية ستستمر حتى تحقق كل أهدافها المتمثلة في إعادة الشرعية لليمن، وتمكين الرئيس عبدربه منصور هادي من ممارسة مهامه كرئيس شرعي للبلاد، وإعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة(41).

وقد استهدفت عمليات عاصفة الحزم، منذ بداية غاراتها، وسائل الدفاعات الجوية للحوثيين والقوات الموالية لصالح، ومهاجمة القواعد الجوية وتدمير الطائرات ومراكز القيادة والسيطرة والاتصالات وتدمير صواريخ سام، وفرض السيطرة على الأجواء اليمنية، واعتبارها منطقة محظورة. لذا شملت الضربات الجوية قاعدة الديلمي الجوية في مطار صنعاء الدولي، وألوية الصواريخ وسط العاصمة، ودار الرئاسة، وغرفة العمليات المشتركة، والمعسكرات في مناطق السواد، والشرطة العسكرية والقوات الخاصة، وقوات الاحتياط، ومعسكرات النهدين والسواد وغيرها، بالإضافة إلى المطارات والقواعد العسكرية في محافظات مختلفة، ثم التركيز في مرحلة تالية على تدمير الصواريخ الباليستية، ومخازن الذخيرة، وقطع حركة الإمداد والتموين، واستهداف التجمعات الحوثية والقوات الموالية لصالح(42). واستفادت الرياض في تحديد قائمة الأهداف تلك من المساعدات اللوجستية والاستخبارية التي قدمتها واشنطن، وهذا على الأرجح ما دفع الرياض إلى إبلاغ واشنطن قبل أيام على الأقل من بدء الضربات الجوية بعزمها شن تلك العمليات(43).

وأدرك التحالف أن الضربات الجوية ستظل العماد الرئيس للعمليات، وهذا ما دفعه إلى استخدام التكتيكات التالية(44):

- الاستخدام الكثيف لسلاح الجو لتدمير المواقع المستهدفة.

- استخدام سلاح الجو والقوات البحرية لفرض حصار على الموانئ اليمنية، ومنع وصول أي إمدادات عسكرية محتملة من إيران أو مصادر أخرى، إلى الحوثيين وقوات صالح.

- حشد قوة برية كافية للدفاع عن الحدود السعودية ضد أي محاولات لاختراقها.

واكتفت قوات التحالف في المرحلة الأولى من العمليات العسكرية بالإسناد والغطاء الجوي للضربات؛ بهدف تجنب الدفع بقوات برية كان يمكن أن تتعرض لخسائر بشرية كبيرة، في إطار «الحرب غير المتناظرة» بين قوات نظامية ومجموعات من العصابات المسلحة ذات معرفة طوبوغرافية بالمكان. لذلك قررت قوات التحالف دعم تشكيل نواة جيش يمني يكون في مقدمة صفوف القوات البرية الموالية للشرعية، بهدف تنظيم قوة يمنية متماسكة للقتال. وقد اعتمد تشكيل هذا «الجيش» على(45): مسلحي القبائل الموالين للشرعية، وقوات الجيش الموالية للرئيس الشرعي، والقوات المنشقة عن القيادات العسكرية الموالية لصالح، والمتطوعين من مجاميع الحراك الجنوبي ومكوناته، وفصائل حزب الإصلاح وحلفائه، بالإضافة إلى السلفيين. وقد استهدف هذا التشكيل أيضا تغيير موازين القوى بين الفرقاء اليمنيين.

41- مركز الجزيرة للدراسات «عاصفة الحزم.. الحسابات والمآلات»، مرجع سابق.
42- ظافر محمد العجمي، «الخارطة العسكرية والقراءة الإستراتيجية لعاصفة الحزم»، **تقارير**، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أبريل 2015.
43- مركز الجزيرة للدراسات، «عاصفة الحزم.. إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية»، **تقدير موقف**، 2 أبريل 2015
44- مرجع سبق ذكره.
45- مرجع سبق ذكره.

لكن رغم استمرار الضربات العسكرية الجوية، فقد أبدى الحوثيون وقوات صالح درجة ملحوظة من الصمود أمام تلك الهجمات؛ فقد خطط الحوثيون وحلفاؤهم لإيجاد ظروف مواتية لحرب استنزاف برية طويلة بلا حسم[46]؛ فالحوثيون هم في الأساس ميليشيات مسلحة غير منظمة، وأعدادها غير معروفة بدقة؛ لكنهم نجحوا في تجنيد العديد من أبناء القبائل على أسس أيديولوجية ومناطقية، بالإضافة إلى استغلالهم خضوع بعض وحدات الجيش لهم؛ ما أسهم في تغيير أساليب القتال لديهم، فتحولوا من وضع الدفاع والمناوشات البسيطة إلى وضع الهجوم البري على المناطق الحدودية؛ واستخدام تكتيكات عسكرية هجينة بين حرب العصابات والحرب النظامية، بالإضافة إلى مخزون من المعدات والأسلحة المتوسطة والثقيلة التي نجحوا في الاستيلاء عليها من مخازن الجيش اليمني، بجانب الدعم العسكري الإيراني.

وجاء في مقدمة الأهداف السياسية المعلنة لقوات التحالف استعادة الشرعية، واستكمال العملية السياسية، وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

وعلى المستوى الإقليمي استهدف التحالف تحقيق عدد من الأهداف، أبرزها: حماية الأمن القومي الخليجي، واستعادة المملكة العربية السعودية لنفوذها ودورها في المنطقة في مواجهة النفوذ الإيراني المستند إلى فاعلين تحت الدولة (مثل حزب الله والحوثيين)، وتشكيل نواة لتحالف عسكري عربي- إسلامي لمواجهة السياسات الطائفية الإيرانية، وأخيرا توصيل رسائل واضحة للدول المتعاطفة والمؤيدة للدور الإيراني في المنطقة بضرورة احترام الأمن القومي العربي، بشكل عام، والأمن الخليجي، بشكل خاص.[47].

ارتبطت المراحل التي مرت بها العمليات العسكرية ارتباطا رئيسا بالأهداف التي أمكن تحقيقها على المستويين السياسي والعسكري، وهو ما أسهم بطبيعة الحال في إطالة مدة العمليات. ونستعرض فيما يلي مراحل تطور العمليات العسكرية[48]:

المرحلة الأولى، شملت القيام بالضربات الجوية النوعية، وركز خلالها التحالف على السيطرة على المجال الجوي، واستهداف القدرات العسكرية الجوية والصاروخية، ومخازن السلاح ومعسكرات التدريب والإمداد. ويبدو أن جزءا كبيرا من تلك الأهداف قد تحقق بالفعل.

المرحلة الثانية، شملت تنفيذ الضربات الجوية مع إسناد بحري؛ بهدف إغلاق المنافذ البحرية والسيطرة عليها، ومنع وجود إمداد أو تدخل خارجي.

المرحلة الثالثة، شملت الاستمرار في تنفيذ الضربات الجوية، مع إسناد بحري، بجانب عمليات برية بواسطة القوات البرية التي تم تدريبها وإعدادها. وبدأت هذه المرحلة مع تحقيق الضربات الجوية نتائج في شل القدرات العسكرية للحوثيين وصالح، كما حدث في عدن والمحافظات المجاورة لها وقاعدة العند.

المرحلة الرابعة، شملت الاستمرار في العمليات العسكرية الجوية كغطاء لتقدم وتحركات القوات الموالية للشرعية التي تتقدم على الأرض، كما حدث- ولايزال- في محافظات مأرب وتعز وشبوة، والجوف وحدود محافظة صنعاء.

46- مرجع سبق ذكره.

47- مركز أبعاد للدراسات والبحوث، «عاصفة الحزم.. قراءة حالة»، مارس 2015.

48- مرجع سبق ذكره.

المرحلة الخامسة، وشملت الاستمرار في العمليات ولكن بشكل متقطع، وكلما استدعت التحركات الميدانية والتقدم على الأرض، ولحين قبول الحوثيين وصالح بالعودة إلى المسار السياسي. وهي المرحلة التي فرضت على عمليات قوات التحالف الانتقال إلى عملية "إعادة الأمل"(49)، التي سعت إلى استمرار "عاصفة الحزم" بأدوات أخرى ونهج مختلف، وتحت مبررات حماية قوات التحالف للمدنيين، وبدء الأعمال الإنسانية والإغاثة، وعودة العالقين والنازحين اليمنيين(50).

3 – تقييم أداء التحالف

يبدو أن إطالة أمد العمليات العسكرية لقوات التحالف جعل تقييمها بمبدأ الربح والخسارة أمرا صعبا من الوهلة الأولى. وبالقراءة الأولية لنتائج عاصفة الحزم، وبالنظر إلى طبيعة العدو الذي تواجهه قوات التحالف، وما يتمتع به من قدرات في حرب العصابات؛ فإن اعتبار أن العمليات العسكرية قد حققت أهدافها هو استنتاج صعب إلى حد كبير. لكنها -بالتأكيد- أوقفت سيطرة الحوثيين وصالح على اليمن، وأضعفت قدراتها العسكرية. كما تمكنت قوات التحالف من دعم وتشكيل نواة لجيش وطني يمني مسلح بالعتاد العسكري والتدريب كجبهة مضادة للحوثيين وقوات صالح(51).

كذلك، نجحت قوات التحالف في إضعاف الدفاعات الجوية، وأخرجت القواعد الجوية والطائرات في معظم المطارات اليمنية من الخدمة، وشلت مراكز القيادة والسيطرة والاتصالات. ويُتوقع أن تكون قد حققت نتائج متقدمة في تدمير الأسلحة ومخازن الذخيرة والصواريخ بمختلف أنواعها؛ وذلك بالاستهداف المتكرر لألوية الصواريخ والمعسكرات ومخازن الأسلحة، وتدمير معظم الصواريخ الباليستية، فضلا عن منع وصول أي إمدادات عسكرية محتملة من إيران أو مصادر أخرى، وفرض السيطرة على الأجواء اليمنية(52).

ومع أهمية تحقيق هذه الأهداف، فإن الواقع يؤكد صمود الحوثيين وقوات صالح في مواقع مختلفة، مثل تعز، وأنهم لا يزالون يملكون خيوط الاستمرار في المواجهات بين الكر والفر. ويبدو ذلك -على الأرجح- لإعدادهم ظروفا مواتية لحرب استنزاف طويلة بلا حسم، مستفيدين من التأثير الأيديولوجي والمناطقي والعصبي والمذهبي المؤيد لهم في بعض المناطق.

وسياسيا، تمكنت قوات التحالف من إعادة الحكومة الشرعية التي تعمل من عدن. لكن المملكة العربية السعودية، وقوات التحالف، تدرك أن حماية الأمن القومي الخليجي والعربي في مواجهة تمدد النفوذ الإيراني، تتطلب سياسة طويلة الأمد، من ناحية، كما أنها لا تعتمد فقط على الأداة العسكرية.

وفي حين لا يمكن أن نغفل التأثير السلبي للاحتراب الداخلي على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المتدهورة من جراء إدارة الحوثيين لشئون المواطنين في العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات اليمنية، وتأثير الحرب وغياب الدولة، فإن القلق الحقيقي يتمثل في انعدام رؤية الحكومة الشرعية لإدارة شئونها، والذي يمكن أن يسهم في فقد أي معنى للانتصار، وإدخال اليمن في حرب أهلية مع ظهور تيارات وجماعات سياسية واجتماعية مسلحة ومتصارعة.

49- بيان قوات التحالف حول انتهاء عملية «عاصفة الحزم» وبدء عملية «إعادة الأمل»، صادر في 21 أبريل 2015.

50- مركز أبعاد للدراسات والبحوث، «عاصفة الحزم.. قراءة حالة»، مرجع سبق ذكره.

51- غسان شبانة، «عملية عاصفة الحزم.. الأهداف والمخاطر»، مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2015.

52- استعان الباحث بعدد من البيانات والتصريحات الصادرة عن قوات التحالف.

ونعرض فيما يلي المحطات الأبرز في عمل التحالف:

أ- عملية السهم الذهبي

مثلت عملية «السهم الذهبي» التي انطلقت في 16 يوليو 2015 تحولا إستراتيجيا فارقا على مستوى عمليات قوات التحالف؛ ليس فقط بالنظر إلى طبيعتها، حيث استهدفت تحرير محافظة عدن والمديريات التابعة لها من سيطرة الحوثيين والقوات الموالية للرئيس علي عبد الله صالح ونجاحها في تحقيق تلك المهمة، ولكن بالنظر أيضا إلى النتيجة السياسية المهمة التي ترتبت على تلك العملية والمتمثلة في عودة الحكومة الشرعية لتمارس مهامها من داخل اليمن.

ربما يمكن القول إن من أهم سمات هذه العملية أنها تفادت مصير المعارك المماثلة التي افتقدت إلى تقييمات موضوعية لنتائجها المتوقعة، خاصة بعد أن اعترف الحوثيون بهزيمتهم فيها. وكشفت تلك العملية عن الدور المركزي الذي مارسه التنسيق الثنائي السعودي- الإماراتي، خاصة فيما يتعلق بعمليات الدعم النوعي للقوات المشاركة في العملية، وهو ما كان له تأثيره المباشر في النتائج النهائية للعملية(53).

وبالإضافة إلى هذه السمات، فقد مثلت عملية «السهم الذهبي» أول عملية تتضافر فيها آليات المواجهة الشاملة؛ من خلال تبني الآليات الثلاث التالية:(54)

- استخدام القوات البرية اليمنية المدربة للمرة الأولى في العمليات العسكرية.
- تنفيذ عمليات التدريب والتأهيل والتسليح للطواقم البرية اليمنية في منطقة حدودية يمنية، مع إمدادها بمساعدات نوعية.
- اعتماد إستراتيجيات التخطيط العسكري الحديثة. وكان لذلك تأثير مباشر على الأرض، وهو ما شكل مفاجأة للحوثيين بالتطور النوعي في مستوى تدريب وتسليح القوات المشاركة في العملية.

ب- عملية تحرير حضرموت من عناصر القاعدة

شكلت عمليات تحرير عاصمة محافظة حضرموت (مدينة المكلا) وبعض المديريات المجاورة من عناصر تنظيم "أنصار الشريعة" (القاعدة)، نصرا مهما لقوات التحالف العربي. فعقب سيطرة التنظيم على مدن الساحل الحضرموتي، قام التحالف العربي بتأهيل وتدريب خمسة ألوية من أبناء حضرموت بواسطة القوات الإماراتية، عرفت باسم "قوات النخبة الحضرموتية"، حيث نجحت هذه القوات، بعد تجهيزها ودعمها بالسلاح والعتاد العسكري والمركبات المجهزة، من تحقيق مفاجأة عسكرية في أبريل ٢٠١٦، تمثلت في إلحاق هزيمة عسكرية بالقاعدة، وإجبار عناصرها على الهروب واللجوء إلى المناطق الصحراوية والجبلية. ونجحت "قوات النخبة الحضرموتية" في تحقيق هذا الإنجاز بعد عملية رصد دقيقة لمواقع التنظيم بمساعدة عدة أجهزة مخابرات عربية ودولية، وبإسناد مكثف من الطائرات المقاتلة للتحالف العربي.

وفي الوقت الذي شككت فيه بعض الروايات من حقيقة المواجهات العسكرية، وأن اتفاقا تم إبرامه مع عناصر القاعدة لتغادر المدن التي كانت تسيطر عليها في حضرموت، بهدف تجنيب المدنيين والمدن والمواقع والمقرات الحكومية الدمار، إلا أن واقعا بات مفروضا

53- المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، «أدوار رئيسية.. لماذا نجحت عملية (السهم الذهبي) في تحرير عدن»، 22 يوليو 2015.
54- مرجع سبق ذكره.

وحقيقة تعيشها حضرموت، وهي أن قوات مسلحة من أبناء المحافظة باتت تسيطر على المشهد العسكري، وذلك لأول مرة منذ القضاء على ما كان يعرف بجيش البادية الحضرمي في سنة 1969، وهو ما شكل تغيرا مهما في موازين القوى في الأقاليم اليمنية.

4 - الجدل حول الدفع بقوات برية عربية

استحوذت مسألة دفع التحالف العربي بقوات برية داخل اليمن على جدل كبير بين الدول المشاركة في التحالف. وبرز في هذا الإطار عاملان أساسيان كان لهما تأثيرهما الكبير على تردد دول التحالف في الدفع بهذه القوات. أولهما، طبيعة الجغرافيا اليمنية الوعرة، ثانيهما، طبيعة الحرب الدائرة في اليمن كونها حربا غير متوازنة بين جيوش نظامية وعصابات مسلحة؛ وذلك رغم اعتماد تحالف الحوثيين على جزء غير قليل من الجيش اليمني النظامي الموالي للرئيس السابق على عبد الله صالح.، وهو ما جعل الحديث عن مواجهة قوات التحالف لكتائب وفرق من العصابات والمليشيا الحوثية ينطوي على إغفال لحقيقة واقع المواجهات العسكرية التي يقودها الجيش الموالي لصالح. وقد انتهى هذا الجدل بالدفع بتشكيلات برية محدودة، توزعت في المناطق المحررة. وبينما تشير بعض المعلومات إلى أن عدد هذه القوات وصل إلى قرابة عشرة آلاف جندي في بداية «العمليات البرية»، إلا أنه تقلص بعد الحادث الذي تعرض له بعض جنود قوات التحالف في سبتمبر 2015، في محافظة مأرب، والذي نتج عنه مقتل وإصابة العشرات[55].

وبالإضافة إلى هذه القوات العربية، فقد تم دعم الجيش الوطني الموالي للشرعية والمقاومة الشعبية بأرتال كبيرة من العتاد العسكري الحديث من المركبات المدرعة وقاذفات الصواريخ وكاسحات الألغام مكنتهم بإسناد من الطائرات المقاتلة والأباتشي من التفوق العسكرى لقوات الشرعية على حساب القوات الموالية لصالح والحوثيين[56].

وقد كان لهذه القوات البرية دور فعال في تحرير مناطق مختلفة من محافظات عدن ولحج وأبين في يوليو 2015، ومأرب في سبتمبر وأكتوبر 2015.

5 - تحول خريطة النفوذ على الأرض

ويرتبط بمسألة تقييم أداء التحالف والعمليات العسكرية قياس حجم التحول في خريطة النفوذ على الأرض والوقوف على واقع تلك الخريطة. فقد شهدت خارطة النفوذ السياسي في اليمن تحولا ملحوظا منذ بداية العام 2015، وانعكس ذلك انعكاسا رئيسا على خارطة التحالفات والانتشار والسيطرة العسكرية على الأرض. وتوزعت مناطق النفوذ على ثلاثة أطراف رئيسة؛ هي: الحكومة الشرعية، والحوثيون والقوات الموالية لصالح، وتنظيم القاعدة في فترات مختلفة. ويمكن تقسيم مناطق النفوذ داخل الأقاليم والمحافظات اليمنية على النحو التالي:

الإقليم الأول، هو إقليم أزال، ويضم محافظات صعدة، وعمران، وصنعاء، وذمار، فيما يعرف باليمن الشمالي. وجميعها تخضع لسيطرة الحوثيين. وقد بدت نواة للمقاومة الشعبية المناوئة للحوثيين في بعض المناطق بالتنسيق مع قوات المقاومة الشعبية والجيش الوطني في محافظة مأرب، ويعتبر هذا الإقليم هو الحاضن الشعبي والمذهبي للحوثيين. الإقليم الثاني، هو إقليم تهامة، ويضم محافظات الحديدة، وحجة، والمحويت. ويسيطر الحوثيون على جميع محافظاته، وهي محافظات محاذية لمناطق القبضة الحوثية المتمثل في إقليم أزال، باستثناء بعض المناطق الحدودية بين السعودية واليمن والتابعة لمحافظة حجة والتي تمكن الجيش الوطني والمقاومة الشعبية من بعض مناطقها.

55- غسان شبانة، مرجع سابق.

56- «اليمن .. التحالف يطلق أولى عملياته البرية في مأرب بمشاركة ألوية عربية»، تقرير، قناة **روسيا اليوم**، 7 سبتمبر 2015.

الإقليم الثالث، هو إقليم سبأ، ويضم محافظات مأرب، والجوف، والبيضاء. ففي محافظة مأرب بات الجيش الوطني والمقاومة الشعبية يسيطران على كامل المحافظة باستثناء بعض الجيوب الجبلية، أما محافظتا البيضاء والجوف فتشهدان معارك مستمرة، تمكن الجيش الوطني والمقاومة الشعبية من بسط سيطرتهما على مناطق واسعة في المحافظتين خلال شهر يناير 2016.

الإقليم الرابع، وهو الجند ويضم محافظتي إب وتعز وتدور في الأولى معارك عنيفة منذ بداية المواجهات بين الحوثيين والقوات الموالية لصالح من جهة، والمقاومة الشعبية وقوات الجيش الوطني الموالي للشرعية بدعم من قوات التحالف من جهة أخرى. وتعد أكثر المناطق تعقدا، كما أنها شهدت حصارا مطبقا من قبل الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق على مناطق مختلفة. بينما تشهد محافظة إب هدوءا نسبيا، ومواجهات محدودة.

الإقليم الخامس، هو إقليم عدن، وتم تحرير جميع محافظاته بالكامل من الحوثيين (عدن، ولحج، وأبين، والضالع)، وتخضع حاليا لسيطرة الحكومة الشرعية والجيش الوطني، باستثناء جيوب متفرقة تسيطر عليها القاعدة.

الإقليم السادس، هو إقليم حضرموت، ويضم محافظات حضرموت، وشبوة، والمهرة، وسقطرى. وهو الأكبر مساحة. وتخضع محافظات حضرموت، والمهرة وسقطرى، وأجزاء من شبوه بالكامل لسيطرة الحكومة الشرعية، عقب تحرير عاصمتها مدينة "المكلا" وبعض المديريات القريبة منها من سيطرة القاعدة في أبريل 2016، بينما تشهد محافظة شبوة مواجهات عسكرية في مناطق مختلفة بين القوات الموالية للشرعية والحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق.

ثالثاً: مبادرات التسوية السياسية

تزامن مع العمليات العسكرية التي نفذتها قوات التحالف العربي في اليمن انطلاق جهود متعددة من أجل التسوية السياسية وإعادة العملية الانتقالية إلى مسارها، على نحو يعكس توازن القوى الجديد على الأرض. وقد عقدت الجهود السياسية تحت إشراف ثلاثة فاعلين رئيسيين، هم: المملكة العربية السعودية، والأمم المتحدة، وسلطنة عمان. ونستعرض فيما يلي واقع مسار التسوية السياسية:

1 - مؤتمر الرياض (مايو 2015)

عُقد مؤتمر الرياض بناء على طلب الرئيس اليمني نقل الحوار بين القوى السياسية إلى الرياض؛ ليكون تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وإشراف الأمم المتحدة. ومثل مؤتمر الرياض أول مساعي العودة إلى المسار السياسي في شكله الأحادي بعد رفض الحوثيين والموالين للرئيس السابق حضور المؤتمر، حيث وافقت الرياض على تنظيمه، بل ودعت إلى سرعة انعقاده، في إطار التمسك بالشرعية ورفض الانقلاب. واستمرت التحضيرات لـلمؤتمر الذي عُقد في مايو 2015 تحت شعار "إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية"، لأكثر من شهر، وشاركت فيه أكثر من 400 شخصية من مختلف القوى والمناطق والمحافظات اليمنية.

وكان عقد المؤتمر ضرورة بالنسبة للرياض؛ للتأكيد على مشروعية العمليات العسكرية، باعتبارها تستند إلى إجماع وطلب سياسي وشعبي، وليمثل رسالة سياسية للإقليم وللدول الكبرى بأن هناك إجماعا بين السياسيين اليمنيين على موقف واحد تجاه العمليات العسكرية. وسار المؤتمر نحو تشكيل جبهة واسعة لمواجهة الانقلاب ودعم الشرعية واستعادة الدولة ومؤسساتها.

وفي المحصلة أكدت "وثيقة الرياض" الصادرة عن المؤتمر على رسالة سياسية واضحة مفادها أن هناك مرجعيات رئيسية لحل

المشكلة اليمنية، تتمثل في قرارات مجلس الأمن، ومخرجات الحوار الوطني، والمبادرة الخليجية، بالإضافة إلى تأكيد المؤتمر على تمسك وإصرار القوى اليمنية المشاركة في المؤتمر على استعادة الدولة اليمنية وتحقيق الأمن القومي الإقليمي والعربي.

2 - مؤتمر جنيف (يونيو 2015)

جاء مؤتمر جنيف عقب مؤتمر الرياض بشهر واحد، وبعد تأجيله لأسبوعين بسبب تمسك الحكومة اليمنية بضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2216، وإصرار الحوثيين على وقف الحرب كشرط لمشاركتهم في مؤتمر جنيف. وقد أبدى جميع الأطراف، سواء الحكومة الشرعية(57)، أو الحوثيون(58)، أو الموالون لصالح(59)، تجاوبهم للمشاركة في المؤتمر، فيما اعتبرت المقاومة الشعبية أن هدف المؤتمر إنقاذ الحوثيين. ومن جانبها حرصت الأمم المتحدة على تأكيد أن المشاركة في مؤتمر جنيف تأتي دون شروط مسبقة من أي طرف، وتنطلق من الحرص على إعادة إطلاق عملية سلمية انتقالية شاملة على أساس القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي.

وبعد ثلاثة أيام من المفاوضات غير المباشرة، أعلن وزير الخارجية اليمني انتهاء المؤتمر دون التوصل إلى أي اتفاق. ويرجع هذا الإخفاق إلى سوء الإعداد للمؤتمر جزئيا. ولكن الدلالة الأساسية لإخفاق المؤتمر تمثلت في أن العمليات العسكرية ضد الحوثيين لم تكن كافية لإحداث تغيير في سلوكهم؛ إذ لا يزالون في مواقعهم؛ فالعودة إلى المسار السياسي بحاجة إلى «دفعة ميدانية» للعمليات العسكرية يتعين أن تُنجَز لإجبار الحوثيين وبقايا نظام علي عبد الله صالح على القبول بالتسوية السياسية(60).

3 - جولات مسقط خلال العام 2015

في منتصف عام 2014، وقبل التحولات الدراماتيكية للمشهد السياسي والعسكري، عبر مسئول عماني عن حاجة اليمن إلى مبادرة خليجية ثانية؛ لاستيعاب ما غفلت عنه المبادرة الخليجية الأولى، واستيعاب الأطراف التي باتت تشكل ثقلا ونفوذا على الأرض، وعلى رأسهم الحوثيون والجنوبيون.

وقد بدأت سلسلة حوارات ومفاوضات ولقاءات مسقط خلال فترات مختلفة من العام 2015، إلا أن محدودية المعلومات دائما ما أحاطت بوساطة العمانيين؛ وذلك -على ما يبدو- الشرط الرئيس الذي يفرضه الوسيط على المتفاوضين، في إطار العقيدة الدبلوماسية العمانية. وتعد عمان ملجأ لبعض الأطراف اليمنية لما تنتهجه في سياستها الخارجية من إستراتيجية الحياد وعدم الانحياز إلى أي طرف، وهو ما يمنح مسقط القدرة على إدارة جهود التهدئة والإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة مع كل الأطراف التي من شأنها الإسهام في تسوية الأزمات(61).

في المقابل، بدا موقف سلبي للحكومة اليمنية يتبلور واضحا باتجاه رفض استضافة مسقط للمفاوضات، عبر تصريح وزير الخارجية اليمني السابق رياض ياسين، منتقدا دور عمان الذي رأى أنه لم يكن موفقا منذ البداية، على حد وصفه، وتجاهلها الحديث عن استعادة الشرعية(62).

57- شمل الوفد الحكومي: رياض ياسين وزير الخارجية حينها، وعز الدين الأصبحي وزير حقوق الإنسان، وعبد الوهاب الحميقاني، وعبدالعزيز جباري.

58- شمل وفد الحوثيين: مهدي المشاط، وحمزة الحوثي، وعلي العماد، وحسن زيد، ومحمد أبو لحوم، ومحمد الزبيري.

59- شمل وفد الرئيس اليمني السابق: عارف الزوكا، وأبو بكر القربي، وقاسم سلام، وياسر العواضي.

60- أحمد يوسف أحمد، «المعضلة اليمنية بعد جنيف»، جريدة **الاتحاد** الإماراتية، 23 يونيو 2015.

61- مصطفى شفيق، «نهج استقلالي.. سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية»، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 5 أكتوبر 2015.

62- «الدور العماني في الأزمة اليمنية.. رئة يتنفس منها الحوثي وصالح»، **شئون خليجية**، 6 أكتوبر 2015.

وتشير المعلومات إلى أن اللقاءات الدبلوماسية في مسقط مازالت مستمرة (حتى كتابة هذه السطور)، كما تشمل اجتماعات بين مسئولين أمريكيين ووفود حوثية وموالين لصالح؛ لدفعهم نحو القبول بتسويات سياسية قائمة على القرار الأممي، وهو ما يؤكد مباركة المجتمع الدولي للدور العماني(63).

4 - مؤتمر جنيف- 2 (ديسمبر 2015)

بدأت جولة مفاوضات "جنيف 2"، والتي خاضها الوفد الحكومي الرسمي، ووفد الحوثيين والموالين للرئيس السابق علي عبد الله صالح، في 15 ديسمبر 2015. واتسمت هذه الجولة بأنها كانت أكثر تنظيما نسبيا من سابقتها، إلا أن نتائجها كانت مخيبة للآمال، وتجلى ذلك في رفع أعمال الاجتماع دون التوصل إلى أي حلول أو إجراءات تعمل على بناء الثقة بين الطرفين، وهو ما دفع المبعوث الأممي لدى اليمن إسماعيل ولد الشيخ إلى التصريح بأن جولة مباحثات "جنيف 2" لفها التسرع، ونتج عنها بعض الأخطاء، التي لابد من تفاديها في الجولة المقبلة (تحدد للجولة التالية موعد 14 يناير 2016، ثم أجلت إلى أجل غير مسمى)(64).

وقد سبق جولة مفاوضات "جنيف- 2" المباشرة بين الوفد الحكومي ووفد الحوثيين وصالح، مفاوضات غير مباشرة مع المبعوث الدولي استمرت قرابة شهر ونصف، لتحديد الأسس التي تنطلق منها عملية التفاوض. وتوصل الأطراف بعد جدل وخلاف وتنازلات إلى الاتفاق على جدول الأعمال، وعلى اللائحة التنظيمية لتشكيل الوفود من خلال تحديد عدد ثمانية عشر مندوبا مقسمين كمفاوضين ومستشارين وفنيين، وتحدد أربع نقاط أساسية كموضوع للمباحثات، وهي: تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2216، واستكمال تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني، ويسبق ذلك خطوات بناء الثقة عن طريق الإفراج عن المعتقلين والانسحاب من المدن، وتيسير تقديم الإغاثة الإنسانية للمناطق المتضررة. وقد سبق المفاوضات سريان وقف إطلاق النار.

وبالرغم من اتفاق الدول الراعية للتسوية في اليمن على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2216، وانسحاب الحوثيين من كافة المحافظات والمدن، وتسليم الأسلحة؛ فإن بعض المؤشرات باتت تؤكد وجود ضغوط تمارسها واشنطن ولندن على الحكومة اليمنية لتقديم تنازلات في مسألة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2216، في قراءة فُسِّرت على وجود توجه دولي لمنح الحوثيين دورا سياسيا لتحقيق التوازن مع حزب الإصلاح والسلفيين، ولمواجهة الإرهاب، وهو ما دفع الحكومة اليمنية إلى اتهام الحوثيين وصالح بالنَّكْثِ بالاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال تلك المباحثات بخصوص القضايا الإنسانية، والمتمثل في إطلاق المعتقلين ورفع الحصار، والذي لم يلتزم به الحوثيون.

5 - التفاهمات السعودية الحوثية (مارس - أبريل 2016)

جاء إعلان وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في مارس 2016 بأن المفاوضات مع الوفد الممثل لجماعة الحوثي في السعودية متواصلة، ليؤكد وجود مفاوضات سعودية- حوثية بعد أن كان يتم نفي وجود مثل هذه المفاوضات. وسبق تلك المباحثات - بحسب المصادر المختلفة- تحضيرات ولقاءات سرية تمت عبر وسطاء قبليين يمنيين. في المقابل، كانت تصريحات الناطق الرسمي باسم الحوثيين، محمد عبدالسلام، تعليقا على المفاوضات المباشرة مع السعودية، بأن هناك تواصلا مباشرا مع المملكة، وأنها أعطت

63- مصطفي شفيق علام، مرجع سابق.

64- راجع تصريحات المبعوث الأممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية، 6 يناير 2016.

تطمينات وتأكيدات بأن المسار أصبح مسار سلام، وأن المملكة ستقف مع الجميع، مشيدا -بشكل ملفت- بدور الرياض في دعم توقيع اتفاق تهدئة في ست محافظات كانت تشهد صراعا كبيرا في اليمن، مشيرا إلى أن التفاهمات التي تمت مع المملكة والتهدئة التي حصلت على الحدود ساهمتا في إيجاد فرص أفضل للتفاوض وتوقع الوصول إلى تفاهمات أكثر مستقبلا.

هذا التحول في المواقف، وفتح الرياض لحوار مباشر مع الحوثيين، وزيارة الحوثيين للسعودية، فُسر على أنه ضغط دولي باتجاه إيقاف الحرب، اضطر المملكة العربية السعودية إلى اتخاذ خطوات ومواقف مختلفة وإيجاد نافذة للتواصل مع مختلف القوى والأطراف اليمنية. في حين يرى مؤلف هذه الدراسة أن الحوثيين أدركوا أن استنزاف الجبهة الحدودية للأفراد والعتاد كان ذا تكلفة عالية أثرت على مجريات المواجهات في الداخل اليمني، مما دفعهم إلى تحييد الجبهة الحدودية للتفرغ على ما يبدو للجبهات الداخلية، وكان لذلك تأثير كبير على قواعد الحوثيين، خصوصا مع تغير الخطاب الإعلامي المتطرف، الذي كان معاديا بالمطلق للمملكة.

6 - مشاورات السلام اليمنية في الكويت (أبريل 2016)

مهد التقارب السعودي الحوثي لأجواء مشاورات الكويت، التي عقدت في 18 أبريل 2016، بشكل إيجابي. وبالرغم من الجهود الشاقة التي بذلها المبعوث الأممي، إسماعيل ولد الشيخ، على مدى أشهر طويلة منذ آخر لقاء بين وفدي الحكومة الشرعية والانقلابيين في ديسمبر 2015 في جنيف، إلا أن الأجواء التي سبقت مباحثات الكويت كادت تُفشِل عقد اللقاءات بعدما تأخر وفد الحوثيين والموالين للرئيس السابق عن حضور افتتاح المشاورات لثلاثة أيام، معللين ذلك بضرورة تثبيت وقف إطلاق النار.

وبالرغم من كل التحضيرات التي سبقت جولة الكويت التفاوضية إلا أن الخلاف كان سيد الموقف. وفشل طرفا التفاوض في الاتفاق على جدول أعمال المفاوضات التي رعتها الأمم المتحدة، وأفادت المصادر أن الوفد الحكومي ووفد الحوثيين اختلفا حول الأولويات وترتيب جدول الأعمال. وعرقلت هذه الاختلافات سير عملية التفاوض، حيث أصر الوفد الحكومي على انسحاب الحوثيين والقوات الموالية للرئيس اليمني السابق من المدن وتسليم السلاح قبل مناقشة أي حل سياسي، وذلك بحسب ما أقره قرار مجلس الأمن 2216، فيما طالب الحوثيون والموالون لصالح بتشكيل حكومة جديدة تمثل جميع الأطراف لتشرف على نزع السلاح، وتستكمل باقي إجراءات بناء الثقة والترتيبات الأمنية والإفراج عن المعتقلين.

وكان مبعوث الأمم المتحدة الخاص باليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، قد حدد خمس نقاط كأساس للمفاوضات ووافق عليها الطرفان، شملت الانسحاب من المدن التي استولى عليها الحوثيون، وتسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة للحكومة الشرعية، وإعادة مؤسسات الدولة، والاتفاق على إجراءات أمنية انتقالية، والاتجاه نحو مشاورات سياسية بين القوى اليمنية، وإنشاء لجنة خاصة للسجناء والمعتقلين. وقد انتهت مشاورات الكويت في الأسبوع الأول من شهر أغسطس 2016 دون تحقيق أي خطوات ملموسة، بعد أن وافق الطرف الحكومي بالمبادرة المقترحة من قبل المبعوث الأممي، ورفضها وفد الحوثيين وصالح.

رابعاً: الأزمة اليمنية والأمن القومي العربي

بات تأثير المشكلة اليمنية كبير ومباشر على الأمن القومي العربي، وتجلى ذلك على مستويين، الأول، يتعلق بالتأثير غير المباشر، ويشمل تأثير الأزمة اليمنية على تماسك المؤسسات الرسمية للدولة اليمنية، والتي أصبحت أكثر هشاشة مما كانت عليه في الفترة السابقة على انقلاب الحوثيين، وباتت أنموذجا للدولة الفاشلة، مما أدى إلى بروز قوى ومراكز نفوذ حاولت القيام بدور موازٍ

للدولة في التأثير واستخدام القوة في تحقيق مصالحها، بعيدا عن المصالح الوطنية. وكانت النتيجة النهائية هي انهيار منظومة الدولة المركزية، التي أثرت بالتبعية على الأمن القومي العربى.

المستوى الثاني، هو التأثير المباشر للأزمة اليمنية على الأمن القومي العربي من خلال تنامي أنماط تهديد مختلفة، تأتي في مقدمتها تدفقات اللاجئين اليمنيين وتردي الأوضاع الإنسانية في مختلف المحافظات بسبب المواجهات العسكرية، بالإضافة إلى تنامي ظاهرة الإرهاب، ونفوذ الجماعات المتطرفة، وكذا أثر الأزمة على الأمن الملاحي في مضيق باب المندب والبحر الأحمر، وتبعات ذلك التأثير على دوائر الأمن القومي العربي وتغير أولويات مصادر التهديد في المنطقة العربية، وأخيرا ما كشفت عنه الأزمة من خطورة ظاهرة التدخل الإيراني في الصراعات العربية، وسياسات تصدير الثورة، وتوسيع مناطق ودوائر النفوذ الإيراني.

ونناقش فيما يلي المستويين السابقين لتأثير الأزمة اليمنية على الأمن القومي العربي بتفصيل أكثر:

1 - التأثير غير المباشر.... انهيار مؤسسات الدولة اليمنية

كان لتدهور الأوضاع السياسية في الجمهورية اليمنية وتداعياته على المستويات الأمنية والعسكرية والاقتصادية تأثيره الكبير في منظومة الأمن القومي العربي، خاصة دوائر التأثير المباشر في الجزيرة العربية ومنطقة الخليج والبحر الأحمر؛ فتماسك الدولة في اليمن يسهم –بالضرورة– في تماسك هذا الجزء المهم من المنطقة والعالم. وانهيار الدولة وانتشار الفوضى يعني تزايد التهديدات التي تتنامى في ظلها الجماعات المسلحة بتأثيراتها الداخلية والخارجية.

وتعد اليمن دولة مؤثرة بشكل كبير في منظومة الأمن القومي العربي، خاصة على خلفية موقعها الجغرافي كبلد فقير في محيط من الدول الأغنى في المنطقة والعالم. وبهذا المعنى، فإن الفوضى التي تعم اليمن قابلة للانفجار في محيطها الإقليمي، مهما طال الأمد، ما لم تُعالَج بما يساعد في حل مشكلاتها المستعصية؛ حيث بات الفقر والإرهاب والجهل هو العنوان الرئيسي للأوضاع التي تسيطر على جنوب الجزيرة العربية، وهذا ما يدفعنا إلى تقييم حالة الدولة اليمنية في فترة الصراع مع الحوثيين تحديدا، والتي شهدت تحولا عسكريا ومواجهات إقليمية بات تأثيرها في المنطقة متناميا.

لقد ظل تماسك الدولة اليمنية الهاجس الأكبر الذي يؤرق أي سلطة سياسية في اليمن عبر تاريخه القديم والحديث، وذلك لأسباب تتعلق بالتركيب الديموغرافي للمجتمع اليمني، والتضاريس الجغرافية الوعرة؛ وانتشار السلاح داخل المجتمع؛ إذ تشير الإحصاءات غير الرسمية المتداولة في وسائل الإعلام إلى أن اليمن يمتلك أكثر من ستين مليون قطعة سلاح شخصي، بواقع ثلاث قطع سلاح للمواطن الواحد. وقد ارتفع معدل هذه الأرقام خلال السنوات الأخيرة. هذا الوضع اضطر الدولة دائما إلى محاولة كسب ولاء القبائل، خاصة القبائل المسلحة، سواء من خلال إفساح المجال لقادة القبائل، أو من خلال الإغداق بالمال واستيعاب المجاميع المسلحة في الجيش.

وقد بدأت مؤسسات الدولة اليمنية في التفكك منذ فبراير 2011؛ عندما أعلن عدد من قيادات الجيش اليمني انشقاقهم عن الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وتبعها انشقاقات عسكرية واسعة النطاق، واستقالات سياسية ودبلوماسية أعلنت انضمامها إلى الثورة. وتسبب ذلك في تفكك المنظومة التي حرص الرئيس السابق صالح على تماسكها طوال فترة حكمه والتي استمرت أكثر من ثلاثة وثلاثين عاما. وقد حاولت المبادرة الخليجية، وما تبعها من خطوات إيجابية في إطار التسوية السياسية، إعادة بناء مؤسسات الدولة، إلا أنها لم تنجح في ذلك لعدة أسباب؛ كان أولها تربص الحوثيين بأطراف الصراع لانتهاز الفرصة للانقضاض

على الدولة، وهذا ما حدث فعلا، وثانيها رغبة الرئيس السابق صالح في الانتقام من القوى السياسية والعسكرية التي أزاحته عن السلطة، وهذا ما دفعه إلى التحالف مع الحوثيين.

ومثلت المواجهات المسلحة -التي سعى الحوثيون من خلالها إلى السيطرة على نطاق جغرافي واسع- واقعا جديدا، أسهم فيه تعدد ولاءات الجيش والقيادات المحلية في المحافظات التي سيطر عليها الحوثيون، وصولا إلى العاصمة صنعاء. واكتفت الدولة الضعيفة بالحياد وتشكيل لجان الوساطة، ما أدى في النهاية إلى اكتمال عملية انهيار مؤسسات الدولة.

بالتطبيق على المستجدات الأخيرة، عقب تشكيل التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، ومزاولة الرئيس والحكومة اليمنية عملها المؤقت من العاصمة السعودية الرياض؛ تبلور موقف مختلف فيما يتعلق بواقع الدولة اليمنية، يمكن إيجازه فيما يلي:

أ- انهيار المؤسسات الأمنية وصعود الميليشيا المسلحة

فقدت المؤسسة العسكرية والأمنية الحد الأدنى من تماسكها عقب دخول الحوثيين إلى صنعاء في 21 سبتمبر 2014؛ وذلك من خلال «تعطيل مؤسسات الدولة، وإحلال الميليشيا محلها، والتي قامت فور سقوط العاصمة بنهب العتاد العسكري من المقرات العسكرية ومن مقر وزارة الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة؛ ليضمنوا غياب القوة المقاومة لمشروعهم»[65]. وينطبق هذا على وزارة الداخلية ومؤسساتها الأمنية. وقد تم ذلك بالتنسيق المسبق مع القيادات والقوات الموالية للرئيس السابق صالح. ونتج عن ذلك إحكام الحوثيين قبضتهم الأمنية، فلم يَبْقَ للرئيس هادي سوى قوات الحماية الرئاسية التي استهدفها الحوثيون لاحقًا في 16 يناير 2015، وسيطروا عليها عقب هروب هادي إلى عدن.

كان ذلك جزءا من الخطة المحكمة للحوثيين في إفراغ مؤسسات الدولة، تماما كما فعل حزب الله في لبنان لصالح مؤسساته و«جيشه» وأجهزة استخباراته[66]. وأصبح الحوثيون هم بذلك الحاكم والمسيطر الفعلي على المؤسستين الأمنية والعسكرية، وعلى الإعلام الحكومي، والبنك المركزي، والقضاء، في مؤشر واضح على تهاوي مؤسسات الدولة.

وبينما هناك حضور للدولة الشرعية في المناطق التي تم تحريرها في عدن ومأرب وأبين ولحج والضالع وحضرموت وشبوه والجوف، وهي تمثل بحسب وزير الخارجية اليمني عبدالملك المخلافي حوالي 75 ٪ من الأراضي اليمنية[67]، بيد أن هذا الحضور يشوبه خلل أمني أصبح يشكل علامة استفهام حول مدى قدرة الحكومة الشرعية على ضبط حضورها وهيبتها في ظل مواجهات مستمرة مع الحوثيين وقوات الرئيس السابق.

وقد أسهم تعدد الولاءات داخل الجيش اليمني إلى انقسام الوحدات القتالية إلى ثلاثة أقسام، كما يرى الكاتب؛ على النحو التالي:

القسم الأول، يضم الوحدات التي تدين بالولاء للرئيس السابق علي عبد الله صالح، وهم الأغلبية ويتركزون في مناطق جغرافية محددة، ويشكلون الحرس الجمهوري والأمن المركزي والقوات الخاصة، ويمثلون أغلبية وحدات الجيش (حوالي 75 ٪ من قوام الجيش اليمني سابقا). كما أنهم يتفقون -في معظمهم- مع الحوثيين في انتمائهم المذهبي (الزيدي)، وهو ما يفسر تعاطف بعضهم مع الحوثيين، بينما فضَّل بعضهم اعتزال العمل العسكري.

65- عارف أبو حاتم، «تعطيل مؤسسات الدولة اليمنية»، مقال، 10 ديسمبر 2014، (marebpress.net/articles)

66- مرجع سبق ذكره.

67- انظر تصريحات وزير الخارجية اليمني عبدالملك المخلافي، **موقع وكالة الأنباء اليمنية**، (www.sabanew.net)

القسم الثاني، ويضم وحدات الجيش التي انشقت عن الرئيس السابق صالح خلال الثورة في عام 2011، ما كان يعرف بـ«الفرقة الأولى مدرع»، وهو أشبه بجيش شعبي وبعض أفرع أخرى، وله ولاءات قبلية وتربطه مصالح وعلاقات بحزب التجمع اليمني للإصلاح. وقد انضم معظم هؤلاء إلى الجيش الوطني الموالي للشرعية، ولهم تأثير وحضور شعبي بين أوساط القبائل اليمنية، لكنهم يمثلون نسبة محدودة داخل الجيش (حوالي 20 ٪ من قوام الجيش اليمني سابقا).

القسم الثالث، ويضم بعض الوحدات والقيادات التي تنتمي إلى المناطق الجنوبية، وبعضهم من المقربين إلى الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، وعددهم محدود، وهم أهل الثقة والتأثير في المناطق الجنوبية، وعلى رأسهم وزير الدفاع الذي اعتقله الحوثيون اللواء محمود الصبيحي وقيادات ومجاميع أخرى كان قد أقصاها صالح من الجيش عقب حرب صيف 1994.

هذا الواقع يفرض ضرورة تطبيق خطة إصلاح للمؤسسات الأمنية وللجيش اليمني، وإلا فإن هذه الانقسامات المزمنة يمكن أن تقوّض أي عملية انتقال سياسي. وينبغي أن تكون إعادة الهيكلة مصحوبة بجهد كبير للوصول إلى توافق سياسي شامل، وأن تكون الإصلاحات أعمق من مجرد إجراء تغييرات في المناصب التنفيذية. ولا ينبغي أن يتجاهل الرئيس هادي القضايا الأعمق، مثل أهمية فرض قواعد لا تستند إلى المحاصصة الحزبية في إدارة الجيش والأمن[68].

ب- انهيار المؤسسات السياسية، والتنازع على الشرعية الداخلية

لم يختلف المشهد السياسي عن مثيله الأمني والعسكري، فقد أعاق انشقاق واستقالات الوزراء والمسئولين السياسيين نظام الرئيس السابق صالح عن استمرار إدارة شئون الدولة على المستوى المركزي في العاصمة وعلى مستوى المحافظات اليمنية التي إما سقطت في قبضة الحوثيين، مثل صعدة وأجزاء من محافظات عمران وحجة والجوف، أو في قبضة عناصر القاعدة، مثل محافظتي أبين ولحج وأجزاء من البيضاء. وفي أحسن الأحوال، شُكلت مجالس أهلية لإدارة المحافظات، كما فعلت محافظة حضرموت. وعلى الرغم من تشكيل حكومة توافقية بناء على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، فإن الولاءات للأحزاب والقوى السياسية كانت أقوى من الولاء للوطن.

وقد أسهم كل ذلك في استمرار فقدان الدولة تماسكها، حتى سيطر الحوثيون على صنعاء، وفرضوا هيمنتهم على مؤسسات الدولة كافةً؛ الخدمية والاقتصادية والسياسية والسيادية. وعمد الحوثيون فور دخولهم العاصمة إلى توزيع ما سموها اللجان الثورية لإدارة مؤسسات الدولة، وهذا ما يؤكد حقيقة دافع وإعداد الحوثيين للانقلاب على الدولة وتقويض العملية السياسية برمتها، وحرصت قيادات لجان الحوثي الثورية على أخذ الأختام الرئيسية للمؤسسات بالقوة، والاستحواذ على كل ما له علاقة بالجانب المالي للمؤسسات والوزارات بعد استقالة الحكومة[69]. وحاول الحوثيون إقناع وزراء حكومة بحاح، من غير الموالين لهم، بالترغيب والترهيب، لإدارة شئون الوزارات. وباستثناء خمسة وزراء من أصل ستة وثلاثين، وافقوا على العمل تحت إشراف ما سميت اللجنة الثورية العليا، إلا أنهم لم يتمكنوا من إدارة شئون وزاراتهم ومؤسساتها دون تدخل لجان الحوثيين؛ ما اضطرهم إلى تقديم استقالاتهم وترك العمل للقائمين بأعمال الوزراء، الذين عينهم الحوثيون بعد عجزهم عن تشكيل حكومة أو تعيين وزراء.

فرضت هذه التطورات على الأطراف السياسية اليمنية والرئيس هادي، وعلى الدول الإقليمية المؤثرة في الملف اليمني، إقناع

68- مجموعة الأزمات الدولية، «الإصلاحات العسكرية-الأمنية في اليمن.. بذور صراع جديد؟ تقرير، نوفمبر 2013».
69- عارف أبو حاتم، مرجع سابق.

رئيس الوزراء خالد محفوظ بحاح المستقيل[70]، بالعودة وتشكيل حكومة مصغرة لإدارة المشهد الإنساني والإغاثي الذي تأثر بالمواجهات المسلحة، كما دفع القلق من فقدان الممثل الأخير للشرعية، الرئيس اليمني هادي منصور، بسبب وضعه الصحي، إلى تعيين رئيس الوزراء نائبا للرئيس.

تم تشكيل الحكومة المصغرة من وزراء الخارجية والإعلام وحقوق الإنسان والإدارة المحلية والتخطيط والصحة والنقل. وعُيِّن لاحقًا وزير جديد للداخلية، ورئيس لهيئة الأركان ليقوم بمهام وزير الدفاع، فيما فضَّل معظم الوزراء الباقين تقديم استقالاتهم مما اضطر الرئيس اليمني إلى إصدار قرارات جمهورية بتعيين وزراء للمالية والزراعة والخدمة المدنية، وإجراء تعديل وزاري في ديسمبر 2015 بتعيين ثلاثة نواب لرئيس الوزراء.

أما المحافظون فقد تبادل كل من الرئيس اليمني واللجنة الثورية التابعة للحوثيين أدوار ممارسة الصلاحيات في إقالة وتعيين المحافظين من الموالين لهم، في مختلف المحافظات اليمنية. ووصل الحد إلى تعيين محافظين لكل محافظة؛ الأول يمثل النظام الشرعي، والثاني ينفذ توجيهات الحوثيين، وذلك في إطار فوضى وعبث لم تشهده اليمن من قبل.

لقد ألحق هذا الازدواج أبلغ الضرر بمؤسسات الدولة وأعجزها عن ممارسة وظائفها التقليدية؛ فعلى سبيل المثال، لم يستطع المحافظون الممثلون لنظام هادي العودة إلى ممارسة مهامهم الرسمية؛ نظرا لعدم قدرة النظام على فرض سيطرته على الأرض في بعض المحافظات. في المقابل، فإن تعيينات الحوثيين أيضا لم تكن حقيقية؛ لأن المحافظات كانت تديرها اللجان الثورية دون أي اعتبار للمحافظين. ونستشهد هنا على سبيل المثال بتعيينات محافظة صنعاء؛ فقد أصدرت اللجنة الثورية التابعة للحوثيين، قرارا بتعيين حنين محمد قطينة محافظا لصنعاء في 26 مايو 2015، أتبعه الرئيس هادي بقرار جمهوري بتعيين عبدالقوي الشريف محافظا لصنعاء في 23 يونيو 2015. وينطبق الوضع ذاته على إثنتى عشرة محافظة يمنية، منها مأرب، وصعدة، والحديدة، وتعز.

لكن رغم كل ذلك، فإن النظام اليمني لا يواجه أزمة شرعية على المستوى الدولي، إذ لا تزال جميع دول العالم تعترف بشرعية الرئيس اليمني وحكومته، وهو ما تجلى في حضوره الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر 2015.

ج- تعدد الولاءات وتمزق النسيج الاجتماعي

وصف التقرير الذي أعدته اللجنة العربية لحقوق الإنسان في 12 أكتوبر 2015، والتي شكلت بدورها لجنة لزيارة محافظة عدن عقب تحريرها من الحوثيين في يوليو 2015، وانتهاكات الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق في عدن بأنها مسئولة عن تمزق النسيج الاجتماعي في اليمن. كما أشارت دراسة أخرى إلى أن جماعة الحوثي - بوصفها جماعة سياسية متطرفة تقوم على العنصرية والسلالية - سعت إلى تفكيك البنية الداخلية للدولة اليمنية وتفتيتها إلى مذاهب وملل وجهات وفئات، وإضعاف وحدة النسيج الاجتماعي، وتحويل اليمن إلى بؤرة للصراعات والحروب الأهلية، من خلال تغذية الصراعات والفتن الداخلية، وإثارة الحساسية الدينية والنعرات المذهبية والطائفية والجهوية، وقتل الأبرياء وتشريد الأسر والأطفال والنساء والشيوخ، واستهداف المدنيين العزل في القرى[71]. ونبهت الدراسة إلى أن الآثار المترتبة على ذلك أسهمت في بروز فتنة مذهبية وطائفية أضرت بالوحدة والسلم الاجتماعي، وخلقت حالة من عدم الاستقرار والأمن لدى أفراد المجتمع.

70- قدم خالد بحاح استقالته من رئاسة الوزراء في 22 يناير 2015، وظل تحت الإقامة الجبرية حتى 16 مارس 2015 تاريخ مغادرته صنعاء.
71- محمد مهدي، «الآثار السلبية لفتنة التمرد والتخريب والإرهاب الحوثي على وحدة النسيج الاجتماعي اليمني»، صحيفة 26 سبتمبر اليمنية.

هذا التأثير السلبي الحاصل في المجتمع اليمني دفع الحوثيين إلى فرز مكونات وأطياف الشعب لاستهداف المخالفين لهم، وتنصيب أنفسهم للحديث باسم الشعب اليمني وفرضهم التوقيع على ما يسمى «ميثاق الشرف القبلي»، من جانب الشخصيات والأعيان والنخب السياسية والاجتماعية بالقوة، في المحافظات اليمنية التي يسيطرون عليها. فيما يرى الطرف المعارض لهذه الوثيقة أنها أداة لإثارة الشقاق بين اليمنيين وإشاعة النفاق في صفوف غير المؤيدين لهم الذين يخشون إيذاءهم، والاستمرار في تمزيق كل أواصر الحياة والتوافق بين أطياف المجتمع اليمني. والواقع أن هذه السلوكيات تصب سلبا في عمر الحركة الحوثية؛ وتزيد ضعفها؛ نظرا لاقتناع اليمنيين بأن الحركة بعيدة كل البعد عن الشعارات التي تنادي بها؛ ففي الوقت الذي تدعي فيه «الموت لأمريكا وإسرائيل»، فهي في الواقع لا تقتل ولا تستهدف سوى اليمنيين. ولم يقدم الحوثيون شيئا سوى مزيد من إراقة دماء أهل اليمن من كل الطوائف، وظهورهم بمظهر الساعي للسلطة والفساد الذي ظهر في إدارتهم للشأن المالي والإداري في مؤسسات الدولة.

ونشير هنا إلى دراسة أخرى كشفت عن طبيعة التماسك الاجتماعي الهش للحوثيين، والتي قسمتهم إلى ثماني فصائل تجمعها أهداف آنية مشتركة وتفرقها تباينات كثيرة([72]):

الفصيل الأول، الموالون للزعيم الحوثي عبدالملك الحوثي، وهم اثنا عشرية، ومستعدون للموت من أجل الحوثي؛ لأن السيد في مذهبهم معين من الله.

الفصيل الثاني، متعصبون مع زعيم الحركة ممن ينتمون إلى منطقته أو مذهبه أو جماعته، وهؤلاء موالون لزعيم الحوثيين منذ بداية الحروب الست.

الفصيل الثالث، خليط من أصحاب المصالح الذين استغلوا انهيار الدولة، وهؤلاء يخوضون حرب تخريب وإرهاب الناس.

الفصيل الرابع، جماعة الرئيس السابق والمتعاطفون معه، وهم ينفذون أوامره، وصامدون بصمود صالح، وهم نسبة كبيرة من الجيش ورجال القبائل، وهم مدربون ويملكون المال.

الفصيل الخامس، مجاميع لديهم موقف من الدول المشاركة في التحالف، وأخذوا من الانضواء تحت الحوثيين رد فعل انتقاميا، وهم فصيل مؤقت وغير مُوالٍ.

الفصيل السادس، أصبحوا حوثيين نكاية في حركات دينية أخرى مثل «الإخوان أو السلفيون». وهؤلاء تشير الدراسة إلى أن اعتدال أقاربهم المنتمين إلى جماعات دينية أخرى كفيل باعتدالهم وتراجعهم عن الارتباط بالحركة الحوثية.

الفصيل السابع، العاطلون عن العمل وأصحاب السوابق وهؤلاء حصلوا على فرصة للظهور وإثبات شخصياتهم، ووجودهم مرهون بوجود حركة الحوثي.

الفصيل الثامن، بعض رجال الأمن والجيش المغلوب على أمرهم، وأصبحوا حوثيين ليضمنوا رواتبهم ومعيشتهم. وهؤلاء سينضمون إلى أي حكومة تسيطر على البلد.

72- «ثماني فصائل تتصارع في معسكر الحوثي وصالح»، دراسة، نقلاً عن العربية نت، 23 نوفمبر2015.

وتلخص الدراسة واقع اليمن كنموذج للدولة المتصدعة، خاصة فيما يتعلق بتفكك المؤسسات الأمنية والعسكرية، وما أسفر عنه من ولاءات مناطقية ومذهبية وفئوية، تعارضت مع البعد الوطني للمؤسستين السياديتين. في المقابل، تسعى الحكومة اليمنية إلى تجنب الوقوع في فخ الجماعات المسلحة؛ لهذا سعت إلى تنفيذ عدد من الإجراءات لتسريع عملية دمج المقاومة الشعبية في مؤسستي الجيش والأمن تدريجيا، وفتحت معسكرات لاستقبالهم وتدريبهم، بل وقامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتدريب مجاميع منهم في الإمارات وأخرى في اليمن. وقد تخرجت بالفعل مجموعة من الدفعات التي من المتوقع أن تكون نواة حقيقية لقوات الجيش والأمن اليمنية، خصوصا من أبناء المناطق الجنوبية الذين كان يتم إقصاؤهم من الانخراط في مؤسسات الجيش والأمن خلال السنوات الماضية. وحرصت الحكومة اليمنية على تأكيد أن عملية التجنيد والإلحاق بالجيش الوطني تتم وفق الإجراءات الرسمية المتبعة لشروط القبول في القوات المسلحة، باعتبار أن عملية دمج المقاومة الشعبية بمؤسستي الجيش والأمن، الخطوة الأهم في المسار الوطني لبناء الجيش والأمن، والالتزام بنقل عناصر المقاومة الشعبية من الإطار الطوعي إلى الإطار المؤسسي. ورغم ذلك فإن عمليات الدمج تشهد تأرجحا وتأخيرا، ويرى البعض أنها ستفضي -ما لم تتم بمنهجية واضحة- إلى كارثة وحرب طويلة بين الجماعات المسلحة.

في المقابل، لا يزال الحوثيون والقوات الموالية للرئيس السابق، يسيطرون على القوام الهيكلي والتعبوى والإستراتيجي لقوات الجيش والأمن في العاصمة صنعاء. وقد تم إلحاق أعداد كبيرة من اللجان الشعبية المسلحة التابعة للحوثيين غير المدربة من أبناء القبائل، وغيرهم من المتعاطفين، بالجيش.

ويرى الكاتب أن هذه المشكلات تمثل قنابل موقوتة ستواجه أي حكومة قادمة عقب التسويات السياسية المتوقع إبرامها مستقبلا.

2 - أشكال التأثير المباشر

مثلت المشكلة اليمنية تهديدا حقيقيا للأمن الإقليمي، بشكل عام، وأمن دول الجوار، بشكل خاص. وكان المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي واضحا عندما أكد أن ما يجري في اليمن يشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين في المنطقة والعالم كله[73]، وأن أمن اليمن هو جزء من الأمن القومي لدول مجلس التعاون، ما يؤسس لحق دول المجلس فى اتخاذ ما تراه يحقق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية. وتوافق ذلك مع تأييد القادة العرب في قمة شرم الشيخ (مارس 2015) للإجراءات العسكرية التي يقوم بها التحالف العربي للدفاع عن الشرعية في اليمن، استنادا إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك، وميثاق جامعة الدول العربية.

ونوجز فيما يلي أشكال التأثير المباشر للمشكلة اليمنية وتداعياتها على الأمن القومي العربي[74]:

أ- تدفق اللاجئين اليمنيين

كما هو الوضع في العديد من الدول العربية المأزومة، نتج عن الأزمة اليمنية نزوح أعداد كبيرة من المدنيين خارج مواطنهم الأصلية، ولجوء بعضهم إلى الخارج. وزاد من تعقد الظاهرة إغلاق المجال الجوى اليمني عقب بدء العمليات العسكرية في 26 مارس 2015، ما أدى إلى صعوبة خروج المتضررين من تلك العمليات إلى خارج اليمن، أو عودة اللاجئين إلى مواطنهم.

وتعد ظاهرة اللاجئين هي أحد أبرز الأشكال الواضحة للتهديدات غير التقليدية للأمن القومي للعديد من دول الجوار الإقليمي لليمن، على نحو دفعها لتبني سياسات محددة في التعامل مع هذه الظاهرة.

73- البيان الصحفي للدورة الاستثنائية 41 للاجتماع الوزاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
74- البيان الصحفي للقمة العربية المنعقدة في شرم الشيخ 2015.

قدرت مفوضية شئون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة عدد اللاجئين اليمنيين الذين تمكنوا من الفرار خارج اليمن إلى مناطق آمنة خلال الفترة (مارس - أكتوبر 2015) بنحو مائة وعشرين ألف لاجئ، أخذا في الاعتبار أن هناك من يرى عدم دقة هذه الأرقام وأنها تقل عن الحقيقة. وتمثل جيبوتي، والصومال، وإثيوبيا، والسودان، وجهات أساسية للاجئين؛ فوفقا لبعض التقديرات بلغ عدد اللاجئين اليمنيين في جيبوتي نحو عشرين ألف لاجئ، وفي الصومال نحو ثلاثة وعشرين ألفًا. ويستخدم اللاجئون قوارب وسفنًا متوسطة، وصلت تكلفة نقل الفرد إلى الصومال نحو خمسين دولارا، وإلى جيبوتي نحو تسعين دولارا[75].

فيما تمكنت دول الجوار الخليجي من ضبط علميات اللجوء عبر تقديم المساعدات داخل الأراضي اليمنية، أو تنظيم الدخول عبر تأشيرات تُمنَح وفقا للاعتبارات الأمنية المتبعة؛ حيث استقبلت السعودية حوالي أربعين ألف يمني، بجانب تصحيح أوضاع ستمائة ألف يمني كانوا يعملون وموجودين في الأراضي السعودية بطرق غير قانونية. واستقبلت سلطنة عمان حوالي خمسة آلاف يمني.

إن استمرار القتال في اليمن وعدم فرض سلام حقيقي ينذر بأزمة إنسانية، وهو ما حذرت منه الأمم المتحدة، خاصة في ظل ضعف الموارد المالية اللازمة للتعامل مع ظاهرة اللاجئين؛ فقد أشارت المنظمة إلى أنها بحاجة إلى مليار وستمائة ألف دولار كمساعدات لليمن خلال العام الجاري ٢٠١٦، فضلا عن اعتماد اليمن على الخارج لتوفير الغذاء، حيث تشير الإحصاءات إلى أن اليمن كانت تعتمد على الخارج لتوفير ما يقرب من 90 ٪ من المواد الغذائية قبل بدء العمليات العسكرية، بينما لا يمكن الآن تأمين سوى أقل من ١٥٪ من تلك الواردات. وينطبق الأمر ذاته على الوقود والبضائع الأساسية[76].

ب- تصاعد ظاهرة الإرهاب

أسهم ضعف وانهيار الدولة اليمنية وسيطرة الميليشيات المسلحة في تنامي ظاهرة الإرهاب وانتشاره، كما أسهم في ارتفاع معدلات الفقر والجهل والعصبوية والمناطقية، ومحاكاة تنامي جماعات الإرهاب التكفيري والشيعي على المستويين الإقليمي والدولي، إلى جانب تزايد نشاط تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، بينما تظل جدلية ما إذا كانت اليمن قد أصبحت حاضنة لتنظيم «داعش» أم لا، حاضرة لدى الباحثينن والخبراء في شئون الجماعات المتطرفة؛ إذ يرى بعض الخبراء أن وجود تنظيم «داعش» في اليمن يمثل ورقة ضغط تحاول بعض الأطراف السياسية اللعب بها من أجل إكساب أنشطتها العسكرية درجة من المشروعية. وينطبق ذلك على الحوثيين وأتباع نظام على عبد الله صالح، الذين يدعون أن عملياتهم وأنشطتهم العسكرية في عدد من المحافظات تستهدف مواجهة التنظيمات الإرهابية. وقد بدأ الحوثيون وبقايا نظام صالح في الترويج لتلك المقولة- ومازالوا- منذ بدء اجتياحهم المحافظات في أبريل 2014 وحتى الانقلاب على السلطة الشرعية[77]؛ لهذا يرى متخصصون أنه من المبكر أن يكون لـ«داعش» وجود حقيقى فى اليمن ككيان وفرع للتنظيم الأم.

ويمكن التأكيد على صحة تلك المقولة من خلال تتبع سلسلة العمليات التي تبناها تنظيم «داعش» والتي بدأت في المناطق التي يحكم الحوثيون سيطرتهم الكاملة عليها؛ إذ بدأ تنفيذ هذه العمليات بالعاصمة صنعاء.

75- مرجع سبق ذكره.

76- «الأوضاع الإنسانية في اليمن»، تقرير، قناة **روسيا اليوم**، 28 أبريل 2015.

77- عبد الحكيم هلال، «داعش اليمن.. خطط الاستنبات والتصعيد»، مقال تحليلي، **الجزيرة نت**،7 يوليو 2015.

ويسعى مروجو فكرة وجود تنظيم «داعش» في اليمن، باعتباره وريثا وامتدادا طبيعيا لتنظيم «القاعدة»، إلى تنفيذ حالة تشبه ما فعله «داعش» في العراق وسوريا، أي محاولة احتكار تمثيل أهل السُنة، وتصعيد الطائفية إلى أعلى مستوياتها؛ ما يصنع حالة تدفع إلى الحرب الأهلية، وتمنح مشروعية وغطاء للحوثيين وجرائمهم.

وتأتي خطورة مسألة تحول اليمن إلى مركز للتنظيمات الإرهابية من سهولة انتقال هذه التنظيمات وكوادرها من اليمن إلى دول الجوار الإقليمي، خاصة الدول التي تمتلك حدودا طويلة مع اليمن، يصعب احتواؤها وضبطها بالكامل؛ مما يسهل تسلل عناصر تنظيم القاعدة ومهربي الأسلحة والمخدرات وتجار السلاح[78].

ج- اضطراب الأمن البحري والملاحي (البحر الأحمر ومضيق باب المندب)

يمتد هذا التأثير إلى الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، بالإضافة إلى تأثير الأزمة اليمنية على حرية الملاحة والتجارة في البحر الأحمر وعبر مضيق باب المندب، والذي يمثل واحدا من أهم الممرات المائية في العالم، والذي يمر من خلاله نفط الخليج العربي وإيران إلى الأسواق العالمية في أوروبا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حوالي ٦٠٪ من الواردات الأوروبية، و ٢٥٪ من الواردات الأمريكية، من مصادر الطاقة، تمر عبر البحر الأحمر. وتزداد أهمية مضيق باب المندب في ضوء ارتباطه بقناة السويس وممر مضيق هرمز.

ويرى الكاتب أن سيطرة الحوثيين على مضيق باب المندب ومدخل البحر الأحمر، سيكون حضورا بالوكالة لإيران، وهو حضور يؤثر بالضرورة على الأمن القومي العربي، وسيمكنهم من السيطرة على حركة التجارة، بما ينعكس سلبا على حركة الملاحة في قناة السويس والمساس بالأمن القومي المصري، لاعتبارات تتعلق بكون باب المندب وقناة السويس شرياني الملاحة العالمية. ونظرا لأهمية هذا المضيق لمصر، فقد بسطت مصر سيطرتها عليه في فترات الحروب، وبات حضور البحرية المصرية في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر مسألة أمن قومي. وتبقى أهمية المضيق كون أي مساس بأمنه يهدد أمن الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس، وتهديدا لواحد من أهم مصادر الدخل القومي المصري.

ويحتل اليمن أفضلية إستراتيجية على مضيق باب المندب؛ لسيطرته على الجزر المطلة عليه، باعتبارها ضمن المياه الإقليمية، إلا أن القوى الكبرى وحليفاتها عملت على إقامة قواعد عسكرية قربه وحوله؛ وذلك لأهميته العالمية في التجارة والنقل؛ إذ تملك الولايات المتحدة قاعدة في جيبوتي على الضفة الغربية لمضيق باب المندب، وتملك فرنسا أيضا حضورا عسكريا قديما في جيبوتي، بالإضافة إلى البوارج والسفن الحربية التي توجد بشكل دائم لعدد من الدول التي تربطها أهمية إستراتيجية بالمضيق.

وعطفا على ما سبق، فإن التطورات المتلاحقة التي تحدث في جنوب البحر الأحمر ومنطقة باب المندب؛ تشكل تهديدا خطيرا للأمن القومي العربي، خاصة الدول المطلة على البحر الأحمر[79]. وذلك -بالضرورة- يضيف اليمن ومعه مضيق باب المندب الإستراتيجي إلى قائمة المخاطر التي يتعرض لها الوطن العربي من جراء المشروع الإقليمي الإيراني الرامي إلى الهيمنة على الوطن العربي. وذلك إرث قديم من الناحية العسكرية؛ حيث سعت القوات البحرية المصرية في حرب أكتوبر 1973، بالتنسيق مع السلطات اليمنية، إلى السيطرة على البحر الأحمر، وأغلقت المضيق في وجه الملاحة الإسرائيلية؛ ما كان له أكبر الأثر في سير المعارك[80].

78- محمد بن سعيد الفطيسي، «مستقبل الصراع في اليمن وتأثيره على الأمن الوطني العماني»، مركز الخليج لسياسات التنمية، 15 فبراير 2014.

79- سهام عز الدين جبريل، «مهددات البحر الأحمر وتداعياتها على الأمن القومي العربي»، مجلة شمس المستقبل، 18 أكتوبر 2014.

80- أحمد يوسف أحمد، واجهة التهديد في باب المندب، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 16 فبراير 2015.

ويظل تنامي احتمالات الخطر الجسيم على أمن البحر الأحمر من جراء سيطرة قوة سياسية موالية لإيران على اليمن قائمة، غير أن المنطق يفضي إلى أن هذه الاحتمالات لا تزال قابلة لإعاقتها بحسن إدارة المشهد السياسي والعسكري بتنسيق عربي، خصوصا بين الدول العربية المطلة على البحر الأحمر؛ وذلك لإجهاض ما تسعى إيران إليه عبر مخططها للسيطرة على المنطقة[81]. ويأتي الاهتمام الإيراني المكثف بالبحر الأحمر سعيا للحضور والتواجد بقوة في هذه المنطقة الحيوية، وهو الاهتمام الذي بدأ منذ سنوات بالتغلغل فيها وفي منطقة القرن الإفريقي، في ظل قناعة إيرانية بوجود علاقة ارتباط وثيق لهذه المنطقة بأمنها القومي، بما يؤسس من وجهة نظرها لحقها في حماية مصالحها وتوسع نفوذها الإقليمي بالمنطقة[82].

د- تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة العربية انطلاقا من اليمن

هناك سعي إيراني حثيث لتحويل اليمن إلى مركز نفوذ، أو على الأقل تحويل جماعة الحوثيين إلى نموذج آخر لحزب الله في لبنان. وفي هذا السياق، شهد الدعم الإيراني للحوثيين تطورا متسارعا، خاصة بعد قيام الثورة اليمنية في فبراير 2011، وحتى تمكن الحوثيين من السيطرة على العاصمة، ثم تمددهم إلى باقي المناطق والمحافظات اليمنية؛ وذلك على المستويات السياسية والعسكرية والإعلامية.

على المستوى السياسي، سعت إيران إلى توطيد علاقتها بالحوثيين في اليمن على مدى ما يقرب من عشرين عاما، قدمت لهم خلالها أشكالا مختلفة من الدعم الذي واكب حاجتهم ومتطلباتهم مع كل تقدم كانوا يحرزونه في طريقهم للوصول إلى السلطة[83]. وكان أبرز أشكال هذا الدعم الزيارات المتعددة التي قامت بها القيادات الدينية والشبابية الحوثية لإيران، تلقت خلالها التأهيل السياسي والعقائدي. وقد أسهم تنامي هذا الدعم في بناء علاقات وثيقة بين الطرفين تقوم على المصلحة والاعتبارات الأيديولوجية؛ واستطاعت إيران والحوثيون تغليب المصالح بينهما على الاختلافات الدينية بين المذهبين الزيدي والجعفري الاثني عشري. لذا سعت إيران إلى استنساخ نموذج آخر في اليمن على غرار حزب الله في لبنان، يكون يدها وحليفها في شبه الجزيرة العربية، وبؤرة لنشر المذهب الشيعي.

وعلى المستوى الفكري- الأيديولوجي، ركزت الجهود الإيرانية في علاقتها مع الحوثيين، منذ منتصف التسعينيات وحتى عام 2004، على النشاط الفكري والدعم المالي. وظهرت خلال هذه المرحلة ملامح نشر المذهب الاثني عشري الجعفري الذي تزامن مع توسيع نشاطات تنظيم الشباب المؤمن بزعامة حسين الحوثي؛ حيث بدأت مكتبات زيدية تبيع كتبا ومنشورات اثني عشرية، وظهرت مرثيات وصوتيات وشعارات الاثني عشرية بين صفوف الحركة، وإحياء الاحتفالات والمراسيم الاثني عشرية التي لم يعرفها اليمن. كما ارتفع عدد المنح والمقاعد الدراسية في الجامعات الإيرانية والحوزات الدينية والمخصصة لأتباع الحوثي[84].

لقد سعى الإيرانيون إلى تطوير آليات دعمهم للحوثيين لتوفير البيئة المناسبة لوصولهم إلى السيطرة المطلقة على الدولة؛ حيث عملت إيران على تجنيد شبكات تجسس إيرانية تعمل لصالح الحوثيين، كشف عنها الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي في محاضرة ألقاها بمركز ودرو ويلسون الدولي بواشنطن في سبتمبر 2012، وأعلنت عنها الأجهزة الأمنية اليمنية التي اتهمتها بأنها تعمل في اليمن

81- سعيد عكاشة، «الفوضى الإقليمية.. الأثر الانتشاري للعمليات العسكرية في اليمن على أمن إسرائيل»، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية.
82- سهام عز الدين جبريل، مرجع سبق ذكره
83- عادل الأحمدي، «الزهر والحجر.. التمرد الشيعي»، مركز نشوان الحميري، صنعاء، 2007، ص137
84- أمل العالم، «العلاقات الحوثية-الإيرانية.. حلف مصلحي بغطاء مذهبي»، مركز الجزيرة للدراسات، 12 أبريل 2015.

منذ سبع سنوات، بإدارة قيادي إيراني سابق في الحرس الثوري الإيراني. وزودت إيران الحوثيين بمزيد من الأسلحة في الفترة الانتقالية التي انشغلت الدولة فيها بالتسوية السياسية، وتم ضبط شحنات من الأسلحة على متن السفينة «جيهان1-" تقدر بنحو أربعين طنا من الأسلحة والقذائف والمتفجرات كانت قادمة من إيران، وبعدها تم ضبط السفينة «جيهان2-"، بالإضافة إلى إرسالها عناصر من الحرس الثوري وحزب الله لتدريب الحوثيين، وبقاء عدد كبير منهم بعد سقوط صنعاء؛ لمساعدة الحوثيين على تنفيذ أجندتهم السياسية والعسكرية في صنعاء[85].

ومثَّل النموذج اليمني بالنسبة لإيران حالة خاصة لأسباب عديدة؛ تتمثل أهمها في حدوث توافق أيديولوجي مع فصيل ديني يختلف عن الشيعة في العقيدة والممارسة، باعتبار الزيدية أقرب إلى السنة من الشيعة الاثني عشرية. وحرصت إيران خلال السنوات القليلة الماضية على استغلال الوضع في اليمن لتقديم نسخة مبتكرة من تجربة «حزب الله» عبر الحوثيين، لكنها لم تكن قادرة على أن تلعب هذا الدور؛ لافتقارها إلى الأرضية السياسية التي جاءت بـ«حزب الله» إلى لبنان، فخلقت جنينًا مشوهًا خلط بين المذهب الديني المنفر لدى غالبية السكان اليمنيين، وبين العقلية القبلية التي لم تمارس السياسة؛ إذ رأت حركة الحوثي أنه بالسلاح وحده يمكن تغيير المعادلة في اليمن، وكان ذلك لب الهدف الإيراني الإستراتيجي لتهديد أمن واستقرار دول الجزيرة العربية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

وهناك من يرى أن إيران استغلت الفراغ الذي خلفته دول الخليج في اليمن إثر موقف نظام الرئيس السابق من الحرب على العراق عام 1990، لتملأه مستغلةً فترة الانفتاح السياسي بعد الوحدة، لتنشط على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والدينية. ويعود اهتمام إيران باليمن من الناحية الجيو-سياسية، إلى بعدين رئيسين[86]: أولهما داخلي، يتعلق بالطبيعة الجغرافية والديمغرافية لليمن، ما يسهل فرص النفاذ إلى الداخل اليمني، واستغلال هذه الطبيعة لتمرير سياساتها بما يخدم مشروعها التوسعي في المنطقة. وثانيهما، إقليمي يتعلق بطبيعة الموقع الجغرافي المهم لليمن على مضيق باب المندب وخليج عدن والبحر الأحمر؛ الأمر الذي يوفر لإيران فرصة مهمة للتواجد في الممرات البحرية الدولية الإستراتيجية. وهو ما يمنح إيران ورقة نفوذ جديدة، تُضاف إلى أوراق نفوذها لدى وكلائها، من أمثال حزب الله والميليشيات الطائفية في العراق، والنظام في سوريا، وأخيرا للوصول إلى هدفها الإستراتيجي، وهو ضرب الأمن القومي العربي في خاصرته الجنوبية عبر الحوثيين.

وعلى المستوى المالي قدمت إيران في مرحلة مبكرة الكثير من الأموال من أجل تمويل المراكز التدريبية، والمخيمات الصيفية، وتجهيزها، بهدف جذب الشباب إلى أنشطتها الثقافية المشبعة بالفكر الخميني. وقد حققت تلك المراكز نجاحا كبيرا؛ ففي محافظة صعدة (معقل الحوثيين) وصل عدد المراكز إلى أربعة وعشرين مركزا، وفي عمران ستة مراكز، والمحويت خمسة مراكز، وحجة اثني عشر مركزا، وأمانة العاصمة خمسة مراكز، وذمار سبعة مراكز، وفي صنعاء أربعة مراكز، وإب وتعز مركز واحد[87]، بالإضافة إلى إنشاء المراكز الطبية والمستشفى المجاني.

أما الدعم العسكري فقد بدأ مع بداية المواجهات المسلحة بين الحوثيين والدولة في عام 2004؛ حيث عثر الجيش اليمني أثناء تمشيطه مواقع للحوثيين على أسلحة إيرانية الصنع. وقد شمل الدعم العسكري أشكالا عدة، بدءا من توفير الأموال اللازمة

85- نبيل البكيري، «التمدد الإيراني في اليمن.. علاقة إيران بجيرانها العرب ما بين التوتر والخصومة»، صحيفة **الشرق الأوسط**، 9 يوليو 2013.
86- «الحوثيون.. النسخة المشوهة من حزب الله في اليمن»، **الخليج الإماراتية**، 22 أكتوبر 2015
87- عادل الاحمدي، مرجع سابق.

لشراء الأسلحة من السوق السوداء الداخلية، وانتهاء بوسائل التعبئة المعنوية للحوثيين من إنتاج إيراني، مثل الأفلام عن الحرب العراقية- الإيرانية، والأفلام الإيرانية عن مقتل الحسين، بالإضافة إلى توفير مدربين من الحرس الثوري كانوا على رأس التدريب في المناورات القتالية التي كان الحوثيون يقيمونها بين فترة وأخرى.

وتشير بعض الدراسات إلى وجود ما أطلق عليه «جيش الحسين»، أو «كتائب الحسين»، وهي نواة قوات الميليشيات الحوثية المدربة تدريبا عاليا من قبل الحرس الثوري الإيراني وخبرائه. وقد تم تدريب هذه الكتائب على مرحلتين: الأولى، تدريب القيادات العليا والوسطية خلال عامي 2011 - 2012، في كل من لبنان ودمشق وطهران. أما المرحلة الثانية فقد تمت في معسكرات صعدة التابعة للجماعة، وشارك في التدريب والإعداد فيها كوادر عسكرية من حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني، وتم تدريب معظم هذه الكتائب في معسكرات بإريتريا[88].

وفيما يتصل بالتسليح، فإن جزءا مهما من عملية تسليح الحوثيين اعتمدت على إيران كما كشفت عنه سفينة جيهان الأولى والثانية[89]، وما أكده تقرير سري صادر عن لجنة العقوبات المتعلقة بالأزمة اليمنية التابعة للأمم المتحدة، والذي أكد على تورط إيران المباشر في تسليح جماعة الحوثي منذ عام 2009. وبالإضافة إلى الدور الإيراني، فإن جزءا من عملية التسليح تلك تتم بمساعدة حزب الله اللبناني، من خلال ارتباطاته المختلفة في المنطقة[90].

وأخيرا، فقد دعمت إيران الحوثيين إعلاميا في حروبهم الستة ضد الدولة من خلال تعريف العالم الشيعي بالحوثيين، وتقديمهم كأقلية شيعية تخضع للاضطهاد والتشريد، وترويج بيانات المراجع الشيعية التي تتهم فيها الحكومة اليمنية بممارسات إبادة جماعية ضد الشيعة. وجندت قناة «العالم»، والقنوات الشيعية العراقية برامجها للحديث عن الحركة الحوثية، وإنتاج البرامج التعبوية. كما شمل الدعم توفير المقرات للقنوات الفضائية، وإطلاق عدد من القنوات الفضائية لدعم السياسة الإيرانية تجاه اليمن، مثل قناة «المسيرة» التابعة للحوثيين، وقناة «الساحات» التابعة لناشطين يساريين داعمين للحوثيين، وقناة «عدن لايف» التي تتبع الحراك الجنوبي الموالي لإيران، وجميعها تبث من مقرات قناتي المنار والعالم ببيروت. أضف إلى ذلك دعم إصدار صحف أسبوعية في العاصمة صنعاء، مثل المسار، والصمود، والديمقراطي[91].

لكن مع خطورة ووضوح التأثيرات السلبية للمشكلة اليمنية والنفوذ الإيراني في المنطقة بشكل عام، وسعي إيران إلى ضم اليمن إلى قواعد هذا النفوذ، لازال هناك خلاف عربي حول موقع إيران ضمن أولويات تهديد الأمن القومي العربي، وتباين في وجهات النظر، يكشف حالة من عدم اليقين العربي حول مصادر تهديد أمنه القومي، خاصة ما يتعلق بالبيئة الإقليمية، ودور إيران في هذا التهديد. وهذا يؤدي إلى حالة ارتباك بين الدول العربية في إدارة أنماط علاقاتهم وتحالفاتهم الإقليمية، وارتباك في صياغة توجهاتهم الإستراتيجية لتعزيز الأمن القومي الذي يعاني في الأساس من تحديات عديدة ومكثفة تتنوع بين تحديات داخلية، وأخرى مصدرها البيئة الإقليمية والدولية للنظام العربي[92].

88- عبدالستار حتيتة، «إيران.. الحرب بالوكالة»، مجلة المجلة، 17 أبريل 2015.
89- ألقت السلطات اليمنية في عام ٢٠١٣ القبض على سفينتين إيرانيتين كانتا تهربان كميات كبيرة من الأسلحة المتوسطة والثقيلة.
90- مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، «الحوثيون.. الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم» (www.fikercenter.com/ar).
91- أحمد محمد الدغشي، «الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي»، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، ص 84.

92- محمد السعيد إدريس، «إيران والأمن القومي العربي»، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2011.

وأسهم هذا الانقسام داخل النظام الإقليمي العربي في افتقاد الفاعلية على مستوى مواجهة هذه التحديات، في ظل بروز خريطة صراعات وتحالفات إقليمية جديدة، وحدوث استقطاب حاد داخل النظام، وتحول العرب إلى مجرد أطراف في تفاعلات النظام الشرق أوسطي الأوسع([93]).

إن تعدد مصادر التهديد لأمن الدول، عادة ما يشكل دافعا كافيا لتوحيد مواقفها وتشكيل الأحلاف، لكن ذلك غير ظاهر حتى الآن في العالم العربي([94]).

خامسا: مستقبل المشكلة اليمنية

يهدف هذا القسم من الدراسة إلى تقديم قراءة لمستقبل المشكلة اليمنية من خلال قراءة مستقبل الفاعلين المتنفذين في المشكلة اليمنية، سواء على مستوى القيادات والقوى السياسية والمكونات الاجتماعية والتنظيمات المتطرفة، أو على مستوى الدول والكيانات والتجمعات الإقليمية والدولية، باعتبار أن هؤلاء الفاعلين يمثلون المحددات الرئيسية في مستقبل المشكلة اليمنية. ومن ثم فإن قراءة مستقبل أدوات وآليات وأطراف الصراع والمؤثرين فيه، ستسهم -وبلا شك- في المساعدة على تصور جميع السيناريوهات التي يمكن أن يفضي إليها هذا الصراع.

1 - مستقبل مؤسسات الدولة اليمنية (الجيش- الأمن)

يرتبط مستقبل الدولة اليمنية ومؤسساتها بمدى قدرة اليمن على البقاء كدولة موحدة، وقدرة اليمنيين على تجاوز ما أحدثته الحرب من تمزيق للنسيج الاجتماعي، ومدى نجاح الرئيس اليمني وحكومته في إدارة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية، في ظل مخاوف من فشل سياسي تتسبب في حدوثه السلطة القائمة أو القوى السياسية الفاعلة التي سيكون على عاتقها مسئولية كبرى في عدم الانجرار مجددا إلى الفوضى والحرب إذا ما قدر لليمنيين تطبيق مشروع سياسي.

إن التحدي أو الشرط الأبرز للحفاظ على دولة يمنية موحدة يرتبط بلا شك ببناء جيش وقوات أمن وطنية على درجة عالية من المسئولية، بعيدا عن الحسابات الضيقة المناطقية أو المذهبية أو القبلية، والكيفية التي ستتعامل بها الدولة اليمنية مع أفراد المقاومة الشعبية، وماهي الآلية التي يمكن من خلالها دمج عناصر هذه المقاومة في الجيش الوطني دون التأثير السلبي على وحدة وتماسك الجيش. وفي هذا الإطار، يجب المضي في عملية إعادة بناء الجيش وفق محددات وطنية. وهذه المهمة تتطلب احترافية عالية، تشرف عليها خبرات إقليمية ودولية؛ حيث تشير التسويات السابقة إلى أن الجيش اليمني ظل هو المكان المفضل للسياسيين لعقد الصفقات المشبوهة غير المشروعة.

ويُرشح أن يكون التحالف العربي هو الضامن لتوازن عملية إعادة بناء المؤسسات المدنية والعسكرية للدولة اليمنية في إطار أي عملية سياسية مفترضة مستقبلا، بحيث لا يُسمح بإقصاء أي طرف، ما عدا تلك التي لا تلتزم بالقواعد المتعارف عليها في العمل السياسي، وعلى رأسها احترام سيادة القانون، ونبذ العنف، والاعتراف بالدولة الموحدة. وفي الوقت ذاته، لا يمكن إغفال الدور المهم الذي تقوم به حاليا قوات التحالف من فتح معسكرات التطوع لتدريب مجاميع عسكرية يتوقع أن تكون نواة الجيش

93- المرجع السابق ذكره.

94- خالد بن نايف الهباس، «الأمن القومي العربي والتحديات القائمة»، جريدة **الحياة** اللندنية، 7 أبريل 2015.

وقوات الأمن. وكثير من هذه القوات من أبناء المحافظات التي أهملها الرئيس السابق، ولم يستوعب أفرادها في المؤسسات الأمنية والعسكرية. وقد تكون هذه بادرة للبدء بتنفيذ بعض مخرجات الحوار الوطني التي أقرت إنشاء قوات أمن خاصة بكل إقليم، ومشاركة أعداد متساوية من كل الأقاليم في منظومة جيش وطني يدين بالولاء لليمن.

ولاشك أن هناك مجموعة من التحديات المهمة التي ستواجهها عملية إعادة بناء الجيش اليمني في مرحلة ما بعد الحرب، وذلك على خلفية حالة التسييس التي يعاني منها الجيش، وتوزع الولاءات السياسية والقبلية. وسيعتمد نجاح تلك العملية على طبيعة الدولة الجديدة، وطبيعة العلاقة بينها وبين القوى السياسية والقبلية. وقد سنحت للرئيس هادي فرصتان مهمتان لتحقيق إعادة هيكلة القوات المسلحة وإصلاح قطاع الأمن إلا أنه لم يستغلهما بالشكل الكافي. الأولى، عقب تنحي الرئيس السابق؛ حين كان المناخ السياسي مهيأ لإعادة هيكلة القوات المسلحة. وجاءت الفرصة الثانية مع مؤتمر الحوار الوطني والذي تطرقت مخرجاته إلى إصلاح الجيش وقطاع الأمن؛ إلا أن الدكتور أحمد يوسف يرى أن هذا الطرح يعد ظلما للرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، كون عملية بناء الجيش النظامي اليمني استندت إلى محددات شخصية وأسرية وقبلية ومناطقية منذ عقود طويلة، وجعلت من عملية هيكلة الجيش أمرا من الصعوبة بمكان، خاصة في ظل الانقسامات والانشقاقات التي سيطرت على قيادات الجيش عقب قيام الثورة اليمنية في فبراير 2011.

وقد بذل الرئيس هادي جهودا في اتجاه عملية إعادة بناء الجيش، لكنها باءت بالفشل، وظهر ذلك جليا بعد انقلاب الحوثيين على السلطة، وظهور طبيعة الولاءات غير الوطنية لكثير من قيادات وأفراد الجيش، لذا فإن أي مقاربات قادمة لإعادة هيكلة الجيش لابد أن تحمل قدرا عاليا من الشمولية والشفافية مع المجتمع اليمني ووسائل الإعلام والبرلمان؛ من أجل بناء الثقة والشرعية؛ لأنه من الضرورة أن يتحول الجيش إلى مؤسسة مهنية تملك تفويضا واضحا، وتتمتع بتطور عسكري مهني واستثمار في الموارد، مثل التدريب، وبناء المهارات، وتدريب جيل جديد من صغار الضباط، وإنشاء هيكل للحوافز يجعل الولاء للوطن أكثر جدوى من الولاءات الضيقة، والعمل على خلق توازن في العلاقات المدنية- العسكرية؛ وهذا النوع من التوازن أمر ضروري للحكومة الديمقراطية والنمو الاقتصادي والاستقرار[95]

وهناك توجه يشير إلى أنه على قوات التحالف تفكيك الجيش الذي اعتمدت عليه الميليشيات الانقلابية والحوثيون، وأن الكتلة الصماء في هذا الجيش المتمثل في الحرس الجمهوري والأمن المركزي في عهد نظام صالح قد تتحول إلى ميليشيات متفرقة تعج بمتدربين جدد، فيما أصبح أغلب قياداتها وأفرادها في منازلهم، بجانب أن هذه القوات الانقلابية قد خسرت بنيتها العسكرية ومخزونها من السلاح النوعي[96]. وهنا لابد من الإشارة إلى أن مكون قوات الأمن والجيش اليمني منذ تأسيسه في التاريخ السياسي الحديث، ظل محكوما بأربعة محددات رئيسية؛ هي[97]: تحكم قوى النفوذ السياسي وسيطرة عقيدة الولاء لرأس النظام السياسي، وتداخل الجيش والقبيلة، وسيطرة الفساد وعدم الشفافية على صفقات الجيش وميزانيته، والانقسام الذي ظل سمة وحدات الجيش اليمني.

95- فارع المسلمي ويزيد صايغ، «التحديات المقبلة التي يواجهها قطاع الأمن اليمني والمقاربات الممكنة لإعادة بناء الجيش في اليمن»، ندوة، مركز كارنيجي للسلام، مايو ٢٠١٥.

96- مركز أبعاد للدراسات والبحوث، «2015 عام انزلاق اليمن للهاوية»، **التقرير السنوي 2015**.

97- حسين الوادعي، «تفكك مستمر.. مستقبل الجيش والأجهزة الأمنية في اليمن»، مركز الجزيرة للدراسات، 13 أكتوبر 2014.

وكانت تلك المحددات هي العامل المشترك لجميع الرؤساء اليمنيين في سياسة تجنيد القيادات الموالية على رأس المؤسسة العسكرية والأمنية والاستخباراتية التي بُنيت على قاعدة حماية النظام ومواجهة الانقلابات والولاء السياسي للأشخاص؛ لذا ظلت المؤسسة العسكرية ضعيفة في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية. إن استمرار سيطرة تلك المحددات سيؤدي إلى استمرار معضلة تعدد الولاءات السياسية داخل الجيش وقوات الأمن.

2 - الرئيس هادي منصور وحلفاؤه

لمع نجم الجنرال السبعيني عبدربه منصور هادي من خلال مشاركته الفاعلة وإسهامه الكبير في تفوق قوات ما كانت تعرف بـ«الشرعية» عام 1994، إبان الحرب الأهلية التي قامت بين شريكي الوحدة اليمنية في شمال اليمن وجنوبه؛ عندما عينه الرئيس اليمني السابق وزيرا للدفاع ليدير الحرب ضد القوات الموالية لجنوب اليمن، بحكم خبراته ودرايته بمسرح العمليات العسكرية في المحافظات الجنوبية، وكان له دور كبير في تحقيق النصر. وهذا ما دفع صالح إلى مكافأته بتعيينه نائبا له في أكتوبر 1994.

وظل هادي نائبا لصالح لأكثر من سبعة عشر عاما، عاش فيها قريبا منه، دونما تأثير كبير في عملية صنع القرار السياسي، مكتفيا بأداء الأدوار الثانوية، إلى أن أصبح -عقب ثورة فبراير 2011 - الشخص المناسب لإدارة المرحلة الانتقالية التي أعقبت تنحي الرئيس السابق صالح عن الحكم. وأجمعت القوى السياسية كافة على شخص هادي، الذي أدار رئاسة اليمن بالوكالة عقب التوقيع على المبادرة الخليجية في 23 نوفمبر 2011 حتى إعلان فوزه في الانتخابات التوافقية -مرشحا وحيدا- في 25 فبراير 2012، ليتحول من رجل الظل، إلى الرجل الأول في الجمهورية اليمنية بإجماع ودعم محلي وإقليمي ودولي.

ويُتهم الرئيس هادي بأنه أسهم في خلط أوراق اللعبة، بالتواطؤ مع الحوثيين وإدخالهم صنعاء؛ وذلك للتخلص من حلفائه الذين أوصلوه إلى حكم اليمن، وعلى رأسهم رجال القبائل وأحزاب اللقاء المشترك الذي ينطوي تحته أقوى الأحزاب السياسية في اليمن، وهو حزب التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين)، بالإضافة إلى سعيه إلى فتح مواجهة بين الحوثيين والرئيس السابق، باعتباره عدوهم الذي حاربهم على مدى ست حروب (2004 - 2010)؛ وذلك بتغاضيه عن تمدد الحوثيين وتوسعهم من صعدة وصولا إلى السيطرة على العاصمة وباقي المحافظات.

فيما يرى آخرون أن الرئيس هادي نجح في فك تحالفات صالح، واستطاع أيضا أن يشتت مراكز القوى القبلية والاجتماعية والسياسية، ودفع الجميع إلى ترتيب أولويات تحالفاتهم على متغيرات الواقع الذي بات مختلفا كليا عن السابق. فقد فرضت سيطرة الحوثيين على العاصمة في سبتمبر 2014 متغيرات سياسية داخلية وإقليمية مختلفة، دفعت المملكة العربية السعودية إلى إعادة حساباتها بما يتناسب مع قراءتها لمصلحة أمنها القومي، بتشكيل التحالف العربي العسكري الأول من نوعه لوضع حد لطموح الحوثيين المغامر وانتقام الرئيس السابق والنفوذ الإيراني المتصاعد في منطقة جنوب الجزيرة العربية.

وتثير كل تلك المستجدات، تساؤلات حول مستقبل الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، وهل ستنتهي جولات المفاوضات الداخلية والخارجية بالتوافق على استبعاده، وانتهاء دوره، وظهور وجوه وقيادات جديدة بآليات ومعطيات مختلفة، أم أن الرجل لا يزال يتمتع بالقوة التي تجعله الاختيار المناسب للمرحلة القادمة.

وفي هذا الصدد يرى تقرير معهد كارينجي للسلام بواشنطن، أن أي تسوية سلمية للصراع، قد تفضي إلى استبعاد هادي من المشهد السياسي تماما، وربما إلى استبدال نائبه خالد بحاح به -الذي أقيل لاحقا في أبريل 2016- الذي كان الحوثيون -حسب ما تناقلته وسائل الإعلام- قد وافقوا على عودته إلى صنعاء لتشكيل حكومة وحدة وطنية خلال تسعين يوما؛ وذلك ما دفع الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي إلى القلق إزاء تلك المتغيرات التي تسير في غير صالحه، وتكرار زياراته لمحافظة عدن (العاصمة المؤقتة) لإدارة شئون اليمن منها ليتجاوز تردد الحكومة وأعضائها في العودة لعدم توافر مقر آمن تمارس عملها منه، وذلك ما فسر أنه يتم بإيعاز من هادي، لعرقلة عودة بحاح (المقال) وحكومته إلى عدن من خلال المماطلة في توفير مقر لها تمارس منه مهامها

ويرى آخرون أن «مصير الرئيس هادي رهن العملية السياسية الجارية، وأن هادي بات يدرك أنه أشبه بالجندي الذي وصل إلى آخر الصف في رقعة الشطرنج على الجهة المقابلة، والخطوة الطبيعية القادمة له هي مغادرة رقعة الشطرنج. وما يؤكد ذلك -حسب الرأي ذاته- أن الصراع بين الحكومة والرئاسة يتجاوز في بعض أشكاله الصراع بين الرئيس هادي وحكومته من جهة، وصالح والحوثي من جهة أخرى[98]».

ويذهب البعض إلى الاعتقاد بأن «كثيرين في معسكر هادي هم مثل نظرائهم في معسكر صالح والحوثيين؛ لا يستطيعون تحمل تكلفة السلام التي تقتضي استبعادهم من المشهد السياسي، لكنهم يستطيعون بكل سهولة تحمل تكلفة الحرب؛ لأنها تضمن استمرار وجودهم السياسي المختل»[99]، هذا ما كان يفسر سعي هادي المتواصل إلى إقالة حكومة خالد بحاح، باعتباره البديل الذي يهدد بقاءه واستمراره في الحكم، إلا أن ضغوطا داخلية وإقليمية ودولية أوعزت إلى هادي أنها لن تتعامل مع أي حكومة أخرى غير التي يتولى بحاح رئاستها، وهو ما أفشل التوجه الذي كان يعد له هادي لإزاحة بحاح؛ ما اضطر هادي إلى التحايل على ذلك بإجراء تعديل حكومي، وتعيين ثلاثة نواب لرئيس الوزراء في ديسمبر 2015، سعيا منه إلى الحد من سلطات ونفوذ نائبه ورئيس حكومته.

إلا أن الرئيس هادي تمكن في النهاية من إقالة نائبه ورئيس الحكومة خالد محفوظ بحاح، بعد أن تمكن من التمهيد لذلك على مستوى القوى السياسية اليمنية، وكذلك على مستوى الدول الإقليمية ذات النفوذ على القرار السيادي اليمني. ويرى مؤلف هذه الدراسة أن هادي تمكن من تحميل نائبه مسئولية الفشل في تقديم الخدمات والتعامل مع الأوضاع الإنسانية واستتباب الأمن في المحافظات المحررة. وعلى ما يبدو كان لتسويق ذلك إقليميا دور في تأييد قرارات الرئيس اليمني، والتي حاول خالد بحاح رفضها واعتبارها غير قانونية وغير دستورية وغير شرعية، إلا أن تلك المحاولات أظهرت بحاح في إطار من المزايدة السياسية التي لم تلق قبولا أو تفاعلا من جانب أي من الأطراف المحلية أو الإقليمية. كما يرى الكاتب أن هذه الإجراءات ستفضي إلى إقصاء -مؤقت- لخالد بحاح من السلطة، وستفرض مجريات أي تسويات أو تقاسم للسلطة عودته بضغط إما داخلي أو إقليمي، وذلك لما يتمتع به من علاقات جيدة مع أطراف الصراع في اليمن، وعلاقات جيدة مع دول الخليج والمنظمات والدول الأجنبية.

وفي المحصلة، ترى أطراف يمنية أن مسألة بقاء أو استبعاد الرئيس اليمني هادي، تتطلب -في المقام الأول- نجاح العملية السياسية وحل الأزمة السياسية والأمنية، وبلورة خارطة طريق جديدة تنطلق -بالضرورة- من المرجعيات الرئيسية، وهي: المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن رقم 2216. وهذا سيعيد الثقة إلى مؤسسة الرئاسة، ويقوي

98- فارع المسلمي باحث في معهد كارينجي للسلام بواشنطن، تصريح، 13 ديسمبر 2015.

99- أنور العنسي، «هل يؤدي خلاف الرئاسة والحكومة في اليمن لفشل مفاوضات السلام؟»، تقرير، قناة بي بي سي، 19 نوفمبر 2015.

حضورها، وهذا ما لا يمكن أن يتم مع الرئيس هادي الذي يعاني من المرض، ويحتاج رعاية صحية دائمة، بالإضافة إلى الاعتقاد السائد لدى اليمنيين أن هادي هو المتسبب الرئيس في فشل العملية السياسية خلال المرحلة الانتقالية.

وهكذا، ومن منطلق المعطيات السياسية الداخلية والخارجية؛ ندرك أن الاتجاه الذي تسير نحوه العمليات العسكرية وجولات التفاوض السياسي، تشير إلى أننا في الفترة الأخيرة من حكم الرئيس هادي، مهما طالت أو قصرت؛ فالمرحلة الانتقالية التي يديرها لم يتبق منها سوى «الشرعية» التي تحافظ عليها بعض القوى السياسية اليمنية والدول الإقليمية، حتى صياغة خارطة طريق تنتقل منها تلك الشرعية إلى اتفاق سياسي يحقق الانتقال إلى مشهد جديد تديره وجوه جديدة.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه: ما قدرة الرئيس هادي على الاستمرار في خلط الأوراق من أجل تمديد فترة بقائه على رأس السلطة في اليمن؟ أو ما المبررات التي قد تفرضها المستجدات والتي يمكن أن تجعل من هادي الخيار المناسب لفترة قادمة؟ خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار اتباع هادي لنهج سلفه صالح بتمكين موالين له في مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والسياسية والذي قد يشكل عائقا في إزاحته بسهولة عن المشهد اليمني.

3 - الرئيس السابق علي عبدالله صالح والقوى الموالية له

جاء تنحى الرئيس السابق علي عبدالله صالح عن الحكم في فبراير 2012، بعد أكثر من ثلاثة وثلاثين عاما من حكم اليمن، مدركا بـ«غريزته الانتقامية» -كما يتداول البعض- أن تنحيه ليس سوى استراحة محارب لتجاوز إعصار الثورات العربية الجامح؛ ليتسنى له لاحقا إدارة الفوضى بالاعتماد على تحالفات جديدة تتيح له فرصة الانتقام من خصومه وتقويض العملية السياسية؛ لذا سعى صالح عقب تنحيه إلى إبرام تحالف مع الحوثيين، اعتقادا منه أنهم السوط الكفيل بالانتقام من خصومه، بالإضافة إلى اتفاقهما بأن الدولة الاتحادية في اليمن ستفقدهما مراكز النفوذ المقدس التي كانت تسيطر عليها مناطق الشمال اليمني لعقود طويلة، والذي ينتمي إليه صالح والحوثي. ومن هنا، يمكننا القول إن هذه الحرب ليست سوى حرب دفاعية لمنع تفكيك الجغرافيا في المقام الأول، وفقا لوجهة نظر تحالف (صالح- الحوثي). أما الحقيقة فإن ما يقال إنه تفكيك للجغرافيا، لم يكن إلا تفكيكا لشبكة المصالح غير المشروعة التي يسيطر عليها صالح ويعتقد الحوثي أنه سيرثها.

وعلى الرغم من محاولات المجتمع الدولي طي صفحة الرئيس السابق صالح وأبنائه، بالإشارة إلى قرارات مجلس الأمن التي أقرت وأوصت بأن عملية الانتقال السياسي في اليمن تتطلب طي صفحة رئاسة علي عبدالله صالح، وكذلك الإشارة إلى دور نجله أحمد علي صالح في عرقلة المرحلة الانتقالية؛ فإن ذلك لم يشكل أي عائق أمام صالح في استمراره في مساعيه الانتقامية، خصوصا بعد حصوله على الحصانة بنص المبادرة الخليجية والتي مكنته من العمل بحرية للعبث بالمشهد السياسي والأمني - وهناك توجه قوي لإسقاطها- مع الأخذ بعين الاعتبار أن شعبيته بين أنصاره في شمال اليمن لا تزال كبيرة، وتحديدا بين رجال القبائل الموالين له، وبعض رجال السياسة الذين تمكن صالح من إغرائهم بالمال السياسي، وهذا كله يجعل طي صفحة صالح نهائيا محل نظر[100]، وخصوصا مع سعي أطراف داخلية وخارجية للإبقاء على أبناء صالح في إدارة المشهد السياسي والعسكري المستقبلي، بحكم ما تملكه هذه العائلة من حضور سياسي واجتماعي وثقل عسكري، وهذا ما قد تفرضه مستجدات التطورات المستقبلية. فيما يرى

100- «مجلس الأمن يطوي الصفحة السياسية لنجل صالح»، الجزيرة نت، 5 أبريل 2015.

آخرون أن أي مستقبل سياسي لصالح أو عائلته بات مستحيلا، وخصوصا مع المواقف الإقليمية الرافضة لهذا الحضور. وذلك يبدو منسجما مع تصريح وزير الخارجية السعودي الذي أكد أنه لا مستقبل لصالح في اليمن.

إن حالة الانقسام التي باتت تستحوذ على المشهد اليمني انعكست بنسبة كبيرة على قيادات حزب الرئيس السابق صالح، وهو ما دفع بعض رموزه إلى اللجوء إلى المملكة العربية السعودية وإعلان تأييدهم التحالف العربي؛ حيث بات مستقبل حزب المؤتمر الشعبي العام على حافة الانهيار والتفكك بمختلف مكوناته السياسية والعسكرية والاجتماعية، بعدما ذاب الحزب في مشروع الحوثيين وأصبح جزءا من حضوره السياسي(١٠١).

ويتوقع مؤلف الدراسة أن مستقبل حزب صالح سيظل غامضا، ولن يكون سوى مجرد حزب مكمل للحوثيين في الفترات المقبلة؛ وذلك لقبوله أن يكون واجهة سياسية لهم. والأهم من ذلك تسليمه عوامل قوة الحزب السياسية والعسكرية لمسلحي الحوثيين التي جعلت منها هدفا لضربات التحالف العربي. بيد أن الحزب سيكون قادرا على التقليل من هذه التأثيرات السياسية بشكل أو بآخر إذا ما بادر الشرفاء من قياداته الوطنية إلى التخلي عن صالح وحليفه الحوثي ومشروعهما اللاوطني لبعث روح جديدة في الحزب تمكنه من العودة إلى مساره الصحيح الذي انحرف به علي عبدالله صالح، والاستفادة من خبرات قياداته السياسية وقواعده الجماهيرية التي ستمكنه من التكيف مع أي تطورات ومستجدات.

وانطلاقا من تلك المعطيات، يرى مؤلف الدراسة أن حزب المؤتمر الشعبي ارتبط بحضور وسلطة الرئيس السابق، وارتبط أعضاؤه بحضورهم في السلطة ونفوذهم، وبات الآن يشكل عبئا اجتماعيا وسياسيا على أعضائه وقاعدته الجماهيرية، وهذا ما سيتطلب من الرئيس القادم العمل على استعادة المؤتمر وإعادة ترتيب البيت الداخلي، بحيث يتخلص من سطوة وتحكم الرئيس السابق وعائلته، وهو الأمر الذي سيسهم في خلق توازن سياسي مطلوب في هذه المرحلة. وأي تهاون في هذه المسألة سيصب في مصلحة جماعات الإسلام السياسي بجناحيه الإخواني والحوثي؛ الأمر الذي ستزيد معه حالة الاستقطاب المذهبي.

4 - الحوثيون

عندما نتكلم عن الحركة الحوثية فلا يمكن النظر إلى الفكر الحوثي بمعزل عن الفكر الشيعي الاثني عشري ورؤاه في الحكم والسياسة، والذي تحصر أدبياته أحقية سلالة معينة بالحكم والأمر، باعتبار ذلك قدرا سماويا لا يمكن تجاوزه أو التقليل من شأنه. وبالرغم من انتماء الحوثي إلى الزيدية -نسبة إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب- إلا أن المذهب الزيدي ليس فرقة واحدة بل يوجد به أربع فرق فرعية -بحسب المؤرخين- أهمها «الهادوية»، والتي تشكل الأغلبية، وهي سنة الشيعة، فهي لا تقدح في الصحابة، وتكتفي بتفضيل علي بن أبي طالب، كما أنهم لا يؤمنون بنظرية المهدي ولا يحللون المتعة ولا يستخدمون التقية. الفرقة الأخرى هي أقرب للشيعة الاثني عشرية منها للزيدية، وهي «الجارودية»؛ إذ لا يجدون بأسا في التهكم على أبي بكر وعمر والبخاري ومسلم، وهذه الفرقة هي التي ينتمي إليها والد مؤسس الحركة الحوثية بدر الدين الحوثي.

ويرى الكثير من أبناء الزيدية أن حسين الحوثي -مؤسس الحركة- خرج عن أدبيات وأفكار المذهب الزيدي في أمور كثيرة، مما جعل أفكاره أقرب للمذهب الاثني عشرى. ويرى الدكتور أحمد الدغشي، أستاذ فلسفة أصول التربية بكلية التربية بجامعة

101- تصريح نائب رئيس حزب المؤتمر الشعبي العام، أحمد عبيد بن دغر، المنشق عن الرئيس السابق صالح، **قناة العربية**، 17 أكتوبر 2015.

صنعاء، أن الظاهرة الحوثية نتاج فكر جارودي مغالٍ شط عن الزيدية، وأن مؤسس الحوثية في اليمن نسخة مستعارة من الفكر الاثنى عشرى، وأن ظاهرة الحوثية هي ظاهرة غريبة على المجتمع اليمني في أفكارها وأطروحاتها[102].

وأكد الدغشي في كتابات مختلفة أن التمكّن التربوي الأيديولوجي الذي استطاع حسين الحوثي أن يزرعه في نفوس أتباعه كان له تأثير كبير، حيث كان أنصاره لا يفرّون من المعركة، ويستقبلون الموت اعتقادا منهم بالوعد المقدّس والنصر الأكيد، كما أنهم كانوا يرفضون الموافقة على أيّة رؤية أو فكرة تطرح من بعض المرجعيات الزيدية يمكن أن تثنيهم عن الأفكار الهدامة.

وتنتهج الحركة الحوثية انتهازية سياسية في التعامل مع المعطيات الحاصلة في المشهد السياسي اليمني، فمنذ بدء الثورة اليمنية في فبراير 2011 مارس الحوثيون مختلف أشكال الانتهازية السياسية بدءا من رفضهم للتسوية السياسية وصولا إلى موافقتهم بشروط للمشاركة في الحوار، وانتهاء بعدم التزامهم بتنفيذ أي اتفاقات سياسية، حيث لم تسجل أي اتفاقات تم إبرامها مع الدولة اليمنية منذ 2004 أي خطوات فعلية لتنفيذ موادها من قبل الحركة الحوثية، وذلك منذ بداية حركتهم المسلحة، فهم ما أن يصلوا لهدنة وتسوية إلا وينطلقون منها لتجهيز أنفسهم لحرب تالية، في محاكاة للنموذج الإيراني في التفاوض والعمل السياسي.

وقد خسر الحوثيون الكثير من شعبيتهم وحضورهم بتصدرهم المشهد السياسي والعسكري وفشلهم الاقتصادي في إدارة الدولة، بل واستحواذهم على مقدرات اليمن، وتدميرهم للدولة، وإسهامهم إسهاما كبيرا في تمزيق النسيج الاجتماعي من خلال رغبتهم في السيطرة على السلطة بالقوة وتسييرها بالهيمنة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحوثيين باتوا رقما صعبا في المعادلة اليمنية، ولا يمكن إقصاؤهم من أي تسوية قادمة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل لدى الحوثيين الرغبة في العمل ضمن منظومة قوى سياسية مختلفة وفي إطار سيادة الدولة بعيدا عن توجه العصابات واعتقادات السمو المذهبي أو التميز العرقي؟ ويرى مؤلف هذه الدراسة أن الحوثيين يتعاملون مع المشهد السياسي والاجتماعي باستعلاء ناجم عن قلة خبرة سياسية، وعدم امتلاكهم قرارهم السياسي، وهذا ما يجعل مشاركتهم في إدارة مستقبل اليمن مرهونا بمعطيات التأثير في رغبتهم في إيلاء المصلحة الوطنية الأولوية.

وقد أكد القرار الأممي رقم 2216 ضرورة أن يسلم الحوثيون للدولة كل ما سيطروا عليه من سلاح متوسط وثقيل من المعسكرات، وبات من ضرورات بناء الدولة عدم السماح للحوثيين بامتلاك السلاح، أو بفرض وصاية من أي نوع على مناطق في اليمن، وهذا يتطلب جهدا سياسيا خاصا لإدماج الحوثيين في العملية السياسية بما يضمن المصلحة الوطنية لليمن، ولذلك دلالات على المستوى الإقليمي، حيث أكد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أن الحوثيين جزء من الشعب اليمني، ولديهم دور ليلعبوه في مستقبل بلادهم، لكن لا يمكن أن يكون لهم دور خاص، أو تشكيل ميليشيات خارج إطار الحكومة. وهذا أيضا ما دفع مسقط إلى السعي نحو التأثير في الحوثيين لحثهم على العودة إلى مسار العملية السياسية؛ لقناعتهم بتأثير الحوثيين في بناء السلام في اليمن.

5 - حزب التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين)

يجب التفكير في اليوم التالي لانتهاء الحرب بطريقة مختلفة تمكن السلطة القائمة من أن تكون مظلة وطنية لجميع القوى التي ستكون شريكة في التسوية السياسية. ومن هذا المنطلق، يمكننا الإشارة إلى بروز قوى رئيسة ستكون الأكثر تأثيرا في المشهد السياسي القادم في اليمن، وستصوغه في مرحلة ما بعد الحرب؛ وهي: جماعات الإسلام السياسي، وقوى الحراك الجنوبي. وتبعا لذلك، من المتوقع أن تبرز مشكلات كبيرة تهدد ما تم إنجازه من تسوية -إن تمت بالفعل- وهي أن هذه القوى تحفل بتناقضات كبيرة داخلها، وهو

102- أحمد محمد الدغشي، مرجع سابق.

الأمر الذي يوجب على التحالف العربي أن يقوم بجهد سياسي كبير في سياق إعادة ترتيب المشهد السياسي اليمني، بما يساعد على إطلاق عملية سياسية أكثر عقلانية ورشدا لتضمن استمرارها.

يشكل «الإخوان المسلمين» المكون الرئيس في حزب التجمع اليمني للإصلاح، لكنهم ليسوا المكون الوحيد؛ فهناك تيار مدني مقاوم للراديكالية الإخوانية -إن صح التعبير- يتنامى داخله، وأصبح أكثر تأثيرا، ولديه توجهات مختلفة تعمل إلى حد كبير ضد التعاليم الصارمة للإخوان. كما أن هذا التجمع السياسي يحوي جناحا قبليا له تأثيره الكبير في اليمن، يمكن القول إنه أقرب إلى أن يكون محافظا أكثر من كونه إسلاميا، ويمضي خلف مصالحه أكثر من أي شيء آخر.

لقد أصبح حزب التجمع اليمني للإصلاح صاحب حضور كبير في المستقبل السياسي لليمن لأسباب عديدة؛ أولها، امتلاكه قواعد كبيرة على مستوى المحافظات اليمنية شمالا وجنوبا، ونفوذه الذي استحوذ عليه إبان تحالفه الطويل مع الرئيس السابق صالح. وثانيها، دور عناصره في المقاومة الشعبية ضد الحوثيين، وتأييد قياداته السياسية والقبلية للعمليات العسكرية التي تقوم بها قوات التحالف العربي، وما لذلك من تأثير إقليمي يسهم في حضور الحزب بقوة في مستقبل العمل السياسي.

وترتبط الحزب على مستوى القيادات علاقات طويلة وقديمة مع المملكة العربية السعودية، فرئيس الحزب السابق الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر (1933 - 2007) كان أحد رجال المملكة الأقوياء في اليمن بحضوره الاجتماعي ونفوذه السياسي والقبلي. وينطبق ذلك على قيادات حالية على المستويات السياسية والقبلية والدينية. وعندما صنفت السعودية في فترة سابقة جماعة «الإخوان المسلمين» كجماعة إرهابية، كان استثناء الجماعة في اليمن، ممثلة في حزب التجمع اليمني للإصلاح، رسالة لعمق العلاقة التي تربط المملكة بالحزب والتي كانت تتسم بالفتور في فترات مختلفة وذلك لدواع تتعلق بالمملكة، وكان الحزب أولى القوى السياسية اليمنية تأييدا للعمليات العسكرية للتحالف العربي عبر بياناته وتصريحاته المختلفة.

إلا أن الحزب في الواقع ظل حبيس أيديولوجياته بشكل أو بآخر التي باتت مكشوفة في العمل السياسي وموضع استهجان، بالإضافة إلى الحساسية التي يشكلها حضوره السياسي بالنسبة لبعض دول التحالف العربي، وعلى رأسها الإمارات ومصر. كما أن ثأرية علاقاته القديمة مع أبناء المحافظات الجنوبية تجعله محط انتقاد دائم وعدم قبول في المشهد السياسي، على الرغم من حضور قياداته وقواعده في المشهد إجمالا، وهي تحاول التغلب على ذلك بالانضواء تحت تجمعات سياسية بمسميات أخرى، مثل الحراك والمقاومة الشعبية.

6 - الحراك الجنوبي

الحراك الجنوبي هو حراك شعبي بدأ في عام 2007 في جنوب اليمن من خلال جمعية المتقاعدين العسكريين والأمنيين، الذين سرحهم الرئيس السابق صالح من عملهم. ويطالب التجمع باستقلال جنوب اليمن الذي يعتبرونه «بلدا محتلا» بالقوة العسكرية من قبل اليمن الشمالي. وتعالت الأصوات الجنوبية المطالبة بفك الارتباط وعودة الأوضاع إلى ما قبل تحقيق الوحدة اليمنية في مايو 1990، خصوصا عقب تحرير عدن من الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق صالح في يوليو 2015، وكان لذلك دور في تعزيز النوايا الجنوبية لاستعادة الدولة.

ويذهب مؤيدو هذا الخيار إلى أن هذه فرصة لا يجب إهدارها، خصوصا أن دول الخليج سوف تسعى إلى دعم أي استقرار يسود اليمن ولو بشكل جزئي. كما يرى سياسيون مشروعية هذا التوجه، إلا أن تقسيم اليمن، علاوة على أنه يضرب مصداقية دول التحالف العربي التي أعلنت أنها تستهدف الدفاع عن الشرعية وعن وحدة اليمن؛ قد يفضي إلى تقديم شمال اليمن بكل موارده وسكانه وإستراتيجية موقعه لنفوذ إيراني يشكل تهديدا مباشرا للمملكة العربية السعودية ولدول الخليج العربي...إلخ.

والجدير بالذكر هنا أن هناك حقيقة أصبحت واقعا يسيطر على اليمن؛ فحواها أن الجنوب والشمال، على السواء، جرى فيهما تغيرات وتحولات كبيرة على مدار خمسة وعشرين عاما، وما يمكن تأكيده أن الحراك الجنوبي بات اليوم (٢٠١٦) يتمتع بحضور ونفوذ كبير في المحافظات الجنوبية، وعلى وجه الخصوص عدن والمحافظات المحيطة (أبين، لحج، الضالع)؛ فقد أصبح على رأس السلطة المحلية في محافظة عدن قياديان من مؤسسي الحراك الجنوبي؛ هما: محافظ عدن وقائد الشرطة، وهما أمام محك واختبار صعب لإثبات مدى قدرة الحراك على فرض حضوره بالحفاظ على الأمن والاستقرار وتوفير الأجواء الآمنة والمناسبة لإعادة الإعمار والتنمية.

وبالرغم من تجاذبات القيادات المختلفة التي قادت «الحراك الجنوبي» خلال الفترات الماضية، إلا أن القاسم المشترك هو الدعوة الى إنصاف الجنوب -شريك الوحدة- الذي تعرض لإقصاء سياسي وعسكري متعمد، وأضحت فكرة إعادة الدولة إلى الجنوب هو الحلم الذي تصبو إليه الكثير من القيادات الجنوبية والمواطنين في المحافظات الجنوبية، عبر شكل الدولة المستقلة، أو الفيدرالية وصلاحيات الحكم المحلي الكامل، خاصة مع الصلاحيات المطلقة للقائمين على إقليم عدن بمحافظاته الأربع (عدن، لحج، أبين، الضالع).

ولا يختلف الوضع كثيرا في إقليم حضرموت بمحافظاته (حضرموت، شبوة، المهرة، سقطرى)، حيث بات تحريرها من عناصر أنصار الشريعة (القاعدة)، بقوات عسكرية من قوات النخبة الحضرمية التي تم تدريبها على أيدي القوات المسلحة، دافعا قويا في نفوس أبناء حضرموت لتستقل بقرارها وثرواتها وحضورها التاريخي والإنساني والاجتماعي، وهويتها المعتدلة وسماحة فكرها وثقافتها ومذهبها.

7 - الجماعات الإسلامية المتشددة (القاعدة، داعش)

شهد تنظيم القاعدة في اليمن طفرة تنظيمية وعلى مستوى نشاطه. لكن رغم حضوره وسيطرته على مناطق مختلفة، إلا أنه يشهد تحديات مستقبلية على محاور مختلفة، نوجزها فيما يلي:[103]

- عمليات الاختراق التنظيمي التي أصبحت تهدد مستقبله.
- مدى قدرته على الحفاظ على معاقله ومكاسبه المادية والسياسية في ظل تطور الأوضاع الحالية.
- مدى القدرة على الاستمرار في جذب المقاتلين الأجانب للحفاظ على تمدده وانتشاره.
- مدى قدرته على الحفاظ على شبكة العلاقات الداخلية.
- مدى قدرته على الصمود في مواجهة انتشار تنظيمات أخرى مثل داعش.

103- علي بكر، «مستقبل تنظيم القاعدة في اليمن»، مجلة **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، 7 أكتوبر 2015.

ومن واقع هذه التحديات، فإن استمرار حالة الفوضى وفشل الدولة اليمنية الشرعية في بسط نفوذها في المناطق التي باتت تحت سيطرتها؛ يشير إلى استمرار تنامي كل من القاعدة التي تمتلك خبرة أكبر بطبيعة التقسيمات الجغرافية والاجتماعية، وغيرها من التنظيمات المتطرفة المسلحة التي تنتعش في ظل بيئة خصبة ومناسبة للحضور في المدن، خاصة أن هذه التنظيمات تتحرك بحذر سعيا إلى ترتيب تنظيماتها والابتعاد بقواعدها عن خوض مواجهات شاملة ضد الحوثيين.

وفيما يتعلق بتنظيم داعش يرى مؤلف الدراسة أن حضور هذا التنظيم في اليمن لا يزال يسوده الغموض، وأن ما يقع من عمليات يتبناها داعش لا تتعدى كونها أوراقا للضغط السياسي يتم استخدامها من قبل بعض القوى السياسية – علي عبدالله صالح- بهدف إحداث نوع من الإرباك في المشهد اليمني دون تلمس حقائق موثوق منها حول وجود فعلي للتنظيم من عدمه، أو ارتباط إحدى الجماعات الإرهابية في اليمن بالتنظيم الأم في العراق وسوريا. بيد أن أطرافا أخرى تأخذ وجود داعش في اليمن مأخذ الجد والدراسة، وذلك انطلاقا من مبايعة جلال بلعيدي وهو قيادي سابق في تنظيم القاعدة، لقائد تنظيم داعش بالعراق «أبو بكر البغدادي» في أغسطس 2015. ويفسر الدارسون المتخصصون في شئون الجماعات المتطرفة أن مبايعة بلعيدي فجرت صراعا داخليا بين قيادات وأعضاء تنظيم القاعدة في اليمن وعناصر داعش، كون القيادي في القاعدة خالد باطرفي قد أبدى في تسجيل مصور اعتراضه على مبايعة داعش. الشاهد هنا أن القيادي بلعيدي من القيادات التي كانت تتهم بقربها من النظام السابق بشكل أو بآخر.

والمتابع لبيانات من يصفون أنفسهم بـ «داعش اليمن» يرى أنها تتركز في المناطق التي تتواجد فيها الحكومة الشرعية، وترتكب عملياتها على سبيل المثال في عدن بشكل رئيسي وحضرموت وأبين. وتتناول المواقع الإلكترونية الإخبارية المحلية، وفقا لمصادر قبلية، إنشاء داعش معسكرا لتدريب عناصره فى منطقة نائية بصحراء حضرموت المحاذية للحدود السعودية. غير أن التنظيم تلقى ضربة قوية مع مقتل مؤسس التنظيم باليمن جلال بلعيدي، بطائرة بدون طيار في يناير 2016.

8 – مستقبل نفوذ القوى الإقليمية في اليمن

سعت دول الخليج إلى الحفاظ على مصالحها في اليمن من خلال خلق أدوار اقتصادية وسياسية لها خلال العقود الماضية، إلا أن الأزمة الحالية خلقت فقدانا للثقة بين أطياف العمل السياسي، أدى إلى احتدام الصراع، ودخول طهران عبر بوابة الحوثيين، وظهور مستجدات إقليمية فرضت على الخليجيين التدخل القوي في اليمن على أرضية التحالف العربي، لإخراجه من أزمته؛ ليس بالمساعدة الاقتصادية فحسب، بل والسياسية والعسكرية أيضا[104].

وتحاول دول مجلس التعاون الخليجي أن توازن في إدارتها للمشكلة اليمنية بين المنهجين العسكري والسياسي، وهو ما ظهر من خلال «إعلان الرياض» الصادر عن قمة مجلس التعاون في دورته رقم 36 التي انعقدت في ديسمبر 2015، والذي أكد دعم الحل السياسي الذي يحقق الأمن والاستقرار، ويُمكّن اليمن من تجاوز أزمته. وعبر «الإعلان» عن استعداد المجلس لتبني مؤتمر دولي لإعادة إعمار اليمن، ووضع برنامج عملي لتأهيل الاقتصاد اليمني وتسهيل اندماجه مع اقتصاد دول الخليج العربي، بشرط وصول الأطراف اليمنية إلى حل سياسي[105].

104– ظافر محمد العجمي، «موقف دول الخليج من التطورات الراهنة في اليمن»، مركز الجزيرة للدراسات، 23 مارس 2015.

105– إبراهيم منشاوي، أحمد عبدالتواب، «سيناريوهات وخيارات.. الصعود الحوثي ومستقبل أمن الخليج»، المركز العربي للبحوث والدراسات، 16 نوفمبر 2014.

وستحرص دول الخليج -وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة- على استمرار حضورها بقوة في المشهد اليمني السياسي والاقتصادي والعسكري؛ فتصدر السعودية والإمارات إدارة مسرح العمليات العسكرية على الأرض، يعد رسالة قوية إلى مختلف الأطراف الإقليمية والدولية؛ أنه «بات لنا مصالح لن نفرط فيها»، وأن الدماء التي سالت خلال المعارك سيكون لها ضريبتها من النفوذ على القرار السيادي. قد يزعج هذا التحليل النزعة الوطنية للمواطن اليمني، إلا أن عالم التحالفات والنفوذ الإقليمي للدول، بات مقبولا في عالم المصالح. بيد أن السؤال الذي يفرض نفسه: هل توافق المصالح القائم بين السعودية والإمارات سيظل كما هو؟ أم أن تحالفات إقليمية مختلفة ستفرض نفسها مستقبلا؟ بالإضافة إلى التحالفات الداخلية المحلية؛ فكل الأطراف تحاول عقد تحالفاتها وفق مصالحها.

لقد شكلت عملية عاصفة الحزم تحولا إستراتيجيا بالغ الأهمية لدول الخليج من سياسة احتواء النفوذ الإيراني إلى سياسة المواجهة، وإعادة تصويب مسارات التفاعل بين مصالح الدول على قاعدة التوازن والواقعية، وتقديم نماذج مختلفة من الحضور العربي، سواء على مسرح العمليات العسكرية، أو على المسرح السياسي الدولي، بهدف إعادة رسم التوازنات الإقليمية العربية في مواجهة النفوذ الإيراني بالقوة، وإنهاء فكرة تكوين ميليشيات شيعية ذات ولاء طائفي، تمكن إيران من السيطرة الإستراتيجية على المنطقة[106].

هذه التحولات عكست نفسها -بالضرورة- على مستقبل نفوذ القوى الإقليمية في اليمن، خصوصا في ظل التقارب الكبير بين طهران والغرب على حساب دول الخليج -عقب الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة دول (5+1) في يوليو 2015 - وتزايد طموح إيران في دعم حلفائها في المنطقة العربية، وفى مقدمتهم الحوثيون، من أجل استكمال ما يعرف بحزام النار الشيعي.

كل تلك المعطيات أثرت في المشهد اليمني برمته، وجعلته أكثر تعقيدا من أي وقت مضى، فأصبحت المتغيرات والمستجدات السريعة تحمل مفاجآت كثيرة ليست في حسبان القوى المتصارعة داخل اليمن؛ فاختلاف خارطة التحالفات الداخلية أفضى إلى واقع مختلف تحاول فيه القوى الاقليمية مجاراته بسياسة العصا والجزرة، بينما تحاول القوى الداخلية الموازنة بين واقع المتناقضات الإقليمية وفق المصالح الخاصة أولا، ثم المستجدات الوطنية والصالح العام ثانيا، وذلك ما يفرضه الأمر الواقع للانتصارات العسكرية وجولات التفاوض السياسي.

لقد أصبح من الضروري أن تتجاوز دول مجلس التعاون الخليجي مرحلة تعزيز علاقتها مع النخبة السياسية إلى تعزيزها على المستوى الشعبي والاجتماعي، خصوصا أن اليمن باتت بحاجة للدعم والمساندة والإغاثة الإنسانية والإعمار والتنمية. وهذا يفرض خارطة طريق لابد أن تدرك أبعادها الدول الخليجية، وفي مقدمتها السعودية، إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون دون أن تؤسس لواقع سياسي وأمني وعسكري على وفاق معها، ويصب في الوقت ذاته في مصلحة الأمن القومي العربي.

خاتمة: السيناريوهات المحتملة لمرحلة ما بعد الحرب

انطلاقا من التحليل السابق، نطرح هنا ثلاثة سيناريوهات لمستقبل المشكلة اليمنية. وتعتمد فرص تحقق أي من هذه السيناريوهات على التفاعل القائم والمتسارع بين المحددات المختلفة، وطريقة إدارة الفاعلين، المحليين والإقليميين، للأزمة الراهنة.

106- محمود خلف، «الأبعاد الإستراتيجية للعمليات العسكرية باليمن»، محاضرة، دورة 45، كلية الدفاع الوطني، 15 ديسمبر 2015.

السيناريو الأول: دولتان متوازيتان

يقوم هذا السيناريو على افتراض استمرار الوضع الراهن لفترة طويلة دون حسم عسكري أو تسوية سياسية، بمعنى استمرار سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء ومعظم محافظات مناطق شمال اليمن، بما يمكنها من خنق السلطة الشرعية وإدارة السياسة النقدية والمالية والسيادية للدولة. في المقابل، يستمر بقاء الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي في السلطة بدعم إقليمي ودولي، وإدارة ما أمكن من شئون الدولة والحكومة من العاصمة المؤقتة عدن، بالقدر الذي تسمح به معطيات الواقع السياسي والاقتصادي، وفي إطار المساحات الجغرافية التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية. والاتجاه نحو استنساخ البديل السيادي الذي تدير به شئونها. ويعني ذلك في التحليل الأخير استمرار حالة من الاستقطاب والازدواجية في مؤسسات الدولة بسبب استمرار سيطرة سلطة انقلابية على العاصمة تحكم وفق مشروع سياسي يحمل طابعا «طائفيا»، ويقصي الأطراف المختلفة معه، ويتجه إلى تشكيل مجاميع مسلحة موازية للدولة تمثل ذراعه «الميليشياوية». وتتمثل ملامح هذا السيناريو في تقسيم اليمن إلى مناطق نفوذ وسيطرة تحكمها القوة، عبر شكل يشبه الدولتين، الأولى: فرضها الأمر الواقع والقوة، والثانية: تمتلك الشرعية والدعم الإقليمي والدولي.

بينما تستمر الجهود والمساعي السياسية والدبلوماسية للمبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ أحمد وأطراف إقليمية ودولية أخرى تعمل على بلورة المزيد من المبادرات والأفكار الكفيلة بتقريب وجهات النظر، لكن تظل مبادرات التسويات وجولات الحوار السياسي- وفق هذا السيناريو-، مجالا لإضاعة الوقت وتسويقا سياسيا على المستوى الإقليمي والدولي، تحرص فيه كل الأطراف على الجلوس إلى طاولة الحوار، سعيا لتجنب اتهامها بعرقلة التسويات السياسية. ويأتي ذلك ضمن مشهد إقليمي ودولي تتفاوت فيه الأطروحات السياسية، بناء على الصراعات والحرب بالوكالة والتسويات السياسية في المنطقة.

ويصاحب هذا السيناريو، استمرار المواجهات العسكرية بين الجيش الوطني الموالي للشرعية والمقاومة الشعبية تحت سيطرة وغطاء جوي ودعم لوجستي على الأرض من قبل قوات التحالف العربي، ضد المجاميع المسلحة للحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق، انطلاقا من سعي الأطراف المتصارعة إلى فرض معطيات سياسية جديدة بقوة النتائج العسكرية. وهذا سيؤدي إلى تزايد الأوضاع الأمنية سوءا واضطرابا، وسيسمح للمسلحين المحسوبين على الأطراف المتصارعة بإدارة المشهد الأمني بفوضوية ترتفع فيها اغتيالات الشخصيات السياسية، واستهداف الصحفيين والإعلاميين، واعتقال النشطاء، واستمرار توسع عناصر القاعدة في المناطق المختلفة، وبالمحصلة فإن هذا السيناريو سيفضي إلى تفكك الدولة وتقسيمها إلى دولتين أو أكثر يديرها زعماء ميليشيات متطرفة.

وسيفضي هذا السيناريو إلى كارثة اقتصادية وإنسانية محققه؛ فالحوثيون ليس لديهم كوادر مؤهلة يمكن أن تدير مؤسسات الدولة، وتجلى ذلك في الفشل الاقتصادي والإداري والسياسي الذي باتت تعيشه مؤسسات الدولة، وبات تأثيره كبيرا في الحياة اليومية لليمنيين وآلية عمل الدولة؛ حيث ألقى الوضع الحالي مزيدا من الأزمات داخل القطاعين الحكومي والخاص، وبدأ الاقتصاد اليمني يدخل في عزلة عن العالم، وتعرُّض الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى استنزاف خطير من قبل الحوثيين، حيث تشير التقارير إلى أن الاحتياطي النقدي بلغ في سبتمبر2014 خمسة مليارات وسبعمائة مليون دولار، انخفض في سبتمبر2015 إلى مليار وأربعمائة مليون دولار[107].

107– مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٥. (http://www.economicmedia.net)

ويعزز من هذا السيناريو عدد من العوامل، نوجزها فيما يلي:

- المقاومة الشديدة للحوثيين والقوات الموالية لصالح التي مكنتهم من الصمود لفترة طويلة.

- الضبابية السياسية التي تراود الأطراف الإقليمية والدولية والقوى اليمنية، والتي تحول دون تحقيق أي تقدم في المفاوضات السياسية حتى على مستوى بناء الثقة للدخول في حوار سياسي جاد.

- الخلافات التي بدأ الحديث عنها بين القوى الموالية للشرعية على النحو الذي باتت بعض الأطراف تنتقد صعود نجم قوى الإسلام السياسي، مثل السلفيين في عدن أو الإخوان المسلمين في تعز، وانعكاس ذلك على ميل دعم بعض دول التحالف العربي لطرف دون آخر، وأيضا ظهور خلافات بين الحوثيين وأنصار الرئيس السابق صالح في المواقف السياسية والتحالف العسكري.

- تنامي التأثيرات السلبية المذهبية والعنصرية والمناطقية وتفاقم ذلك بشكل كبير، على نحو بات يؤثر على القبول الاجتماعي للتسويات السياسية؛ فأبناء محافظات شمال اليمن الموالين للشرعية لم يتمكنوا من العودة إلى عدن، نظرا لعدم قبول أبناء المحافظات الجنوبية لهم، والأمثلة لذلك كثيرة.

وفي المقابل، مازالت هناك مجموعة من العوامل التي تعيق تحقق هذا السيناريو، أهمها:

- الإجماع -النسبي- الداخلي الشعبي والسياسي والاجتماعي ضد الحوثيين والموالين لصالح، والذي عمل على توحيد الجبهات المختلفة ضد مطامعهم، والذي يصب باتجاه قناعات اليمنيين بضرورة التخلص من هذا الجماعة أو الحد من سلطتها.

- المواقف الرافض للمملكة العربية السعودية ودول التحالف العربي لاستمرار بقاء فصيل يهدد أمنها القومي على الحدود الجنوبية، ويمكنه أن يشجع قوى معارضة داخل السعودية أو الخليج لاشتعال فتيل احتجاجات تندلع شرارتها وتشكل خطرا عليها، مما سيدفع بأطراف إقليمية ودولية إلى السعي للخروج بتسوية سياسية.

- إدراك المملكة العربية السعودية ودول التحالف العربي خطورة استمرار الفوضى في اليمن، وما يمثله ذلك من خطر داهم على استقرار المنطقة، كونهم سيجدون أنفسهم محاصرين بين كماشة تداعيات خطر الوضع العراقي والسوري، والخطر القادم من اليمن. وستتحمل الخزينة الخليجية نفقات حروب لا تتوقف لحماية الأمن القومي لدولها.

- المخاوف الأمريكية والغربية من تنامي وتوسع العناصر المتطرفة من تنظيم القاعدة أو غيره، وسعيها إلى حماية مصالحها في المنطقة وتأمين حركة الملاحة الدولية، وبالتالي فهي ترى أن استمرار حالة الفوضى في اليمن سيعزز من حضور هذه الجماعات.

السيناريو الثاني: النموذج اللبناني

بات الحوثيون يشكلون قوة عسكرية حقيقية على الأرض، لديها من النفوذ والأنصار ما يؤهلها لتلعب دورا مختلفا في أي تسوية سياسية قادمة. وبات هذا التوجه أكثر وضوحا لدى الفواعل الإقليمية والقوى الكبرى التي تعمل على استيعاب مكون الحوثيين ضمن حالة مختلفة. هذه المعطيات يمكن أن تدفع الأمور في اتجاه تطور سيناريو باتجاه تسوية سياسية في صياغة جديدة، تستوعب الحوثيين ضمن نموذج حزب الله في لبنان، ليستحوذ الحوثي وأنصاره على تمثيل وحصة ونسبة في كل من قوات الأمن والجيش والبرلمان والحكومة، بالإضافة إلى الاحتفاظ بالجناح العسكري والأمني الذي يمتلكه الحوثيين اليوم، وما يكرس ذلك هو واقع

النفوذ الإيراني في اليمن الذي أعلن احتفاله حين سقطت صنعاء بيد الحوثيون، وعندما جدد نائب القائد العام لقوات الحرس الثوري الإيراني اعترافه بنفوذ وتغلل بلاده في اليمن بتبعية وكلائهم الحوثيين الذين شبههم بحزب الله اللبناني.

وبالنظر إلى هذه المعطيات يمكننا قراءة سعي إيران إلى تكرار نموذج حزب الله في لبنان كصيغة سياسية وعسكرية تمتلك واقعا للدول المصغرة داخل الدولة، باعتبار الحوثيين كيانا لميليشيا مسلحة تبسط سيطرتها على مساحات جغرافية، ولديها من النفوذ الاجتماعي والقبلي ما يؤهلها لبلورة مشروع جامع لأنصارها، تمتلك من خلاله الشراكة في السلطة ومنحهم الثلث المعطل، وهذا ما بات يلقى حضورا ودعما دوليا يتجه نحو خلق شكل من التحالف مع الحوثيين في مواجهة القاعدة والتنظيمات المتطرفة الأخرى، وهذا ما تحدثت عنه الغرفة المغلقة في المباحثات السياسية بين الأطراف اليمنية برعاية دولية تسعى للضغط على القوى الإقليمية لتجاوز المرجعيات الرئيسية لحل المشكلة اليمنية، والدفع نحو القبول بصيغ حلول جديدة تؤسس لنموذج حزب الله في اليمن.

ويستند هذا السيناريو إلى افتراض موافقة طرفي الصراع: الحكومة اليمنية الشرعية والقوى السياسية الموالية لها من جهة، والحوثيين والقوى الموالية للرئيس السابق صالح، من جهة أخرى، للوصول إلى صيغة اتفاق جديدة، تخرج الحوثيين من دائرة كونهم ميليشيا أو انقلابيين إلى لعب دور رئيس كحزب اللـه في لبنان، تمكنهم من تشكيل تحالفات يديرون من خلالها مشروعهم السياسي. ويتوقف تحقق هذا السيناريو على القدرة على الوصول للمصالحة السياسية والتوافق بين الأطراف والقوى المختلفة، وانسحاب الحوثيين من صنعاء ومن مؤسسات الدولة، واحتواء التأثيرات المترتبة على ذلك، بما يقلل من آثارها على الأوضاع الداخلية.

بيد أن هذا السيناريو يحتاج إلى جهد سياسي كبير وشاق ومواءمات داخلية وخارجية تتم بين الأطراف المتصارعة داخليا والداعمة لها خارجيا؛ للتوصل إلى صياغة ووضع نهائي يحقق مصالح الأطراف كافة، ويقدم فيها كل طرف مجموعة من التنازلات مقابل الحصول على مجموعة من الامتيازات.

هذه المعطيات تفرض على السعودية ودول الخليج تحمل مسئولياتها تجاه ما يجري في اليمن، وهذا بالضرورة يستلزم إطارا واضحة معالمه؛ حتى لا تتحول جبال اليمن إلى مغارات «تورا بورا» جديدة يُصَفِّي فيها الغرب حساباته مع الإرهاب دون التفات إلى مصلحة اليمن أولا ودول الخليج ثانيا؛ لذا فإن التزام دول الخليج بطرح مبادرة برجماتية هو بمنزلة الواجب[108]، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أي تسوية سياسية لا تأمن فيها السعودية ودول الخليج التهديد والخطر القادم من اليمن، لن تدفعها إلى الإسهام في أي تنمية أو دعم اقتصادي يعيد بناء اليمن. إن أي تسوية سياسية لن يُكتب لها أي نجاح إلا بتسوية مرضية لكل الأطراف المتصارعة والفواعل الإقليمية.

ويعزز من فرص تحقق هذا السيناريو العوامل التالية:

- رغبة الأطراف الداخلية والإقليمية في التوصل إلى تسوية مقبولة لإيقاف الاقتتال، والضغط الدولي لإيقاف الحرب والتوصل لتسوية سياسية باتجاه استيعاب الحوثيين في السلطة.

- إمكانية قبول القوى السياسية بتسوية تضمن تمثيل الأطراف المختلفة بنسب وفق محددات ومعايير تضمن سير العملية السياسية.

وفي المقابل، هناك عدد من العوامل التي تعيق تحقق هذا السيناريو:

108- ظافر محمد العجمي، «موقف دول الخليج من التطورات الراهنة في اليمن»، مرجع سبق ذكره.

- صعوبة تجاوز قرار مجلس الأمن رقم 2216 القاضي بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

- عدم قبول دول التحالف، وعلى رأسها السعودية، بتكرار نموذج حزب الله في اليمن لأنه سيصبح ببساطة قوة تهدد أمنها القومي على الحدود الجنوبية لها، وهو السيناريو الذي سعت عمليات التحالف العربي العسكرية إلى القضاء عليه من خلال تحجيم القدرات العسكرية للحوثيين، بالإضافة إلى توقع معارضة قوى يمنية.

- عدم وجود أي حاضنة شعبية للحوثيين في الجنوب اليمني ومناطق أخرى تسمح لهم بالحضور والتأثير على مساحات جغرافية مختلفة، كما في حالة حزب الله الذي كان لوجوده ودعمه من قوى إقليمية (سوريا، وإيران) مبرراته باعتباره مكونا للمقاومة ضد إسرائيل.

- عدم امتلاك الحوثيين حزبا منظما متماسكا كحزب الله، بالإضافة إلى سعيهم إلى أكثر من فكرة الشراكة في السلطة إلى الاستحواذ، وعدم توافر المعطيات الجامعة الوطنية التي يمكن أن تدفع اليمنيين للالتفاف حول الحوثيين، كعدو مشترك مثل إسرائيل؛ فالحوثيون لا يقتلون سوى اليمنيين.

السيناريو الثالث: تقاسم السلطة في ظل دولة فيدرالية

يفترض هذا السيناريو فكرة الذهاب لتقاسم السلطة عبر تسوية سياسية قائمة على تنفيذ المرجعيات الرئيسية لحل المشكلة اليمنية، والمتمثلة في قرار مجلس الأمن رقم 2216، ومخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، في ظل النظام الفيدرالي الذي يتكون من عدد من الأقاليم في الجنوب وفي الشمال، من خلال إجراء انتخابات عامة بإشراف إقليمي ودولي، تلتزم فيها جميع القوى السياسية بقبول نتائجها، عبر شراكة سياسية أو استحواذ طرف على الحكم بقبول شعبي وجماهيري، ومعرفة كل القوى حجمها وحضورها الحقيقي دون فرض ذلك بالقوة المسلحة أو التدخل الخارجي، يتبعه الاستفتاء على دستور دائم يحدد شكل نظام وصلاحيات الحكم والدولة.

ويعد هذا الاتجاه أحد السيناريوهات القابلة للتنفيذ، وذلك لتوافق معظم القوى السياسية على خطوطه العريضة، واستعداد وقبول كل الأطراف المبدئي لشكل الدولة الفيدرالي. بيد أن الإشكال هنا هو تفسير كل طرف للمرجعيات القائم عليها حل المشكلة اليمنية، وذلك بناء على مصالحه ووفقا لتحقيقه لغاياته وأهدافه وما يتناسب مع قراءته لمتغيرات المشهد العسكري والسياسي.

وفي الوقت الذي يرى فيه مؤلف هذه الدراسة أن جهود تحقيق هذا السيناريو ستفضي إلى حل، إلا أنه وبطبيعة الحال يتطلب جهودا مضنية من جولات التفاوض، ويتطلب تجاوب الحوثيين والقبول بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2216، والدخول في مفاوضات لتسليم المعسكرات والمدن والسلاح للدولة، وبدء الشروع في مرحلة انتقال جديدة. كما يتطلب أيضا انخراط المملكة العربية السعودية وإيران بثقلها في المفاوضات، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ فأي فرص لنجاح أي عمل سياسي لن تكون إلا بتوافر الإرادة السياسية للأطراف الخارجية للتوصل إلى حل. وقد سعت جولات المفاوضات التي عُقدت علنا وسرا بين الحكومة اليمنية والحوثيين والموالين لصالح عبر الرعاية الأممية، إلى محاولة بناء الثقة بين الطرفين على أسس ومرجعيات تقر بأهمية الوصول إلى تسوية شاملة تستوعب الجميع، وتعمل على تثبيت وقف دائم لإطلاق النار وضمانة استمراره عبر إجراءات تسليم السلاح الثقيل والمتوسط وضمان عودة احتكار الدولة لاستخدام القوة وبسط سيطرتها على المحافظات اليمنية.

ويرى مؤلف الدراسة أن هذا السيناريو هو الأقرب إلى التحقق، وأن الأمر سيفضي إلى تقاسم للسلطة في إطار تسوية تقر الفيدرالية بشكل قد يختلف عن الذي أقرته مخرجات الحوار، وسيتطلب هذا إرادة سياسية من كل الأطراف، وجهودا تفاوضية للوصول إلى صيغة تسوية تسمح بتطبيق مرجعيات حل المشكلة اليمنية ويتطلب دعما حقيقيا من الدول المؤثرة، إقليمية ودولية. وقبل الوصول إلى ذلك، سيدفع التصعيد العسكري إلى الدخول في حالة فوضى «مؤقتة» وهو وضع أشبه بالحرب الأهلية سيترتب عليه انهيار الوضع الإنساني والاقتصادي.

ويعزز من فرص تحقق هذا السيناريو العوامل التالية:

- إدراك الحوثيين وصالح للخسائر التي تلقوها في المواجهات التي أضعفت قدراتهم العسكرية والصاروخية وقطعت خطوط الإمداد اللوجستية، وخسارتهم للمناطق التي كانوا يسيطرون عليها.

- تأخر الحسم العسكري وصعوبته، وعدم توقع قيادة التحالف العربي والحكومة اليمنية أن تطول فترة الحرب، والمتغيرات الإقليمية في سوريا وإيران التي قد تدفع قوات التحالف إلى التغيير من إستراتيجيتها، والتخوف من تنامي أي خلافات بين قوات التحالف أو الأطراف اليمنية أو تباين التحالفات الداخلية.

- اقتناع التحالف بضرورة إعطاء فرصة للعمل السياسي، والبحث عن مخرج للمشكلة اليمنية والاكتفاء بما حققته العمليات العسكرية من نتائج للضغط على الأطراف المختلفة لتقديم تنازلات.

- مرونة القوى السياسية وقبولها بإعادة النظر في بعض مواد مخرجات الحوار الوطني، والمتعلقة بعدد الأقاليم أو تقسيمها الجغرافي وبما يحقق مصلحة الجميع، أو القبول بالفيدرالية التدريجية.

وفي المقابل يعيق تحقق هذا السيناريو العوامل التالية:

- حقيقة المؤشرات العسكرية التي تؤكد أن القوات الموالية للشرعية والمدعومة من التحالف تحاول تغيير معطيات الحقائق وتحقيق المزيد من الانتصارات، خصوصا مع التقدم الظاهر بمحيط العاصمة صنعاء، مقابل استمرار الحوثيين وقوات صالح بالحشد العسكري والاجتماعي والإعلامي والاستمرار بإطلاق الصواريخ الباليستية على الأراضي السعودية، والاستمرار في حصار المدن والمدنيين.

- التوجه العقائدي لدى الحوثيين بضرورة أن يكون الحاكم من البطنين -من آل بيت رسول الله- وإيمانهم بأنهم يحاربون دفاعا عن الحق، وهذا يجعلهم غير مستوعبين للحسابات السياسية أو العسكرية.

- عدم جدية الرئيس اليمني للوصول إلى تسوية سياسية؛ لاعتقاد سائد بين السياسيين أن التسوية ستفضي إلى استبعاده، ونقل سلطاته بشكل مرحلي، بالإضافة الى عدم جدية الحوثيين وصالح.

- خطورة التراجع والعودة إلى الوراء، لما يمكن أن يشكله ذلك من فرصة لإعادة بناء الحوثيين والقوات الموالية لصالح صفوفهم وقدراتهم العسكرية.

رقم الإيــداع ٣٣١٧ / ٢٠٠٤
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977- 227 - 258- X

مطابع الأهرام التجارية – قليوب

مؤلف هذا العدد

أبوبكر أحمد محمد عبّاد باذيب، باحث يمنى فى العلوم السياسية، حاصل على بكالوريوس العلاقات العامة من كلية الإعلام جامعة صنعاء (2001)، وماجستير العلاقات العامة الدولية من كلية الإعلام جامعة القاهرة (2013)، وزمالة الفلسفة الإستراتيجية من كلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العسكرية العليا (القاهرة، 2016). باحث دكتوراة بكلية الإعلام، جامعة القاهرة. يعمل حاليا مستشارا فى البعثة الدبلوماسية للجمهورية اليمنية بالقاهرة. عمل صحفيا بوكالة الأنباء اليمنية (2000 – 2012)، تولى خلالها عددا من المواقع التنفيذية كان آخرها مديرا عاما للإدارة العامة للعلاقات العامة (2008 – 2012).

هذه الكراسة

تقدم هذه الكراسة تحليلا للأبعاد الداخلية والإقليمية للمعضلة اليمنية الراهنة، وتحليل السياسات الخليجية والعربية في التعامل مع سيطرة الحوثيين على اليمن، والتداعيات التي تركت المجال متاحا للحوثيين للانقضاض على الدولة، واستمرار سعيهم إلى تهديد الأمن القومي العربي من خلال محاولة تحويل اليمن إلى ساحة للنفوذ الإيراني، ومحاولة إيران إعادة إنتاج نموذج "حزب الله" اللبناني في اليمن.

وتنتهي بعد تحليلها لمستقبل اليمن، من خلال تحليل لمستقبل الأبنية المؤسسية والفاعلين المحليين، إلى وضع ثلاثة سيناريوهات محتملة لمآل الدولة اليمنية، الأول هو سيناريو "الدولتين المتوازيتين"، والمبني على افتراض استمرار الوضع الراهن لفترة طويلة دون حسم عسكري أو تسوية سياسية، وتقسيم اليمن إلى مناطق نفوذ وسيطرة عبر شكل يشبه الدولتين، الأولى: فرضها الأمر الواقع والقوة، والثانية: تمتلك الشرعية والدعم الإقليمي والدولي. السيناريو الثاني هو "النموذج اللبناني"، والذي افترض شكلا مختلفا من التسوية السياسية القائمة على فرض نموذج حزب الله اللبناني في اليمن عبر الحوثيين، في شكل جديد من التمثيل الرسمي والشراكة السياسية. وأخيرا يقوم السيناريو الثالث على تقاسم السلطة في ظل دولة فيدرالية، ويقوم على الجهد السياسي الحالي وفق صيغ المرجعيات السياسية المناط بها حل المشكلة اليمنية، وهو السيناريو الذي رجحه الباحث باعتباره السيناريو الأقرب إلى التحقق من واقع المعطيات المتاحة.

مطابع الأهرام التجارية. قليوب. مصر